جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
معهد تنمية الأسرة والمجتمع

دور برامج المسئولية الاجتماعية لشركات البترول في تنمية المجتمع المحلي بجمهورية جنوب السودان

دراسة حالة: منطقة فلوج

The Role of Petroleum Companies Social Responsibility Programs on Developing the Local Community in South Sudan

Case study for Foluj Area

بحث لنيل درجة الدكتوراه في تنمية المجتمع

إعـــــداد الطالب
رمضان ميك أجانق

إشراف أ.د.
على الصديق حاج حمد

1442هـ - 2020م

إستهلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة- الآية (31-32)

إهـــــــــداء

إلى

روح والدي الطاهرة طيب الله ثراه وأسكنه فسيح جناته

إلى

والدتي العزيزة حفظها الله

إلى

زوجاتي وأبنائي حفظهم الله

إلى

أحبتي إخوتي الأعزاء

إلى

رفقاء دربي أصدقائي الأوفياء

إلى

أساتذتي الإجلاء

إلى

كل طالب علم

أهدي هذا الجهد

الشكر والتقدير

أتوجه بالحمد والثناء لله سبحانه وتعالى الذي هداني ووفقني لإنجاز هذا البحث وأسال الله أن يزيدني علماً .

أتقدم بالشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا والقائمين على هذا الصرح العلمي الشامخ دوماً .

كما أعبر عن بالغ شكري وتقديري لأستاذي الجليل الدكتور/ **على الصديق حاج حمد** الذي منحني من غزير علمه وعصارة تجربته صادق التوجيه والرعاية وخالص النصح والإرشاد فبارك الله فيما أعطاه من علم ونفع به طلاب العلم .

الشكر للمجلس الإسلامي الأعلى لجنوب السودان لإتاحتهم لي هذه المنحة فجزاهم الله عني خيراً.

والشكر كل الشكر للدكتور / **خضر الخواض** للتعاون الذي ابداه معي في إنجاز هذا البحث ، وكما أخص الشكر لأساتذتي الإجلاء الذين قاموا بتحكيم الاستبانة .

الشكر موصول للدكتورة / **أسمهان** لتعاونها معي.

الشكر أجزله لأسرة مكتبة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، مكتبة جامعة النيلين.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من كان لهم الدور الأكبر في إتمام هذا البحث لما بذلوه من جهدٍ وتحملوه من متاعب.

المستخلص

تناول البحث دور برامج المسئولية الاجتماعية لشركات النفط في تنمية المجتمع المحلي حيث تمثلت مشكلة البحث في ان شركات النفط العاملة بجمهورية جنوب السودان بمنطقة فلوج قامت بتقديم خدمات في شكل مشروعات اقتصادية واجتماعية وصحية وبيئية ، تمثلت أهمية البحث من استفادة الجهات والمؤسسات ذات الصلة من نتائج هذه البحث واتخاذ سياسات تنموية تفيد المجتمع المحلي مستقبلاً . هدفت البحث إلى التعرف على مدى التزام شركات النفط بمسؤليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي، معرفة الآثار الاجتماعية والبيئية لبرامج المسئولية الاجتماعية لشركات النفط في تنمية المجتمع المحلي، اتبعت البحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل بيانات البحث . تناول الباحث في أدوات جمع البيانات الاستبانة والملاحظة والمقابلة.

توصلت البحث إلى عدد من النتائج من أهمها أن دور شركات النفط في تحسين التعليم بمنطقة فلوج تمثل إنشاء مدارس وصيانتها وتوفير معدات لإجلاس الطلاب بالاضافة إلى توفير إعانة مدرسية، المشكلات الصحية التي تواجه أفراد المجتمع قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط على سبيل المثال عدم وجود مراكز صحية ومستشفيات نقص الكوادر الطبية وعدم توفر العلاج وتدني المستوى الصحي وانتشار الامراض.

توصلت البحث إلى عدد من التوصيات من أهمها ، تشييد طريق ملوط فلوج حيث تعتبر ملوط المقاطعة الأولى لإنتاج البترول، إنشاء مدن نموذجية بعيداً عن مناطق التلوث على قرار تجربة سد مروي، إنشاء مدارس صناعية لتدريب الشباب المهن الفنية لكي يخلق فرص عمل بمناطق البترول، تخصيص أراضي واسعة للزراعة والرعي وهذا يؤثر إيجاباً على اقتصاد المنطقة، لذلك من الضرورة معالجة مياه البرك لزراعة الأشجار المفيدة للإنسان والحيوان، ضرورة خلق وسائل حديثة لصناعة الغاز المنتشر في الهواء لاستخدامه في الأغراض الإنسانية.

Abstract

The study tackled social responsibility for oil companies and its effect on the local community development at Falug area, problem of the study acted in the oil working companies at Falug area in South Sudan State have presented multi services such as economic, social, and health projects, importance of the study comes for benefiting the related institutes from the results so as to take developmental policies which will add an advantages for the local community at the future. The study aimed to identify the oil companies commitment range with their social responsibility towards the local community, moreover to know the social and environmental effects for the social responsibility projects of oil companies in local community development. The study followed the descriptive analytical approach to describe and analyze the study's data. The study achieved to more interested results as:

The role of oil companies in education development at Falug area has acted in school building and its maintenance in addition of sitting tools and reserving school aids, furthermore the health problems which face the community members before the building of social responsibility projects of oil companies for instance absent of health centers, hospitals, decreasing of medical cadres, decreasing of the cure, lag of health style, and prevalence of diseases.

The study recommended with the following:

Reconstruction the road of Mullot Falug where Mullot considers as the first district for petroleum production, in addition building of Runk Fallug which is the main road for bringing the oil equipment to Sudan. Building of archetypical cities which are so remote from the pollution area that due to Marawe dam experiment, construction of industrial schools in technical jobs for youth training in order to create career opportunity at oil areas. In addition allocation of agricultural and pasturing land which effect negatively on the area, hence it is necessary to processing water for trees cultivation which benefiting for human and animal.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
استهلال	أ
إهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ز
الفصل الأول : خطة البحث	
خطة البحث .	1
مصطلحات البحث	5
الفصل الثاني : الإطار النظري للبحث	
المبحث الأول : المفاهيم العامة للبحث .	7
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للبحث .	17
المبحث الثالث : نبذة تعريفية عن منطقة فلوج	23
المبحث الرابع : الدراسات السابقة .	32
الفصل الثالث : المسؤولية الاجتماعية - نشأتها وتطورها	
المبحث الأول: نشأة وتطور المسؤولية الاجتماعية .	40
المبحث الثاني : الإطار الدولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان النامية	47
المبحث الثالث : الأسس النظرية للمسئولية الاجتماعية.	57
الفصل الرابع : أهداف ومبادئ تنمية المجتمع المحلي ومعوقاتها	
المبحث الأول : أهداف ومبادئ تنمية النجتمع المحلي .	67
المبحث الثاني : خصائص ونماذج تنمية المجتمع المحلي.	78
المبحث الثالث : معوقات تنمية المجتمع المحلي .	80
الفصل الخامس: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية .	83
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفروض.	85
المبحث الثالث: الخاتمة والنتائج والتوصيات والملاحق.	118
النتائج.	118
التوصيات	120
المصادر والمراجع	121
الملاحق.	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
.1	توزيع العينة حسب النوع	85
.2	توزيع العينة حسب العمر	86
.3	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	87
.4	توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية	88
.5	توزيع العينة حسب المهنة	89
.6	المشكلات التعليمية التي تواجه افراد المجتمع قبل قيام مشـــروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط.	90
.7	دورشركات النفط في تحسين التعليم بمنطقة فلوج	91
.8	المشكلات الصحية التي تواجه افراد المجتمع قبل قيام مشـــروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط.	92
.9	دورشركات النفط في تحسين المستوى الصحي بمنطقة فلوج.	93
.10	نوع مشاكل المياه التي كانت تواجه سكان منطقة فلوج	94
.11	دور مشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة مشكلات الميـــاه بمنطقة فلوج	95
.12	ساهمت شركات النفط في توفيرخدمات الكهرباء بمنطقة فلوج	96
.13	المشكلات الاقتصادية التي تواجـــه افـــراد المجتمـــع قبـــل قيـــام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط	97
.14	دور مشروعات المسئولية الاجتماعية في تقليل الفقر بمنطقة فلوج	98
.15	دور مشروعات المسئولية الاجتماعية في تخفيف البطالة بمنطقـــة فلوج	99
.16	دور مشروعات المسئولية الاجتماعية في رفع مستوى دخل الفـــرد بمنطقة فلوج	100
.17	ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية في برامج تمويل أصـــغر بمنطقة فلوج	101
.18	نوع المشروعات التي تمويلها	102
.19	تقوم مشروعات المسئولية الاجتماعية بتوفيرمعدات زراعية بمنطقة فلوج	103

.20	نوع المعدات الزراعية التي توفرها مشروعات المسئولية الاجتماعية	104
.21	المشكلات البيئية التي تواجه المنطقة قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط بمنطقة فلوج	105
.22	دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة مشكلات التلـــوث البيئي بمنطقة فلوج	106
.23	دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة الغازات النافذة من النفط الخام	107
.24	دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة مشـــكلة الحرائـــق بمنطقة فلوج	108
.25	دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في الـــتخلص مـــن النفايـــات بمنطقة فلوج	109
.26	دور مشروعات المسئولية الاجتماعية في التخلص مـــن مخلفـــات الانسان والحيوان بمنطقة فلوج	110
.27	ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية فـــي النشـــاط الرياضـــي بمنطقة فلوج	111
.28	نوع مساهمة مشروعات المسئولية الاجتماعية في النشاط الرياضي بمنطقة فلوج	112
.29	ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية في النشاط الثقافي بمنطقة فلوج	113
.30	نوع الانشطة الثقافيـــة التـــي ســـاهمت بهامشـــروعات المســـئولية الاجتماعية بمنطقة فلوج	114
.31	ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية في دعم الامن والاستقرار بمنطقة فلوج	115
.32	نوعم ساهمة مشروعات المسئولية الاجتماعية فـــي دعـــم الامـــن والاستقرار بمنطقة فلوج	116
.33	توجد مشروعات للمسئولية الاجتماعية خاصة للمرأة بمنطقة فلوج	117

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
.1	توزيع العينة حسب النوع	85
.2	توزيع العينة حسب العمر	86
.3	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	87
.4	توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية	88
.5	توزيع العينة حسب المهنة	89

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

خطة البحث

مقدمة:

ازدادت في الآونة الأخيرة الاهتمام بموضوع المسئولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات المتخصصة سواء كان علي مستوي المؤسسة او الدولة تجاه المجتمعات يحث تتسابق وتتنافس الشركات والمؤسسات بعرض مشروعاتها المحلية الاجتماعية وذلك بغرض تحسين صورتها وإطفاء الصبغة الأخلاقية والاجتماعية علاوة علي تسويق انشتطتها الاقتصادية في المجتمع ولكي ينظر اليها المجتمع بنوع من الرضاء والقبول وذلك يؤدي الي زيادة الإقبالعلي منتجاتها وبالتالي زيادة الدخل والإرباح .

بجانب ذلك لاتقف المسئولية الاجتماعية للشركات عند التبرعات للمجتمع او البرامج الخيرية والتنموية ،ولذلك هنالك عدة مجالات ومبادئ للعمل تلتزم بها هذه الشركات أو المؤسسات كجوانب إصحاح البيئة وتقديم الخدمات الاجتماعية كبناء المراكز الصحية التعليمة وتوفير مياه الشرب وعمل بنيات تحتية كتعبيد الطرق والجسور إضافة إلي توفير فرص عمل لبعض أفراد المجتمع المحلي .

إن المسئولية الاجتماعية في منظمات الأعمال قد مرت عبر حقبة تاريخية ليست بالقصيرة، وبالتالي فقد تأثرت هذه الظاهرة بالعديد من المتغيرات الفكرية والفلسفية والتي وانعكست بالتالي على مقدار قبولها وتنفيذها أو مدى انحسارها إلى زوايا ضيقة أو تجاهلها في بعض الحالات وعلى ضوء ذلك تغير مفهوم المسئولية الاجتماعية منذ ظهورها إلى وقتنا الحاضر، وبذلك تكون هذه الشركات قامت بادوار تنموية بموجب ما تجنيه من ارباح وتعتبر هذه الادوار خففت علي الدولة اعباء كبيرة كانت تقوم بها .

المسئولية الاجتماعية للشركات لم تكن معروفاً بمعناه الحالي حتى النصف الأول من القرن العشرين، حيث كانت المنظمات تحاول تعظيم أرباحها بكافة الوسائل ولكن مع النقد المستمر لمفهوم الربح الأحادي فقد ظهرت اتجاهات تطالب المؤسسات أن تتبنى دوراً أكبر تجاه البيئة التي تعمل فيها،وهو ما تبلور فيما بعد وعرف بالمسئولية الاجتماعية للشركات، ونظراً لعدم وجود اتفاق حول معنى محدد للمسئولية الاجتماعية.

مشكلة البحث :

تمثلت مشكلة البحث في أن شركات النفط العاملة جمهورية جنوب السودان منطقة فلوج قامت بتقديم خدمات في شكل مشروعات اقتصادية واجتماعية وصحية.وهذه المشروعات

هي بمثابة مسئولية اجتماعية تقع علي عاتق هذه الشركات ولم يتم عرضها ودراستها وتوجيه الأنظار إليها من قبل الجهات المهتمة في جمهورية جنوب السودان ومن هنا جاء السؤال التالي :

1. ما دور المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها شركات النفط في تنمية المجتمع المحلي بجمهورية جنوب السودان وهل انعكست هذه المشروعات على نمط الحياة بالمجتمع المحلي .
2. ما مدى أهمية هذه المشروعات وازدهارها في جمهورية جنوب السودان ؟
3. هل لهذه المشروعات تأثير مباشر للمجتمع المحلي بجمهورية جنوب السودان؟
4. هل انعكست هذه المشروعات على المجتمع المحلي بجهورية جنوب السودان؟

أهمية البحث :

تاتي أهمية هذه البحث من جانبين العلمية والعملية :

الأهمية العملية :

يمكن لهذه البحث أن تتوصل الي نتائج تفيد في معرفة اثر المسئولية الاجتماعية لشركات النفط بمنطقة فلوج علي المجتمع المحلي بالإضافة الي استفادة الجهات والمؤسسات ذات الصلة من نتائج هذه البحث واتخاذ سياسات تنموية تفيد المجتمع المحلي وتسهم في حل المشكلة إذا وجدت التطبيق العملي.

الأهمية العلمية:

يعتبر هذا البحث إضافة علمية،وإثراء للتراث العلمي في مجال علم الاجتماع فيما يتعلق بدور شركات النفط في تنمية المجتمعات المحلية بالإضافة إلى مد المكتبات بهذا النوع من البحوث الهامة في مجال تنمية المجتمعات المحلية.

أهداف البحث :

تمثلت أهداف هذا البحث في الآتي :

1. الكشف عن الأدوار الاجتماعية بمشروعات المسؤولية الاجتماعية لشركات النفط في تنمية المجتمع المحلي .
2. التعرف على مدى التزام شركات النفط بمسؤليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي.
3. التوصل للآثار البيئة لمشروعات المسئولية الاجتماعيةللشركات في تنمية المجتمع المحلي .
4. الوقوف عن الآثار الاقتصادية لمشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط في تنمية المجتمع المحلي.

فروض البحث :

1. قامت شركات النفط بمنطقة فلوج بمسئولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي.
2. قدمت شركات النفط مشروعات وأنشطة المسئولية الاجتماعية مما انعكست إيجاباً على الخدمات الاساسية بمنطقة فلوج.
3. ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط بتحسين الأوضاع الاقتصادية لسكان منطقة فلوج.
4. ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية بدور إيجابي لتحسين الوضع البيئي.

منهجية البحث :

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات المتعلقة بالبحث من ثم تحليلها وتفسيرها واسنخلاص النتائج كما يستفاد من هذا المنهج الوقوف الأثر التنموي الذي تحدثه شركات النفط بالمنطقة وأيضا يساعد هذا المنهج في ربط ماضي المنطقة التنموي بحاضرها .

أدوات جمع البيانات:

استخدم الباحث في هذه البحث عدةأدوات مثل الاستيبان والمقابلة والملاحظة لجمع البيانات بمنطقة البحث .

مجتمع البحث :

المستهدف بالبحث هم الفئة العمرية من 18 فما فوق مبحكم قانون الطفل حسب التعريف القانوني للطفل من أفراد المجتمع المحلي بمنطقة فلوج الواقعة بمقاطعة ملوط ولاية أعالي النيل سابقا وشرق النيل حاليا باعتبارها المنطقة المستهدفة لإجراء هذه البحث ، نسبة لتركز معظم شركات النفط في منطقة فلوج.

عينة البحث :

تم اختيار341 فرد من مجتمع البحث بمنطقة فلوج بالطريقة العشوائية (نوع العينة نسبية طبقية) وذلك لانها تتيح فرص متكافئة لكل مفردات المجتمع ومفرداته والذي يمثل جميع المفردات التي سوف يتم دراستها بواسطة الاستمارة المصممة لذلك.

مجالات البحث :

- **المجال الزمنية:**الفترة من فبراير 2016م –2018م.
- **المجال الجغرافية:** منطقة فلوج بمحافظة ملوط ولاية شمال أعالي النيل – الرنك دولة جنوب السودان.

- **المجال البشري:** تستهدف هذه البحث الفئة العمرية من 18 فما فوق من سكان منطقة فلوج.
- **المجال الموضوعي:** تختص هذه البحث علي المسئولية الاجتماعية لشركات النفط واثرها علي تنمية المجتمع المحلي بمنطقةفلوج.

ثانياً: مصطلحات البحث:

المسئولية الاجتماعية:

- المسئولية الاجتماعية :هو الدور الذي تقوم به شركات النفط من خدمات اجتماعية تنمية المجتمع المحلي.
- يعرف مجلس العمل للتنمية المستدامة بانها الالتزام الرسمي من جانب مؤسسات الاعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمل علبي تحسين نوعية ظروف المعيشية للقوة العاملة وعائلاتهم اضافة الي المجتمع المحلي والمجتمع ككل ولقد كان لشركات النفط دور كبير في تبني مبادرات تنموية في داخل تلك المجتمعات(الحسن، 2005م، ص100).

النفط اصطلاحا: هو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال اسود يميل للاخضرار يوجد في الطبقة العليا من سطح الارض ،يتكون النفط من خلط معقدمن الهايدروكربوناتوخاصة من سلسلة من الكيماويات ولكن يخالف في مظهره وتركيبه وتفاوته بشدة بحسب مكان استخراجه وهو مصدر من مصادر الطاقة الاولية الهامه طبقا لإحصائيات الطاقة في العالم.كماهي مصدر من مصادر الطاقة الاولية الهامة ولكن العالم يحرقه ويستقله في انتاج الطاقة الكهربائية وتشغيل المصانع وتحريك وسائل النقل،فلذلك يعتبر النفط هو المادة الخام لعديد من المنتجات الكيماوية .

تعريفات تنمية المجتمع:

- هي رفع قدرات المجتمع الي الاحسن واحيانا الي الاسواء .
- التعريف الاصطلاحي للتنمية : هو تاسيس نظم اقتصادية وسياسية متكاملة ويبرز ذلك الاهمية في العديد من الابعاد، وتتشابك مع العديد من المفاهيم مثل التخطيط والانتاج والتقدم كما يعرف في السياق يالتقدم والتطور عرف بعد الحرب العالمية الاولى باحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين باستقلال الموارد ..
- هو مصطلح عام يطلق علي ممارسات النشطاء المدنين والمواطنين المعنيين والمهنيين والتي تهدف الي بناء مجتمعات محلية اقوي واكثر قدرة علي المقاومة.
- تسعي تنمية المجتمع الي تمكبن الافراد والجماعات باكتسابهم المهارات التي يحتاجونها لاحداث تاثير في مجتمعاتهم، وعادة ما تنشأ تلك المهارات بتشكيل جماعات اجتماعية كبيرة تعمل علي تنفيذ اجندة عامة .
- ويجب ان يعي العاملون في تنمية المجتمع كيف يتعاملون مع الافراد وكيف يؤثرون في الحالات المجتمعية في سياق المؤسسات الاجتماعية، (ضحية، 2015م، ص29).

تعريفات المجتمع المحلي:

هو جماعة من الناس يعيشون في مكان واحد ويقومون بعدة عمليات ولهم نفس العادات والتقاليد ويتضح من هذا التعريف انه ينظر الي المجتمع المحلي باعتباره مجموعة من الافراد تتميز حياتهم بطابع مشترك.

وهناك تعريف أخر: يؤكد فيه الباحث ان المجتمع المحلي عبارة عن مجموعة من الناس يقيمون معا في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معا في الانشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويكون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات تميز ذاتي تسودها قيم عامة ويشعرون بانتماء إليهاومن امثلة المجتمع المحلي (القرية / المدينة/الصغيرة/ الحارة الشعبية /الجيره) كما في مجتمع البحث لمنطقة فلوج (عرف العالم (ارنولد جرين) المجتمع المحلي بانه :مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة لمنطقه ريفية نشأة بينهم علاقة انسانية متبادلة وترتب علي هذه العلاقة وجود جماعات ومنظمات ومؤسسات اجتماعية واصبح لهم بحكم الخبرة المكانية والروابط الانسانية عادات وتقاليد واهداف مشتركة أي اصبح لهم ثقافة يتميزون بها عن غيرهم من الناس في المجتماعات الاخري .كما يتميز هذا المجتمع بشبه الاكتفاء الذاتي)، (إبراهيم، 2000م، ص11).

حرم الحلة :

هي الأراضي الزراعية التي تكون حول القرية مسافة سبعة كليومتر ، ففي حرم القرية يمارسون نشاطهم الرعوي والزراعي بعيداً من الأراضي المخططة والمنظمة من قبل الدولة للاستثمار.

توم :

حسب عرف الدينكافإن زواج القرين للمتوفي والذي يتزوج له أخوانه يسمى الأبناء باسم المتوفي يقال عنه [توم].

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول

المفاهيم العامة للبحث

تمهيد:

إن المسئولية الاجتماعية ليست جامدة بطبيعتها بل لها صفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر فتتكيف بسرعة وفقاً لمصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

كما أن قيام المؤسسات بدورها تجاه المسئولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، إلى جانب المساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقاً، والمساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، علاوة على خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية طابع تنموي، ومن بين الفوائد التي تجنبها المؤسسات، أيضاً تقليص تكاليف التشغيل، تحسين الصورة لنتجاتها وسمعتها، زيادة المبيعات، إخلاص العملاء، وزيادة الإنتاجية والنوعية،(Peter 1977.p;284).

وسوف يتناول الباحث في هذا الفصل تعريف ومفهوم المسئولية الاجتماعية وكذلك مبادئ وعناصر وخصائص المسئولية الاجتماعية.

تعريف المسئولية الاجتماعية

عرفها " بيتر داكر (Peter Drucker)، الباحث المعروف في إدارة الأعمال بأنها: " التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم"(r, Peter 1977.p;284).

وعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها:" الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"(Christ,. 2011.p:47).

أما المفوضية الأوروبية فقد عرفتها بأنها " عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال مع أنشطتها وعملياتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي"(Franklin,.1979. p.9 1).

واشار (Strier) إلى كون المسؤولية الاجتماعية ممثلة لتوقعات المجتمع لمبادرات منظمات الأعمال في إطار مجالات عديدة تقع تحت أبعاد مختلفة للمسئولية الاجتماعية التي تتحملها منظمات الأعمال في إطار مجالات عديدة تقع تحت أبعاد مختلفة للمسؤولية الاجتماعية التي تتحملها منظمات الأعمال تجاه المجتمع على أن يتجاوز الحد الأدنى من اللالتزامات الاجتماعية المفروضة بحكم القانون بحيث لا تؤدي هذه الالتزامات إلى الأضرار بمنظمة الأعمال للقيام بوظائفها الأساسية والحصول على عوائد مناسبة من استثماراتها (Franklin:"1979. p.9 1)

فيما عرفها (البكري) بأنها: " مجموعة من القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوب فيها والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءاً من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها بوصفها جزءاً من إستراتيجيتها(البكري ، د.ت ، ص 14)

من خلال البحوث الرائدة للباحث (Carroll)، جاءت النقلة النوعية بتوسيع المفهوم وقد تميزت بأربعة أبعاد لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وهي كما يلي:

1- البعد الأول: ويتعلق بالجانب الاقتصادي: وهنا فإن المنظمة تمارس أنشطة اقتصادية في إطار الكفاءة والفاعلية وبذلك فإن المنظمة التي تستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلعاً وخدمات بنوعية راقية وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة قد تحملت مسؤولية اقتصادية أفضل من غيرها التي لا تراعي هذا الجانب.
2- البعد الثاني: فهو المسؤولية القانونية: حيث يندرج ضمن إطار هذا البعد الالتزام الواعي، والطوعي بالقوانين والتشريعات المنظمة لمختلف الجوانب في المجتمع سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها.
3- البعد الثالث: هو ما يسمى بالمسؤولية الخيرة: والذي يشتمل على مجمل التبرعات والهبات والإحسان للمنظمات التي تخدم المجتمع ولا تهدف للربح وفي إطار هذا البعد قد تتبنى منظمة الأعمال قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها باستمرار.
4- البعد الرابع: هو المسؤولية الأخلاقية: والتي تراعي من خلاله منظمة الأعمال الأخلاق واحترامها في مجمل قراراتها وبذلك فإنها تعمل ما هو صحيح وعادل وحق وتتجنب الأضرار بأي من فئات المجتمع المختلفة(البكري ، د.ت ، ص15).

ومع اختلاف مجالات تبني المسؤولية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص إلا أننا نرى أن المسؤولية الاجتماعية في القطاعين، هي واجب إنساني وكذلك التزام أخلاقي من جانب هذه

المنظمات تجاه المجتمع على مختلف فئاته آخذين في الاعتبار ومساهمتها في رفع مستوى رفاهية المجتمع.

مفهوم المسئولية الاجتماعية

إن المسئولية الاجتماعية في منظمات الأعمال قد مرت عبر حقبة تاريخية ليست بالقصيرة، وبالتالي فقد تأثرت هذه الظاهرة بالعديد من المتغيرات الفكرية والفلسفية والتي وانعكست بالتالي على مقدار قبولها وتنفيذها أو مدى انحسارها إلى زوايا ضيقة أو تجاهلها في بعض الحالات وعلى ضوء ذلك تغير مفهوم المسئولية الاجتماعية منذ ظهورها إلى وقتنا الحاضر والتي يمكن تلخيصها على ثلاثة مفاهيم أو اتجاهات فكرية للمسؤولية الاجتماعية إن جاز التعبير عن ذلك وهي:(الرحاحلة، 2011م، ص53).

1/ المفهوم الكلاسيكي التقليدي Classical concept

ترجع خلفية هذا المفهوم إلى أفكار العالم الاقتصادي آم سميث، والتي تنصب في جانبها في الأساس على كون كافة منظمات الأعمال تسعى لتقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح، وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة وبهذا الشكل فإن الربح أصبح هدفاً أحادياً تسعى إليه منظمة الأعمال، وأن اعتماد منهج تحليل الكلفة/ العائد هو المحك الدقيق لقياس مستوى نشاط المنظمة ومدى تحقيقها لمسؤوليتها تجاه المجتمع.

ويشير العالم الاقتصادي Milton Friedman بالقول (هنالك شيء واحد لا شيء غيره في منظمات الأعمال وبما تتحمله من مسؤولية اجتماعية هو استخدامها للموارد وتصميمها للأنشطة المطلوبة لزيادة أرباحها على الأمد الطويل، وجعل ذلك قاعدة في الانجاز أعمالها):(الرحاحلة، 2011م، ص54).

2/ المفهوم الإداري The Managerial Concept

في أعقاب عام 1930م أدرك الاقتصاديون والإداريون بأن هنالك فجوة كبيرة بين المفهوم الكلاسيكي فيما يتلعق بالمسؤولية الاجتماعية والطبيعة الجديدة لمنظمات الأعمال وفي أول تحليل قام به كل من (Berle & Means) فقد خرجا باستنتاج مفاده بأنه إذا ما تغيرت الأعراف والقوانين السائدة فإن أهداف المشروع سوف تتغير، كما أن قوة صنع القرار والمتعلقة بحدود المسؤولية الاجتماعية يجب أن ترتبط بالمديرين أكثر من ارتباطها وتركزها بيد المستثمرين، وبهذا الشكل فقد نما اتجاه فكري إداري آخر سواء كان ذلك داخل منظمات الأعمال أو خارجها، مغايراً لوجهة النظر التقليدية والتي كانت تنادي بأن المسؤولية

الاجتماعية للإدارة تتمثل في تحقيق المزيد من الأموال للمستثمرين وخصوصاً في المنظمات الكبيرة.

ويمكن تلخيص المفهوم الإداري للمسؤولية الاجتماعية بكونه يمثل العلاقة مع الزبائن أو المجتمع الواسع برمته، فعمل المنظمات اليوم هو أشبه بالمصفوفة من التعهدات والمسؤوليات والتي تفوق في نطاقها وتعقيدها القوانين والأوجه المشابهة للتشريعات التي تصدرها الحكومة، فالنمو الكبير الحاصل بحجم المنظمات والقوة التنافسية في السوق، والتأثيرات الحاصلة على المجتمع يتطلب أن يقابله أو يكافئه نمو في مستوى المسؤولية وفي ظل المجتمعات الديمقراطية ستكون المنظمة عاجلاً أم آجلاً عرضة للمحاسبة والمساءلة في مدى تنفيذها لمسؤوليتها الاجتماعي:(الرحاحلة، 2011م، ص55).

3/ المفهوم البيئي Environmental Concept

اختلفت التسميات حول هذا المفهوم فالبعض أطلق عليه بنموذج البيئة الاجتماعية وآخر يسميه النموذج النوعي لحياة المديرين وآخرون يسمونه بنموذج وجهة النظر العامة فضلاً عن تسميات أخرى تقع ضمن هذا الاتجاه التي يمكن القول عليها بأنها تنصب حول اعتبار هذا المفهوم هو الأكثر حداثة وارتباطاً بالبيئة ولذلك يمكننا القول عنه بأنه المفهوم البيئي الحديث في المسؤولية الاجتماعية.

يتمثل مفهوم المسؤولية الاجتماعية بتحقيق التأثيرات الإيجابية نحو مصلحة المجتمع، وأن يتم تحقيق الأرباح على الأمد الطويل بنفس الوقت أو دون أن يكون هنالك تعارض ما بين الهدفين أو تفضيل هدف الربح على انجاز الأنشطة التي تسأل عنها منظمة الأعمال، ويمكن تلخيص مفهوم المسؤولية الاجتماعية على وفق هذا المفهوم بالآتي:

- القيم العلاقنية لإدارة المنظمة: تتمثل في تحقيق مصلحتها الذاتية ولكنها مسؤولة بنفس الوقت عن مصالح المجتمع في ضوء القرارات التي تتخذها.
- العلاقة مع المستهلك : تركز على كونها مسؤولة عن تجهيزه بالسلع والخدمات التي يحتاجها بالوقت والمكان الملائم.
- النظرة إلى العاملين في المنظمة: تنطلق من أن لكل فرد منزلة وكرامته مما يتطلب من الإدارة أن تحسن التعامل معه.
- القيم الاجتماعية والإنسانية: تنطلق من كون الفرد عندما يعمل في المشروع فإنه لا ينفصل عن كونه إنساناً وكونه رجلاً اقتصادياً بنفس الوقت.
- المحافظة على البيئة: جعلها مسؤولية الجميع ذا ما كانت الإدارة تساهم في تحقيق نوعية الحياة للأفراد والمجتمع.

ثانياً: المفاهيم العامة للتنمية :

مفهوم التنمية

إن قضية التنمية من أهم قضايا العالم في العصر الحالي خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، ولأهمية هذه القضية فقد طرحت نفسها علي الفكر العالمي بخبراته وعلمائه وسياسته وأصبحت من الموضوعات ذات الأهمية الدولية فقد عقدت مؤتمرات عدة علي طول الكرة الأرضية وعرضها لمناقشة هذا الموضوع من جوانب شتي نذكر منها مثلا: مؤتمرات الدول الغنية والدول النامية (الانكتاد) ومؤتمرات دول الاوبك ومؤتمرات الدول الافريقية والعربية لمناقشة سبل تنمية القارة بالقاهرة 1977م ومؤتمرات دول الاتفاقيات العامة للتعريفات التجارية (الجات –ومؤتمرات دول عدم الانحياز والتضامن الأسيوي و الإفريقي ...الخ وقد أشارت كل هذه الهيئات والمؤتمرات الي تنمية البلاد البلاد المختلفة تعتبر من تعتبر من اهم القضايا الدولية الحاليةوما ان انتهت الحرب العالمية الثانية حتى اصبح من الواضح تماما ضرورة زيادة التعاون الاقتصادي العالمي وإعطائه دفعة قوية ولذا الأساس فقد أنشئ عدد كبير من المنظمات الدولية مثل : البنك الدولي للانشأ والتعمير ، صندوق النقد الدولي ،والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. (دويدار،1963م ، ص 57).

ومن منهج تنمية المجتمع احدي السبل التي تحقق تنمية وتغير المجتمعات المحلية الي الافضل أيا كان موقع هذه المجتمعات في الريف ام الحضر ام في البلاد الصناعية ام في البلاد النامية لان طموح الناس وتطلعهم الي الأفضل نسبي ولا تحده حدود ومن ثم فان حاجة الدول النامية الي تطبيق هذ المنهج لا يمكن ان تتعادل وحاجة الدول الغنية كما ان المجتمعات الريفية اكثر حاجة إليه من المجتمعات الحضرية في الظروف الحالية لان نمط الحياة في كل الثنائيتين متفاوت تماما ويفصل بينهما هو كبير مما يستلزم العمل علي تثبيتها علي الأقل حتى يمكن للمجتمع الفقيرة والمتخلفة ان تواكب التطور الجاري في العالم.

أي بمعني اخر فان الدول الغنية تستمر في ممارسة برامج التنمية السائدة فيها مما يساعد علي زيادة تقدمها ومن ثم تستمر الفجوة السحيقة بينها وبين الدول النامية قائمة بل وتزداد اتساعا ويلقي ذلك عبئا ثقيلا علي الدول النامية اذ يتطلب القضاء علي هذه الفجوة السحيقة جيدا مضاعفا منها العمل علي الوصول الي معدلات التنمية اكبر من تلك التي بلغتها الدول الصناعية لزمن طويل وهذا شئ غير ممكن في ظل الظروف الحالية.

ولا يغيب عن الذهن والجهد والوقت والخبرة والتكنولوجيا التي يتطلبها العمل لتنمية الدول النامية وهي التي تعاني مشاكل التخلف الجسمية.

والتنمية كعملية يشارك فيها المواطنون لم تكن وليدة اليوم فمنذ فجر التاريخ وافراد المجتمع يتعاونون في درأ الإخطار المحيطة بهم وحل المشكلات التي تواجههم فكانوا يتعاون علي قهر الطبيعة وتسخيرها لصالح مجتمعهم وإشباع حجاتهم الا ان جهدهم كان غير منظم وغير مدعم باي مساعدات فنية او مادية لعدم وجود أجهزة مسئولة يمكنها ان تساعد التطور والتحول علي أسس علمية وكان من اثر ذلك عدم وجود تكامل او تنسيق بين ما تقوم به الدولة من جهود وبين ما يقوم به المواطنون في مجتمعاتهم المحلية (عبد اللطيف ، 2007م، ص122-125).
ويذهب بات نابان القول في المجتمعات في العصر الحديث كانت تمارس تنمية المجتمع أيضا اذا يري ان تنمية المجتمع ليست بالشئ الجديد تماماذ ان كثير من تطبيقات هذه العملية كانت تجري بواسطة بعض الحكومات وبعض البعثات التي كانت ترسلها الدول المتقدمة الي الدول النامية مما اسهم كثيرا في إرساء وتكوين مبادئ تنمية المجتمع وذلك قبل ان يتم التوصل الي اتفاق علبي نصطلحها ومعني ذلك ان تنمية المجتمع كما نعرفها اليوم بهذا المفهوم قد ارتكزت في نمؤها علي تطبيقات الماضي وتجاربه ولكن الجديد فيها انما هو مبادئها التي أصبحت أكثر وضوحا وقبولا من المواطنين عن ذي قبل وأكثر تطبيقا بوعي وغرض بواسطة كثير من المؤسسات التي ترتكز سياستها علي الأخذ بهذه المبادئ (العادلي ، د.ت،ص 58 - 61)

مفهوم تنمية المجتمع

المقصود بمفهوم تنمية المجتمع هو جميع الجهود المبذولة بواسطة الدولة والمنظمات التنموية والطوعية، وبواسطة أهل المجتمع بقصد إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي معين قد يكون هذا التغير اجتماعياً.

حالات تنمية المجتمع تمتد عادةً إلى جميع المستويات المختلفة المحلية والإقليمية والتوجيه في القطر الواحد، وكذلك تصل إلى المستوى الدولي بين الأمم، وتمتد عملية المجتمع عادةً على المزج بين مبدأين أساسيين وهما مبدأ التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

يعتمد المبدأ الأول عل الاستقلال للموارد عن طريق التخطيط الاقتصادي ورفع الكثافة الإنتاجية، ويعتمد المبدأ الثاني على طريق التوجيه والإعداد وتهيئة الفرص لأعضاء المجتمع المحلي لتفعيل التغير المقصود عن طريق البناء الاجتماعي(عبد الرزق، يوليو 2006م، ص8).

وأعتبر مفهوم تنمية المجتمع المحلي على أنه أسلوب العمل الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية أساساً ويعتمد على مداخل العلوم الاجتماعية والاقتصادية لإحداث تغيير حضاري في أسلوب التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية بهذا الأسلوب وتشجيع مشاركة الأعضاء في التفكير والإعداد ثم التنفيذ للمشروعات والبرامج الخاصة بالبيئة

المحلية في إطار الظروف المتاحة عملياً وإدارياً ضماناً لإقناعهم بها مما يحقق الاستمرار والدعم والتطوير. وقد تعددت المحاولات لتحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلي وكان أولها تلك التي صدرت عن مؤتمرات وهيئات دولية، ففي عام 1956م عرفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع المحلي بأنها: " مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية والمحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لإحداث التغيير(محمد، 2007م، ص19).

وتم تعريف المفهوم عام 1963م، بأنه : " تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي"، وعلى ذلك فإن هذه المجموعة المركبة من العمليات تتكون من عنصرين أساسيين:

أولهما: مشاركة الناس أنفسهم في الجهود المبذولة وتحسين أحوالهم المعيشية وأكبر قدر ممكن من الاعتماد عل مبادراتهم الذاتية.

ثانيهما: تقديم المساعدات الفنية وغيرها من الخدمات الأخرى بطريقة تشجع المبادأة والاعتماد على الجهود الذاتية والمساعدات المتبادلة، وجعلها أكثر فاعلية، وهي تعتبر عن نفسها في شكل برامج مجسمة لتحقيق أنواع كثيرة من التحسينات المحددة(رجب، 1999م، ص11).

كما شاركت هيئات أخرى في تعريف تنمية المجتمع المحلي مثل هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية والتي عرفتها بأنها: " عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الجمعية والفردية والتعرف على مشاكل حياتهم الجمعية، كما يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات وعلاج تلك المشكلات، وتنفيذ هذه الخطط معتمدين في ذلك على الموارد الذاتية للمجتمع إلى أقصى حد ممكن، استكمال هذه الموارد إذا لزم الأمر، عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي"يونس، 1983م، ص ص 28-29).

ولم يقتصر تعريف تنمية المجتمع المحلي على جهود المؤتمرات والهيئات الدولية فقط، بل كانت هناك إسهامات عديدة من الجهود الفردية ومحاولات لتحديد هذا المفهوم نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

تعريف روس " روس": عرف تنمية المجتمع بأنها: " عملية يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقاً لأولويتها مع إذكاء الثقة والرغبة

في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، والتعرف على الموارد الداخلية والخارجية المتصلة بهذه الحاجات والأهداف، والقيام بالعمل إزائها، ومن خلال ذلك يمكن أن تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع(محمد، مرجع سابق، ص21)

وقد تعدد المحاولات العربية أيضاً لتحديد مفهوم تنمية المجتمع المحلي، حيث عرفه الدكتور الفاروق زكي بأنه: " إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها أخصائيون مدربون تكفل مشاركة القطاع الأهلي، بموارده البشرية والمادية، في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية، مساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى(يونس، مرجع سابق، ص30).

وكذلك تعرف تنمية المجتمع المحلي على أنها: أسلوب للعمل وطريقة للتنفيذ أكثر منها هدفاً، أي أنها رغبة مجتمعية نحو تحقيق التنمية الشاملة التي يتم بواسطتها إعادة تكوين هياكل البناء الاجتماعي للمجتمع كي يتجاوز وضع حالة التخلف إلى حالة الرقي الإنساني، أي أن تنمية المجتمع هي وسيلة يتم بواسطتها خلق الآليات والأدوات وتقنين الممارسات ونظمها الإدارية الفعالة المؤدية إلى بدء عملية التحول التنموي على كافة مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الحرص على استمراريته وتساعد كفاءة الأداء في مختلف تلك القطاعات(إبراهيم، 2000م، ص11).

كما يعرف د. محمد نبيل جامع، تنمية المجتمع المحلي بأنها: " العملية المصممة لإيجاد الظروف بتشجيع التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي كافة، عن طريق الاشتراك الحيوي الفعال لسكان المجتمع والاعتماد على أقصى حد ممكن على البواعث الاجتماعية والمبادرة الاجتماعية والابتكار البناء لهؤلاء السكان(جامع، 1999م، ص453).

ونرى أن هذا التعريف يتفق مع تعريف الأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالعنصرين اللذين تعتمد عليهما تنمية المجتمع المحلي وهما مشاركة المواطنين والجهود الحكومية، ونشير إلى أن تنفيذ تنمية المجتمع المحلي يتم عن طريق ترابط نوعين من القوى التي تؤدي إلى الرفاهية الإنسانية، حيث لا يمكن أن تقوم قوى دون الأخرى بالعمل وحدها وهما القدرة على التعاون مع الآخرين ومساعدة الذات، والقدرة على تبني طرق الحياة الجديدة، حيث أن هذه القدرات تكون كامنة في كل جماعة إنسانية ومهمة عملية التنمية أن تنشط وتدفع القدرات لتضعها في موضع التنفيذ الواقعي.

وهنالك تعريف آخر للدكتور عبد المنعم شوقي وعلى فؤاد، عرفا تنمية المجتمع بأنها:" عملية تغيير مقصود، تتم نتيجة تخطيط وسياسة مرسومة بهدف الوصول إلى أهداف معينة في حدود الإطار العام لخطة الدولة" (شوقي، فؤاد ، (د.ت)، ص86).

كما يحدد الدكتور سعد الدين إبراهيم المفهوم: " انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة في مجمع"(إبراهيم، ، 1999م، ص67).

ويحدد عناصر هذا التعريف بما يلي:

أ. أن التنمية عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه، وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية.

ب. أن التنمية عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.

ت. أن التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه واحد محدد مسبقاً، وإنما تتحدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف تنوع الامكانيات الكامنة في داخل الكيان.

وينطوي هذا التعريف على شرطين:

أولهما: إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الامكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد أو المجتمع).

ثانيهما: هو توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها، ومن خلال هذا الاستعراض لتعريفات تنمية المجتمع المحلي يمكن أن نستخلص العناصر الأساسية لعملية التنمية في المجتمعات المحلية والتي تعتبر ضرورية ولازمة لتحقيق هذه التنمية(إبراهيم العسل، 2006م، ص ص 54-55).

1. إن تنمية المجتمع المحلي الذي يمكن أن يتخذ كوحدة للتنمية، هو المجتمع الريفي على مستوى القرية، وفي المجتمع الحضري على مستوى الجيرة بالمدينة.
2. تهدف تنمية المجتمع إلى تغيير ظروف وأوضاع المجتمعات المحلية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية إلى الأفضل، على أن يتم هذا التغيير بمبادرة من الأهالي ومشاركتهم مشاركة كاملة وفعالة.
3. إن مشاركة المواطنين في كل مشروعات التنمية المحلية وفي كل خطواتها بدءاً من المحلة التمهيدية والتخطيطية التنفيذية والمتابعة والتقويم، هي فيصل النجاح أو الفشل لجهود التنمية، لهذا يجب أن يتاح لمشاركة المواطنين كل مقومات النجاح كالجو الديمقراطي وتطبيق اللامركزية ما أمكن وإعطاءه كل ضمانات الحرية والأمن والأمان.
4. تهتم تنمية المجتمع بتنمية قدرات الطاقات البشرية وذلك عن طريق تغيير أفكار المواطنين واتجاهاتهم وقيمهم ومساندة مشروعاتهم الذاتية إذا عجزت الموارد المحلية بالمساعدات الفنية والمادية من الجانب الحكومي وذلك لكي يتم الربط بين الخطط

المحلية والخطط القومية ولإيجاد التفاعل بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي الأكبر.

5. التنمية عملية تكاملية تعتمد على الجهود الأهلية وتلعب القيادات الشعبية فيها دوراً هاماً، كما أنها عمل فريق كثير من الفنيين كالطيب، والمهندس الزراعي وناظر المدرسة، ورجل الدين، والاقتصادي...الخ كل في مجال تخصصه وفي إطار التنسيق والشمول والتوازن.
6. إن اختيار وإعداد أخصائي التنمية لهذه المجتمعات إعداداً مناسباً واختيار العاملين الراغبين في العمل بالمجتمعات الريفية أمر هام لفاعلية مؤسسات وأجهزة التنمية وتوسع فرص المشاركة للمواطنين.

المبحث الثاني

النظريات المفسرة للبحث

أولاً: نظرية الدورRole Theory

تعتبر نظرية الدور من النظريات الحديثة في علم الاجتماع وذلك بسبب ظهورها في مطلع القرن العشرين، وتعتقد بأن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية إنما تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، فضلاً عن منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته التي تعتمد على أدواره الاجتماعية(الحسن، 2005م، ص159)، ذلك أن الدور الاجتماعي ينطور على واجبات وحقوق اجتماعية، فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع، علماً بأن الفرد لا يشغل دوراً اجتماعياً واحداً بل يشغل عدة أدوار تقع في مؤسسات مختلفة، وأن الأدوار في المؤسسة الواحدة لا تكون متساوية بل تكون مختلفة فهنالك أدار قيادية، وأدوار وسطية وأدوار قاعدية، والدور يعد الوحدة البنائية للمؤسسة والمؤسسة هي الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي ويعتبر الدور حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع(الحسن، 2005م، ص160).

تناول ماسي فيجرMassy Fijer الدور بالبحث والتحليل في كتابه (التنظيم الاجتماعي والاقتصادي)، وتفسيره له بالسلوك الاجتماعيويعني فيبر بالسلوك الاجتماعي، أن نشاط أو حركة يقوم بها الفرد والتي تكون لها علاقة مباشرة بوجود الأفراد الآخرين في المجتمع، علماً بأن سلوك الفرد يعتمد على وجود الدور الذي يشغله الفرد وطبيعة السلوك الذي يقوم به واستعمال الرموز السلوكية والكلامية واللغوية المتعارف عليها من قبل الأفراد عند القيام بالسلوك وكذلك وجود علاقات اجتماعية تربط شاغل الدور مع الآخرين عند حدوث السلوك ويتحدد السلوك الذي يقوم به شاغلي الدور على عدة أشكال منه، أما السلوك الاجتماعي الغزيزي أو الانفصالي وهو الحركة والنشاط الذي يقوم بهش شاغل الدور عندما تكون واسطتة وعنايته لاأخلاقية وغير عقلية كالسرقة والقتل والشجار بين الناس والرشوة والاختلاس وغيرها. (الحسن، 2005م، ص161)،

- السلوك الاجتماعي العقلاني المثالي: وهو الحركة أو النشاط الذي يقوم به شاغل الدور عندما تكون كل من واسطته وغايته وعقلية وشريفة كسلوك الطلاب وأفراد القوات النظامية.
- السلوك الاجتماعي التقليدي: وهو الحركة والنشاط الذي يقوم به شاغل الدور عندما يكون السلوك متأتياً من عادات وتقاليد المجتمع كالسلام والتحيات بين الأحبة

والأصدقاء وأداء مراسيم الزواج أو الموتى والبكاء عليهم أو الالتزام بمراسيم الأعياد والاحتفالات والمناسبات الدينية والوطنية. (الحسن، 2005م، ص161)،

ويعتقد آيار سوتي، أن الفرد لا يشغل في المجتمع دوراً واحداً إنما يشغل عدة أدوار، وهذه الأدوار تكون عادةً موجودة في نظم ومؤسسات المجتمع دوراً واحداً إنما يشغل عدة أدوار، وهذه الأدوار تكون عادة موجودة في نظم ومؤسسات المجتمع المختلفة وأن الدور الذي يشغله الفرد ينطوي على جملة واجبات وحقوق، وتكون الأدوار في المؤسسة الواحدة مختلفة إذ أن هنالك أدواراً وسطية وأدوار قاعدية، وعلى الرغم من اختلاف الأدوار فإنها متكاملة إذ أن كل دور يكمل الدور الآخر في المؤسسة والواحدة وذلك بتحليل النسق الاجتماعي إلى مجموعة مؤسسات، ويمكن تحليل الدور الواحد في المؤسسة إلى واجبات وحقوق اجتماعية تصور المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود تتفاعل معاً بنوع من الاعتماد والتساند (أبو زيد، 1967م، ص6).

ويرى بارسونز أن الوحدة الأساسية للنسق وما يكتنفه عن علاقات وتفاعلات هي الدور، ذلك أن لكل فاعل اجتماعي دور وظيفي يحدد واجباته وحقوقه وعلاقاته الاجتماعية أي يحدد سلوكه الفردي والاجتماعي لكن سلوك الفاعل تحدده المعايير الأخلاقية المشتركة التي يعتقد بها المجتمع، علماً بأن الفرد منذ بداية حياته يتدرب على أشغال الأدوار الاجتماعية عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية، هذه الأدوار التي تحدد مركزه الاجتماعي وتساعد الآخرين على فهم وتنبؤ سلوكياته مقدماً، وإذا ما أدى الفرد أدواره وتصرف بموجب معاييرها السلوكية والأخلاقية فإنه يكون قد نجح في سد حياته وتلبية طموحاته القريبة، والبعيدة، في الوقت نفسه يكون قد نال رضا المتفاعلة والذي يمارس كل منهم دوره الذي حدد له ويعني معنى الدر الوضع الذي يشغله الفرد في مجتمع ما بحكم سنة أو جنسيته أو ميلاده أو حالته الاجتماعية أو طبقته أو تحصيله داخل المنظومة التي يعش فيها وما يقوم به من دور تجاه الجماعة، ويتشكل مركز الفرد داخل المجتمع من خلال المكانة التي تحدد الدور الذي يقوم به، لابد من الإشارة للمكانة الموروثة وهي تشير إلى أن الفرد ليس له دخل أو جهد في شغلها، وهي تتمثل في المكانات المتعلقة بالنوع والنسب والسن والقرابة وغيرها، وتشير المكانة المكتسبة إلى المكانة التي يمكن للفرد شغلها بناءاً على جهوده الشخصية وقدراتها والفرص المتاحة في بناء الجماعة كمالمكانات القيادية. ويتضمن الدور الاجتماعي عناصر مهمة تساعد في اتجاهات التنظيمات في تقديم خدماتهم من خلال الجزء الذي ينظر في الفرد أن يلعبه أو السلوك الذي يؤديه(عبد المحسن ، 1986م، ص20).

2/النظرية البنائية الوظيفية:Funcional Constructivism Theory

تعتبر البنائية الوظيفية إحدى النظريات المهمة في علم الاجتماع ويركز في البحث للظواهر الاجتماعية على فكرتي التكامل والثبات (نيماشيف: 1970: 329).

النظرية البنائية الوظيفية تهتم بدراسة العلاقات بين العناصر المساندة للبناء الاجتماعي يعني أجزاء البناء الاجتماعي- يرى هذه البحث ان تحليل أي جزء من البناء الاجتماعي أداء ظاهرة اجتماعية يعتبر جزء من النظام القائم المستمر، ولا يأتي ذلك من خلال تحليل المجتمع كنسق تساند متغيرات وظيفياً.

النظرية البنائية الوظيفية تقوم بدراسة الإنسان اجتماعياً دراسة علمية منظمة لأنها لا تقتصر على دراسة الجوانب الاستاتيكية في البناء الاجتماعي لكنها تنظر إلى المجتمع نظرة كلية- فتحليل أي عنصر يؤثر على العناصر الأخرى إذ أن لهذه العناصر أداء وظيفي فيما بينها من ناحية وفيما بينها وبين الوجود الكلي للنسق من ناحية أخرى (الجولاني: 1997: 147).

فأي تغير يطرأ على عنصر يؤثر على الأداء الوظيفي الذي يقوم به حيال العناصر الأخرى في النسق، والتي تستجيب لهذا التغير بدورها فتزيد أو تقلل من أدائها الوظيفي حيال هذا العنصر من ناحية والنسق ككل من ناحية أخرى.

بالنظر إلى مجتمع البحث من خلال هذه النظرية نجد أن العوامل الخارجية ذات اثر فعال في تغير العوامل الداخلية، ويردي ذلك إلى حدوث تغير في البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي بمنطقة فلوج (ريفي فلوج)، وفي العلاقات الاجتماعية، وهذا يؤثر بدوره في جميع الانساق الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذا التأثير من العوامل التي أدى إلى صناعة البترول في المنطقة وتكنولوجيا صناعة البترول وماله من آثار، اقتصادي وخدمية في منطقة (فلوج).

يرى بارسونز أن كل نظام يتألف من اجزاء ترتبط بعضها البعض كنظام الأسرة المؤلف من وحدات تقوم بوظائف محدودة وتؤدي في النهاية إلى تكامل كل مفهوم الثبات مرادف لمفهوم التوازن المستقر الذي يمكن أن تكون ثابتاً أو متغيراً ويؤكد على وجود عمليات هدم وبناء تحدث داخل النسق (الخشاب: 1977: 33).

فتحدث عملية التغير بينما يعجز النظام عن تلبية متطلبات الوحدات فيه، في هذه الحالة يقوم الأفراد بتأدية وظائف مخلفة عن تلك الوظائف في النظام القديم، فتدخل متغيرات جديدة كالتغير في القيم وأنماط السلوك، مما يؤدي إلى إعادة البناء الاجتماعي من جديد وأنماط السلوك تبعاً للنظام مثلاً الاقتصادي الجديد وإعادة التوازن والاستقرار.

إن التغير الذي يحدث على مجتمع البحث في هذا البحث، هنالك ذوبان وظائف المجتمع المحلي كلها أو بعضها في المجتمع الأكبر، باعتبار أن سكان منطقة (فلوج) هم جزء من المجتمع المحلي- تبعاً التغير سوف يحدث في الآتي:

التغير أساسي على الأسرة أو تنظيم الاسرة، وهذه التغيرات الفرعية تصبح هامة في فهم المجتمع ولكن هذا التغيرات يكتسب أهمية عندما يتضمن تغيرات هامة في فهم المجتمع ولكن هذا التغير يكتسب أهمية عندما يتضمن تغيرات في الوظيفة من خلال التوضيح السابق للنظرية فإن نظرية البنائية الوظيفية تهتم بشبكة العلاقات الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي الذي ينمو بصفة الاستمرار عبر الزمن إلى الأبد- وهذه النظرية توضح كل التغيرات الاجتماعية التي حدث للبناء الاجتماعي، ولكل الانساق الاجتماعية المكونة له بنائياً ووظيفياً بعد دخول صناعة البترول في منطقة فلوج.

ويرى الباحث أمن دخول صناعة البترول أثر في تغير البناء الاجتماعي في منطقة دينكا فلوج، قد تكثفت الأدوار والوظائف في البناء الاجتماعي فأصبح الأب يعمل في شركة البترول ما يحصل عليه من أموال يستغلها للزراعة وهكذا بقية الأفراد بالمنطقة يمارسون وظائف أخرى. لقد ذابت الثقافات لأن أهالي المنطقة كانوا يحتفلون بموسم الحصاد والآن لا يوجد.

لقد اعتنق كثير منهم المسيحية والإسلام والذي لا يسمح بالمعاملة مع (الكجور) هي بمثابة عبودية الأصنام، تعرف مجتمع البحث في منطقة فلوج أن هنالك عطلةأسبوعية جمعة وسبت وهنالك يوم لماذا؟ لأن بدأ الإنسان الكنيسة يوم الأحد ولمن يريد أن يذهب المسجد يوم الجمعة، بدأوا يعرفون أن هنالك أيام مقدسة يحب أن يرتاح فيها الإنسان.

3/النظرية الايكولوجية:Ecological Theory

تعتبر كلمة أيكولوجية مرادفة لكلمة البيئة الجغرافية، والدراسات الأيكولوجية تركز في دراسة الآثار المترتبة على الحضارة المادية والفكرية للشعوب ذات الوسائل الأيكولوجية البسيطة، وهذا فإنالتغير الجغرافي الذي حدث في كل السودان جنوبه وشماله من عام 1985م وأدى إلى نزوح عدد كبير إلى المناطق الأخرى وكذلك حرب الجنوب التي أدت إلى نزوح مجتمع هذا البحث ثم العودة مرة أخرى عندما تغيرت الظروف البيئية مثل البيئة الاقتصادية عندما بدأ استخراج البترول في مناطقهم اتوا واستقروا بجوار هذا المشروع التنموي، وهذا كان الإيكولوجيا الجغرافية- وهنالك الإيكولوجيا البشرية والتي تهتم بالعلاقات الاجتماعية، وهذه الإيكولوجيا الاجتماعية وهي تتعدى التكيف المادي للفرد أو الجماعة مع البيئة الفيزيقية إلى الاهتمام بتوزيع الجماعات الفردية وتشكيلها لاستقلال الموارد الطبيعية مع العناية بالعلاقات غير المباشرة يعتبر صناعة البترول علاقات غير مباشرة لنزوح عدد كبير من الناس من جميع مناطق السودان بمنطقة فلوج (الدقس: 1996: 130).

ويرى العالم الأمريكي شارلس جالين (Charles Gallin) الذي بين في كتابه (التشريح الاجتماعي لبعض المجتمعات الزراعية) بأن هنالك علاقة تلاؤميه بين مناشط الأفراد والظروف البيئية.

إن الظروف البيئية في مجتمع البحث هي بيئة زراعية فلذلك كان هنالك اهتمام برامج المسؤولية الاجتماعية لشركات البترول بتوفير آليات لتطوير الزراعة وذلك لرفع القدرات من ناحية وتطوير الزراعة من ناحية ونقل المجتمع من مجتمع الزراعة التقليدية إلى مجتمع زراعة حديثة .

تناول كثير من العلماء والفلاسفة والمفكرين بالبحث والملاحظة العنصر الاجتماعي والسياسي الذي جعلها تتطور إلى معناها الحديث، إذا التغير صيغة لصيقة بحياة الإنسان، وأفكاره والتجمعات البشرية التي أقامها فلذلك مبدأ التغير ينهض عليها الوجود الاجتماعي بجوانبه الطبيعية وغير الطبيعية، والكون والكائنات الحية التي نعيش فيها داخل الإطار الطبيعي عندما أسس الإنسان هذه المجتمعات، التي تطلق عليها مجتمعات لم تكن أشبه بمجتمعاتنا المعاصرة الأشد تعقيداً، بل كانت بسيطة أقل تعقيداً يعني أنها طرأت لعمليات تغير بعيد المدعى وما زال تحدث تغييراً كل يوم كما يطرأ على منطقة البحث .

4/ نظرية التحديث Modernization Theory

تطورت نظرية التحديث في الخمسينات والستينات على أيدي علماء (تالكوتباسونز taicottbarsons) وكان الاهتمام الأكبر بالتحديث عندما بدأ بعد انهيار الاثرفرويا التحديث وكان اهتمام السياسيين الذين كانوا متحمسين لمراهنة على البلاد المتجهة نحو الاستغلال تمكن من تحقيق التنمية في ظل العلاقات في الغرب هنالك خليط من الملامح السيوسيولجية والسيكولوجية والاقتصاديه بنظرية التحديث تتضمن على سبيل المثال اتساق القيم كاطار مرجعي والدفع الفردي وتراكم راس المال .يلعبة القيم والمعاير والمعتقدات تحدد نوع المجتمع .(تقليدي .حديث) الذي تخلقه هذا القيم وهكذا يكون التغير القيمي شرط اساسي للتغير الاجتماعي يقول (eiscnstada) ايزنستادا ان التحديث يعتبر من الناحية التاريخية عملية التحول في اتجاه الانساقالاقتصاديهوالاجتماعيه .أما في مجتمع الدراسه ينتظر التحديث بان يتحولمجتمع منطقة فلوج والاستقرار بسبب شركات البترول العاملة بالمنطقة وبذلك يعتبر صناعة البترول عامل اقتصادي يؤدي إلى التحول والتغير .كما ينظر إليها لتطورها في المجتمعات باعتبارها انماط تقليدية للسلوك حينما تفسح هذا الانماط الطريق لضغوط التحديث.في هذه البحث يجب أن يكون عمليه التحديث عن طريق الانتشار ان يشجع عدد من الخواص او ملامح في العالم الثالث بما في ذلك التحضر القائم على الأسرة النووية في منطقة فلوج قامت شركات البترول بدعم التعليم العام وفتح فصول محو الأمية وتدريب أهالي المنطقه

على بعض الاعمال اليدويه كصناعة البلوك والتدريب في مجال الكهرباء واللحام والحداده ثم تطور وسائل الاتصال لنشر الآراء والنهوض بواقع المجتمع النهوض بالوعي السياسي .شركات البترول لعبت دور كبير في منطقة فلوج. تباين مراحل التنميه لذلك طبقا لاختلاف المجتمعات .درجة نجاحها في عملية التحديث التي ذكر فيما سبق وان هناك مناحي لنظرية التحديث .تنظر الى المجتمعات الحالية في العالم الثالث .مجتمعات مختلفة تتحرك تدريجيا نحو التحديث قد تبدو هذه العمليه والتي بذاتها ومع ذلك فان أي قصور في التنميه قد لايعكس خواصا او سمات داخليه تتعلق بتاريخ هذه المجتمعات ولكن بدلا من ذلك يكون نتاجا لعلاقاتها التاريخية مع البلاد الخارجه.ان غياب التنمية ينطوي على اظهار الاتساق الاقتصادي والاجتماعي ليكون العام تلك التي تخلق عقبات امام التحديث ولايشجع الطموح الفردي خاصه في مجال العمل فاهتمامها بالانتاج النقدي او التجري قليل وكذلك بالمشروعات المخططة بعيدة المدى فهي تتجه للعمل طالما احتاجت لاشباع حاجات عاجله ومحددة.

المبحث الثالث

نبذة تعريفية عن منطقة فلوج

تعتبر فلوج من ضمن مناطق مقاطعة ملوط وأكبر المناطق الإدارية، وهي أقدم من ملوط المحافظة حيث كانت بها خدمات لا تتعدى الشفخانة والكنيسة والخلوة، وقليل من الحوانيت تفي بحوجة الأغراض اليومية بالمنزل، وأيضاً البضائع التي لها علاقة بالزراعة والرعي، أما عندما يحتاجون إلى أشياء غير ذلك يذهبون إلى الأسواق الكبيرة مثل (ملكال والرنك)، حيث يبلغ سكان فلوج (3.000) نسمة مع العاملين بالشركات من مختلف قبائل السودان أما أهل فلوج وهم دينكا أقير من بطون دينكا (أفدانق) كما ذكرنا في بحث سابق واقترح الحكومات التي جاءت بعد الاستقلال أن تكون منطقة (فلوج) والمناطق التابعة لها من قبل أن يكون مناطق لصناعة السكر فيما يسمى (سكر ملوط) كون أن السكر ينتج في هذه المنطقة بغزارة، ولكن المصنع لم يكتمل نسبة لظروف إقليمية سياسية واقتصادية لحقت بالسودان في تلك الفترة أي تقريباً 83-1997م إلى أن جاءت ثورة الإنقاذ وبدأ التفكير في استقلال (حوض ملوط) لصناعة النفط (فونج، مدير تنفيذي إدارية فلوج، مارس 2011م.)

الأراضي سهول رسوبية وطينية صالحة للزراعة وبها غابات كثيفة وتوجد بالمنطقة حيوانات برية صالحة للصيد ويستخدمون الغابات في كثير من أغراضهم مثل الطهي والإنارة، ودخان لمحاربة الذباب (للماشية)، كما يستخدمون الخشب في البيوت للسكن وتكون في شكل أكواخ، وأيضاً يبنون الواكات لحفظ الأبقار في موسم الخريف من الحشرات والحيوانات المفترسة ويعمل كثير من الناس في قطاع الغابات، أي قطع الأخشاب – البناء.

مجتمع فلوج مازال النسبة الأكبر متمسك، يمارسون العادات والتقاليد ولم يتأثروا إلا قليلاً ببعض الثقافات المحلية كون أن فلوج منطقة ملتقي طرق بين الرنك وملكال والمابان يني شمال، جنوب وشرق.

نظام الزواج:

بالنظام التقليدي عند الدينكا، المهر خمسة وعشرون بقرة، ويخفف ويتساهل مع العريس ويدفع ما يملك سواء بقر أو نقد، وذلك تخفيف عزوف الشباب من الزواج، وذلك حسب اجماع الإدارة الأهلية لمساعدة الشباب على الزواج- الدينكا يرقصون في أيام الأفراح مثل الزواج، ويرقصون في مناسبات تتويج الناظر، والعمدةوهناك تبادل الزياراتفي بطون قبائل الدينكا فمرة يكون الرقص مع عشيرة ومرة مع العشائر الأخرى.

ويكون ذلك في موسم الصيف (بعد الحصاد) للدينكا نوعين من الزواج زواج الأخ لأخيه المتوفي- زواج المرأة بالمرأة ويسمى هذا الزواج بـــــ(توم) - حسب العرف فإن زواج القرين للمتوفي والذي يتزوج له أخوانه يسمى الأبناء باسم المتوفي، أما زواج المرأة أن تكون هنالك مرأة غنية ولها أبقار كثيرة فتزوج إمرأة لولدها المتوفى وتكلف إحدى أقاربها ليقوم مقام الزوج نيابة عن إبنها المتوفى، ولكن الأبناء يحسبون أبناء المرأة وباسم الابن المتوفى، الغرض من ذلك لكثرة الأبناء، الطلاق عند الدينكا نادر بل غير مرغوب في أدبياتهم، بل يميلون على كثرة النساء هذا عند الوثنين أما عند المسلمين فيلتزمون بالشرع، ولا ننسى أن مجتمع البحث منطقة فلوج والتابع لمقاطعة ملوط هؤلاء لعبوا دوراً في نشر الدعوة الإسلامية وذلك في الفترة التركية.

إن الدينكا يحبون كثرة النساء وذلك من أجل الأولاد والذين يحملون سمعة الأسرة، ونجد الأسرة التي بها أولاد كثر ورجالاً من معايير اختيار البنات للزواج بجانب الطول والمواصفات الأخرى.

الاعتقاد السائد لدى الدينكا أن البنت التي يتزوج من أسرة كثيرة الأولاد تتصف بالكرم وتجيد العمل بالمنزل، علاوة على حسن أخلاقها لماذ؟ لأن كثرة الأولاد بمنزلهن دليل أنها تعمل على خدمتهم كثيراً لا تكل ولا تمل كيف؟ لأن المرأة لدى الدينكا ليس خاصة بالفرد الذي تزوجها وإنما امرأة قبيلة تعمل على خدمة القبيلة متى طلب منها ذلك (أجانق ، من أعيان منطقة الرنك، ديسمبر، 2010م.).

النشاط الاقتصادي:

سكان فلوج كانوا أكثرهم مزارعين ورعاة ويحبون صيد الحيوانات البرية والنهرية بالإضافة للزراعة المتنقلة (زراعة الخريف)، بل يميلون أكثر بالزراعة خلف المنازل ويسمى حاكورة، كما في غرب السودان، النشاط الزراعي من أجل الاقتصاد المعيشي فقط، وأحياناً يشترون الأبقار مما تبقى من قوت العام ويربون البقر للزواج والتباهي.

ملكية الأرض:

هنالك أراضي خلف القرية بمسافة واحد كيلوا وهذا يسمى (حرم الحلة)، هذه الأراضي خاصة بالمواطنين الذين يقطنون في القرية نفسها، ويوزع بينهم بالتساوي حسب حجم الأسرة، يشرف على هذا العمل الإدارة الأهلية ويتوارث الأسرة زراعة هذه الأراضي على مر تاريخها، وكل منهم يعرف حدود أرضه الزراعية، وأحياناً يحدث نزاع إذا تعدى الآخر على حدود جاره وأخيراً نسبة لتغير سلوكيات مجتمع البحث خصصت أراضي الاستثمار بعد تقنينها من قبل الدولة وذلك لممارسة نشاط الزراعة الآلية وانتقل عدد كبير من أفراد المجتمع إلى زراعة واسعة استخدم فيها الآلة أو الزراعة الآلية .(تقرير السنوي محلية ملوط ،2010)

الإدارة الأهلية:

أما الإدارة الأهلية فلكل خشم بدنة عمدة، والعمودية مفصلة على شيوخ، ويكون هنالك شخص على رأس القبيلة مسئول عن العمد والشيوخ ويسمى ناظر عموم القبيلة.

للإدارة الأهلية دور كبير في فصل النزاعات بين القبائل ويقوم مقام المحاكم، وأحياناً تحول المحاكم الحكومية جرائم القتل للإدارة الأهلية، وفعلاً يعملون على حل قضية القتل هذه إذا نشب صراع بين الطرفين ودائماً عندما يكون الصراع بين الطرفين في القبيلة والقبائل الأخرى، يأمر (الناظر) جمع (العمد) والشيوخ القيام بجولات تصالحية بين الطرفين، ومعرفة آراء كل طرف، ثم يعرض التقرير للناظر، ويقوم الناظر بالتشاور مع العمدة ويعملون مع بعض الحلول التوافقية بين الطرفين، ثم يقوم الشيوخ بجولات أخرى بعرض حلول مجلس (الناظر) حتى ينفض الموضوع، فعليه نقول أن الإدارة الأهلية تلعب دوراً كبيراً في إدارة شئون القبائل بل تساعد الحكومة في تحقيق الأمن والاستقرار. (أجانق، 2015)

فلوج كمنطقة إدارية من المناطق التي لم يدخلها قبائل مختلفة في الماضي إلا دينكا أقير بمختلف سحناتهم وبعدها أنشأت ملوط التي تمدنت أحسن من فلوج وأصبحت مركز تجاري، نقل الأسماك وموقف للباخرة القادمة من الشمال (كوستي) بالإضافة أن سكانها من

مختلف القبائل ونظموا منطقة تجارية مما جعل ملوط تتطور أكثر من فلوج وأصبحت عاصمة محافظة فيما بعد(أجانق، 2015) .

نظام المياه في فلوج مياه سطحية ومازال النساء ينقلن المياه برؤسهن واستخدام الصهاريج أحياناً بل الدواب في نقل المياه.

فلوج اليوم:

فلوج تحولت من قرية صغيرة إلى منطقة إدارية بها أربعة حارات سكنية يرأسها ضابط إداري، وبها منشآت كثيرة مدرستين وإدارة الشرطة- والأمن- والجيش- ومستشفى متخصص، إضافة لشركات البترول التي تعمل حول فلوج، المنطقة نوعاً ما مربوطة بطرق ترابية وردميات، إلا أن كل هذه المنشآت توجد في فلوج الجديدة تلك المنطقة التي رفضها الأهالي وبقوا في فلوج القديمة، منطقة فلوج القديمة اليوم مكتظة بعدد كبير من الحوانيت والمطاعم حيث نجد في أيام العطلات مكتظة بعمال البترول وبها عدد كبير من آبار البترول تصل إلى حوالي ثلاث شركات للبترول داخل فلوج القديمة، نجد حول الرك حفيرة حوالي 2000م تتساقط بها الطيور والحيوانات وأحياناً يقع فيها الأطفال وكثرت الوفيات من سوء استعمال هذه المياه، علماً بأن هذه المياه ترجع من خطوط الأنابيب من منطقة الجبلين حيث يستخدم لضغط الخام للتصدير، وتعتبر مياه سامة وتحتاج إلى معالجة من شركة بترودار ولكنها على ما يبدو تكلف مبالغ وتحتاج إلى شركات يتعاقد معها لمعالجة هذه المياه(العمدة كون شول ميدوم، عمدة فلوج،2016).

تتكون فلوج القديم من حي السوق وبها عدد كبير من الحوانيت والمطاعم حيث النشاط التجاري وهناك فلوج وسط وبها مساكن الحكومة المحلية ومركز الشرطة ومساكن الموظفين علاوة على سكن وجهاء المنطقة من التجار والعمد والشيوخ، أما فلوج شمال تتضمن حي العمال القادمين من جميع أنحاء السودان وخارج السودان من (إثيوبيين وكينيين، ويوغنديين)، وهؤلاء متخصصون في بيع الخمور أي لديهم (بارات) (رج شول، الإدارة الأهلية ، قيام فلوج،2011م).

يقول ناظر منطقة فلج بأن الشركات أضرت ولم يستفيد، فقط الناس يقولون (حوض فلوج) للبترول ولكن مع الأسف البترول لم ينعكس على حياة المواطن في منطقة فلوج، حيث مازلنا نعاني من مشكلات صحية، والتنقل والتعليم بالمنطقة، فعلاً شركة بتردار أنشأت بمثابة مستشفى ومدرسة وبعض المنشآت فيما يسمى بفلوج الجديد ولكن هذا لم يلبي طموحنا لأن فلوج القديم الآن بها منازلنا وقعت آبار البترول في أراضينا الزراعية والسكنية، ولكننا لم نعوض بحكم أن المشروع من المشروعات القومية، فعليه بقينا في فلوج القديم فمن يقول أننا

نستفيد من شركات البترول فهو كاذب، نحن ضحايا البترول، أصبح البترول من ضررنا أكثر من مصلحتنا، يلوث البيئة ويفتك بالحيوانات وخصوبة الأرض وبدأنا نفقد بعض الحيوانات البرية بل أننا بدأنا نفقد أبناءنا والذين يتساقطون في الحفر التي تصل إلى أعماق الأمتار إضافة أن المياه التي بها سموم، نحن أهل فلوج نعاني من مشاكل بعض الأمراض المزمنة وكلها من المياه التي تجلب لنا من النيل بواسطة التناكر بدون معالجة، وكما أيضاً نخاف أن تتسرب مياه البترول السامة إلى النيل، مما يتسبب أيضاً في موت الأحياء المائية مثل الأسماك((رج شول، الإدارة الأهلية ، قيام فلوج،2011م).

بالنسبة لمياه الشرب تقوم شركة بترودار بنقل مياه من النيل للقرى المجاورة لفلوج القديم، وتضخ عدة براميل بطرف كل قرية وتأتي الصهاريج بملء هذه البراميل كل فترة وأحياناً قد تنفد المياه من البراميل إذا تأخرت ناقلات المياه فتذهب النساء بجلب المياه من مسافات بعيدة أي من النيل ومازالت منطقة فلوج تعاني من مشكلة المياه، والنساء مازلن ينقلن المياه برؤسهن أحياناً.

شركة دارا لعمليات البترول وأهدافها :

بحلول عام 2000 كانت وزارة الطاقة السودانية سابقاً قد وسّعت عمليات التنقيب عن النفط وذلك بتوقيع اتفاقية قسمه الاستكشاف والإنتاج (EPSA) مع كل من شركة الخليج (46%) وشركة ملوط للبترول الكندية (46%) وشركة سودابت السودانية 8%. ولكن تم تعديل الاتفاقية بخروج شركة ملوط الكندية نسبة لعدم استيفائها الشروط المنصوص عليها بالاتفاقية لصالح (CNPC) نسبة 23% وشركة ثاني الإماراتية (23%) وذلك في 11 نوفمبر 2000 تحت مسمى" شركة بترودار(Petro – Dar) لعمليات البترول وأعقب ذلك بيع شركة ثاني الإماراتية 18% من أسهمها لصالح CNPC لتصبح حصة CNPC في هذا الكونسورتيوم 41%. [125] وفي عام 2003 انضمت كل من شركتي بتروناس (Petronas) الماليزية وسينوبيك (Sinopec) الصينية إلى كونسورتيوم بترودار حيث حلتا محل شركة الخليج وامتلكتا 40% و6% من الأسهم على التوالي. ويعمل هذا الاتحاد في مربعي 3،7 " جنوب شرقي السوداني في كل من ولايتي أعالي النيل والنيل الأبيض حيث تبلغ المساحة الكلية لمنطقة الإمتياز نحو(72،000 كلم)(سيد،2007/10/17م،ص 25.)

أهمية وأهداف شركة دارا لعمليات البترول :

ويري المراقبون النفطيون بأنه بنجاح شركة بترودار في رفع حجم إنتاجها إلى 200 ألف برميل في اليوم تكون الشركات الصينية قد عززت قبضتها بشكل كبير على قطاع النفط في السودان، إلا إنه في الواقع بحلول عام 2007 لم تكن الشركات الصينية تمتلك حصصاً

رئيسية في إتحادات شركات النفط الأجنبية العاملة في السودان فحسب، بل إن الشركات الصينية تكاد تسيطر بشكل شبه كامل على خدمات الحقول وصيانة وحفر الآبار إلى جانب الإنشاءات المدنية في معظم الحقول، ومد خطوط الأنابيب وبناء موانئ التحميل . فمنذ دخول شركة الهندسة والإنشاءات الدولية (CPECC) أحد أذرع (CNPC) الهندسية إلى السودان في عام 1998، نفذت حسب آخر الإحصاءات المتوفرة 46 مشروعاً إنشائياً منها مصفاة الخرطوم ومنشآت مربعات 1/2/4 ومربع 6 ومن بينها ثلاثة خطوط نفط رئيسية وهي خط من مربع 1/2/4 إلى ميناء التصدير في شرق السودان بطول 1506 كلم، وخط من مربعي 3/7 إلى ميناء التصدير في بورتسودان بطول 1370كلم، وخط من حقول المربع السادس إلى مصفاة الخرطوم بطول 716 كلم .

فإن إنتاج شركة بتروادر لعمليات البترول سيبلغ 243 ألف برميل في اليوم . وبدا وزير الطاقة السوداني متفائلاً بإمكانية إنتاج السودان 700 ألف برميل في اليوم بحلول الربع الثالث من عام 2009 . هذا و كان مدير إدارة البترول بحكومة جنوب السودان قد أشار إلى أنه و مع زيادة أسعار النفط كان سعر برميل مزيج النيل 90.25 دولار أمريكي في يناير 2008م ، و ارتفع إلى 93 دولار أمريكي ليقفز إلى 101 دولار أمريكي في مارس 2008م . بينما بلغ برميل مزيج دار 69 دولار أمريكي خلال يناير 2007م، و ارتفع إلى 73 دولار أمريكي ليقفز إلى 81 دولار أمريكي في مارس 2008م (سيد، عمود، مرجع سابق ،ص 29.)

هذا بينما أنجزت شركة سور الصين العظيم لحفر الآبار أحد أذرع مؤسسة CNPC منذ دخولها السودان في عام 1997 وحتى عام 2004، حفر 271 بئراً تتوزع في مربعات 1/2/4 ، ومربع 6، ومربع 2 وغيرها، أي حوالي 58,7% من جملة الآبار التي تم حفرها في السودان حتى ذلك التاريخ . كما يعمل في السودان بحلول عام 2007، 60 مجموعة عمل صينية لمسح وإختبار الآبار، و29 مجموعة حفر بالإضافة إلى أكثر من 7 مجموعات لصيانة الآبار وعدد من المجموعات للقيام بخدمات صيانة الآبار ، كما مسحت شركة الصين الوطنية لمسح الآبار (CNLC)حتي عام 2004 368 بئراً ، وصورت 145 بئراً ، وحللت معلومات أكثر من 180 بئراً إن الإحتياطيات النفطية الجديدة التي أعلنت عنها مؤسسة CNPC في عدد من المربعات خلال الأعوام الأخيرة أثارت مرة أخرى أسئلة حول حجم الإحتياطي النفطي في السودان ، و كان التقرير الإحصائي لشركة النفط البريطانية BP حول الصناعة النفطية في السودان و الصادر في يونيو 2008م قد أشار إلى إن المخزون المؤكد من النفط السوداني قد بلغ بنهاية أكتوبر 2007 ستة مليارات و ستمائة مليون برميل. و يبدو هذا التقدير معقولاً، فكما نلاحظ من متن هذه البحث إن الاحتياطي النفطي في السودان الذي

ظلت CNPC تعلنه في تقاريرها السنوية للسنوات العشرة الماضية قد يدعم إلى حد كبير صحة هذه التقديرات (المصطفي ، صحيفة أجراس الحرية السودانية، 2009/1/22م،ص 25.).

على كل حال نجح في عام 2005م كونسورتيوم بترودار PETRO-DAR الذي يعمل في مربعي 7/3 و الذي تمتلك مؤسسة CNPC%41 من أسهمه و مؤسسة SINOPEC%6 * في تحقيق كشوفات كبيرة في منطقة فلج وأقورديد وعداربيل إلى النيل حيث تجري عملية تطوير هذه الحقول. وقدّر خبراء النفط في السودان آنذاك إن هذه الحقول يمكن أن تضخ 200 ألف برميل في اليوم قبل نهاية أغسطس 2005م وهو التاريخ المحدد لإكمال بناء أنبوب النفط الممتد من الجبلين إلى ميناء التصدير في بشائر بقطر يبلغ 32 بوصة و طول يبلغ 1460-1500 كلم.[188] والمعروف إن مؤسسة SINOPEC قد فازت ببناء حوالي 300 كلم من هذا الخط بينما تعمل شركتين صينيتين هما CPECC و مجموعة الهندسة الكيماوية الصينية(Chemical Engineering Group) كشركات مقاولات في المنشآت وتجهيز المنشآت الهندسية الخاصة بميناء تصدير خام عداربيل مثل مستودعات التخزين Tanker Terminal بينما تقوم شركة CEG بأعمال هندسية أخري.[189] والجدير بالذكر ان شركة CPECC الصينية تقوم بتنفيذ منشآت الحقول السطحية (FSF) في منطقتي عدار وفلوج التابع لهذا الكونسورتيوم وهى المنشآت التي تعنى بتجميع البترول من مختلف الآبار في مكان واحد حيث تتم معالجته كيماويا.

وكما أشرنا سابقا فإنه كان من المفترض أن تكمل بترودار إستعداداتها لبدء ضخ النفطمن حقول 7/3 في أغسطس 2005م. إلا أنه حتى مارس 2006م لم يستطع هذا الكونسورتيوم أن يستكمل منشآت الضخ والميناء. و كان مسؤولون سودانيون قد قدروا أن تنتهي الأعمال الهندسية في الميناء وخط الأنابيب خلال شهر إبريل 2006م. وبالرغم من تصريحات كبار المسئولين في قطاع الطاقة في السودان والتي أشارت إلى إن إنتاج السودان من النفط سيصل بحلول عيد النفط السوداني الخامس في أغسطس 2005م إلى نصف مليون برميل يومياً ، وبدخول الحقل الرابع وهو حقل جنوب بانتيو لينتج 60 ألف برميل إضافية في اليوم بمنتصف عام 2006م ، وقد يصل إنتاج السودان إلى مليون برميل يومياً بنهاية 2006. إلا ان هذه التوقعات لم تتحقق، إذ كما تشير الأرقام الرسمية في إنتاج السودان من النفط حتى سبتمبر عام 2005م لم يتعد حاجز الـــ 300 ألف برميل يومياً (المصطفي ، مرجع سابق،ص 39.)

و في الواقع تعمل الحكومة السودانية بجهدٍ كبير للوصول إلى هدف المليون برميل يومياً و ذلك بزيادة الإنتاج في بعض الحقول خاصة حقول مربعي 3/7 و مربع A5 و مربع

6 و المحافظة على الإنتاج في مربعات 4/2/1 و ذلك بزيادة المخزون في المناطق التي لم تكن آمنة في جنوب بجر العرب و إضافة حقول جديدة في المناطق التي يتم فيها الاستكشافات حالياً . إلا أن هذا الهدف يبدو صعب التحقيق إذ تناضل الشركات خصوصاً في مربعات 2،4،1 لمنع تدهور الإنتاج في هذه الحقول بسبب إرتفاع نسبة المياه المصاحبة للنفط في تلك الحقول ، هذا وكانت مصادر مختلفة قد قدرت في عام 2005م احتياطى السودان من النفط بحوإلى 2 مليار برميل من النفط ومن المتوقع أن يرتفع إلى 4 مليارات برميل بحلول عام 2010م. هذا بينما أعلن وزير الطاقة في السودان عوض الجاز أن المسوحات أكدت وجود إحتياطي كبير من النفط داخل منطقة فلوج بولاية أعالي النيل يقدّر بحوالي 5 مليار برميل.

مهما يكن فقد أدى تغلب بترودار على مشاكلها إلى رفع حجم الإنتاج إلى 200 ألف برميل في اليوم من 160 ألف برميل ليرتفع حجم إنتاج النفط في السودان إلى 520 ألف برميل في اليوم حسب مصادر رسمية وكانت مؤسسة CNPC قد اعلنت ان انتاج مربعي 7/3 بلغ بنهاية عام 2007 10 ملايين طن متري(فضل الله، 2005/9/19م،ص 75.)

ويري المراقبون النفطيون بأنه بنجاح شركة بترودار في رفع حجم إنتاجها إلى 200 ألف برميل في اليوم تكون الشركات الصينية قد عززت قبضتها بشكل كبير على قطاع النفط في السودان، إلا إنه في الواقع بحلول عام 2007 لم تكن الشركات الصينية تمتلك حصصاً رئيسية في إتحادات شركات النفط الأجنبية العاملة في السودان فحسب، بل إن الشركات الصينية تكاد تسيطر بشكل شبه كامل على خدمات الحقول وصيانة وحفر الآبار إلى جانب الإنشاءات المدنية في معظم الحقول، ومد خطوط الأنابيب وبناء موانئ التحميل . فمنذ دخول شركة الهندسة والإنشاءات الدولية (CPECC) أحد أذرع (CNPC) الهندسية إلى السودان في عام 1998، نفذت حسب آخر الإحصاءات المتوفرة 46 مشروعاً إنشائياً منها مصفاة الخرطوم ومنشآت مربعات 1/2/4 ومربع 6 ومن بينها ثلاثة خطوط نفط رئيسية وهي خط من مربع 1/2/4 إلى ميناء التصدير في شرق السودان بطول 1506 كلم، وخط من مربعي 3/7 إلى ميناء التصدير في بورتسودان بطول 1370كلم، وخط من حقول المربع السادس إلى مصفاة الخرطوم بطول 716 كلم . [230] هذا بينما أنجزت شركة سور الصين العظيم لحفر الآبار أحد أذرع مؤسسة CNPC منذ دخولها السودان في عام 1997 وحتى عام 2004، حفر 271 بئراً تتوزع في مربعات 1/2/4 ، ومربع 6، ومربع 2 وغيرها، أي حوالي 58,7% من جملة الآبار التي تم حفرها في السودان حتى ذلك التاريخ . كما يعمل في السودان بحلول عام 2007، 60 مجموعة عمل صينية لمسح وإختبار الآبار، و29 مجموعة حفر بالإضافة إلى أكثر من 7 مجموعات لصيانة الآبار وعدد من المجموعات للقيام بخدمات صيانة الآبار ، كما مسحت شركة الصين الوطنية لمسح الآبار (CNLC)حتي عام 2004 368 بئراً ، وصورت 145 بئراً ، وحللت معلومات أكثر من 180 بئراً إن الإحتياطيات النفطية الجديدة التي أعلنت عنها مؤسسة CNPC في عدد من المربعات خلال الأعوام الأخيرة أثارت مرة أخرى أسئلة حول حجم الإحتياطي النفطي في السودان ، و كان التقرير الإحصائي لشركة النفط البريطانية BP حول الصناعة النفطية في السودان و الصادر في

يونيو 2008م قد أشار إلى إن المخزون المؤكد من النفط السوداني قد بلغ بنهاية أكتوبر 2007 ستة مليارات و ستمائة مليون برميل (فضل الله، مرجع سابق ، ص 79.) و يبدو هذا التقدير معقولاً، فكما نلاحظ من متن هذه البحث إن الاحتياطي النفطي في السودان الذي ظلت CNPC تعلنه في تقاريرها السنوية للسنوات العشرة الماضية قد يدعم إلى حد كبير صحة هذه التقديرات .

هذا وكان سفير السودان لدى جمهورية الصين الشعبية ميرغني محمد صالح –ربما إعتماداً على هذا التطور في الصناعة النفطية– قد أعلن في بكين إن مؤسسة CNPC سوف تضاعف إستثماراتها ليبلغ إنتاج المؤسسة في السودان 1.2 مليون برميل في اليوم خلال 8 أعوام، كما كشف عن إن إستثمارات الصين في السودان بلغت بحلول عام 2007، 6 مليارات دولار أمريكي منها 4 مليارات إستثمارات مؤسسة CNPC في مجال النفط في السودان .

شهد هذا العام أيضاً محاولات من أطراف رئيسية في شركة النيل الكبرى لعمليات البترول مثل شركة النفط و الغاز الهندية للتحول من بيع حصصها من إنتاج خام مزيج النيل عبر مقياس أسعار برنت اليومي بدلاً من أسعار منياس الأندونيسي ، علماً بأن كونسورتيوم بترودار يبيع شحناته حسب مقياس أسعار برنت الذي تعتمده شركات النفط الأوربية و الروسية، إلا أننا لاحظنا أن بترودار قد باعت شحناتها من خام مزيج دار عن شهر يناير 2007م على سبيل المثال بسعر يقل ما بين 20 – 25 دولار عن سعر برنت . و تعتبر الصين الوجهة الرئيسية لشحنات كونسورتيوم بترودار. ونلاحظ ان استيراد الصين من النفط من السودان ارتفع فجأة من4.847000 مليون طن في عام 2006 الي 10.306000و10.50000 طن متري في عامي 2007 و2008 علي التوالي. ويبرر مسؤلون سودانيون الزيادة الكبيرة بأن الصين حرصت خلال الفترة الاخيرة علي الاشتراك في مناقصات بيع حصة السودان من النفط ،حيث كان جزء كبيرا منه يذهب لليابان وسنغافورة.

والبلدان يستعدان للاحتفال بالذكرى الخمسين لإقامة العلاقات بينهما في فبراير 2009 اعلن د. أزهري عبد القادرمدير إدارة الإستكشافات بوزارة الطاقة أن إنتاج السودان من النفط سيرتفع بحلول مارس 2009 إلى حوالي 560 ألف برميل وذلك بعد دخول حقل قمري دائرة الإنتاج بمقدار 50 ألف برميل في اليوم هذا وكان وزير الطاقة والتعدين الزبير أحمد حسن الذي دشن في 2009/1/20 بداية الإنتاج بحقل قمري قد أشار إلى إنه بدخول الحقل دائرة الإنتاج، فإن إنتاج شركة بترودار لعمليات البترول سيبلغ 243 ألف برميل في اليوم . وبدا وزير الطاقة السوداني متفائلاً بإمكانية إنتاج السودان 700 ألف برميل في اليوم بحلول الربع الثالث من عام 2009 (مجلة النفط و الغاز، أكتوبر 2008م،ص 66.) هذا و كان مدير إدارة البترول بحكومة جنوب السودان قد أشار إلى أنه و مع زيادة أسعار النفط كان سعر برميل مزيج النيل 90.25 دولار أمريكي في يناير 2008م ، و ارتفع إلى 93 دولار أمريكي ليقفز إلى 101 دولار أمريكي في مارس 2008م . بينما بلغ برميل مزيج دار 69 دولار أمريكي خلال يناير 2007م، و ارتفع إلى 73 دولار أمريكي ليقفز إلى 81 دولار أمريكي في مارس 2008م.

المبحث الرابع
الدراسات السابقة

مقدمة :

تناول هذا المبحث خمسة عشر دراسة سابقة منها أربعة دراسات أجنبية منها Patrick Bon تناولت هذه الدراسة أن الشركات حققت ازدهاراً اقتصادياً في ذروة عصر التميز العنصري في جنوب أفريقيا ودراسة Peter Newwell & Jedrzej George Rynas دراسة بعنوان كيف يمكن الآن للمسؤولية الاجتماعية للشركات أن تساعد في معالجة الفقر والاستبعاد الاجتماعي وغيرها من التحديات الإنمائية ، وجاءت دراسة الباحث John L.Camphell دراسة بعنوان تقديم نظرية مؤسسية المسؤولية الاجتماعية للشركات ، دراسة J.Maksminen &P.Jokivuoril تناولت الدراسة أهمية توسيع وجهات النظر المتمركزة حول الانتاج لتشمل السياسات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات، وتناولت الدراسة العربية وهي خمسة دراسات عربية كدراسة سامي عبدالعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ومعايير قياس هذه المسؤولية ، ودراسة علي ليلة بعنوان تعريف المسؤولية الاجتماعية ومكوناتها البنائية ، ودراسة سمير عبدالغني محمود ، بعنوان تشخيص طبيعة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ،ودراسة علي عبدالعزيز ، بعنوان عملية التنمية لا تؤتي ثمارها إلا في مناخ كلي يؤثر في توجهات البشر ، ودراسة هبة نصار ، بعنوان هل يستوعب قطاع الأعمال الخاص في مصر هذه المسؤولية؟، وتناول الباحث في هذا البحث خمسة دراسات محلية دراسة كوثر أحمد ، بعنوان المسؤوليات الاجتماعية في الميزة التنافسية لشركات الاتصالات العاملة في السودان، دراسة أحمد منصور يوسف منصور ، بعنوان القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية وأثره في جودة التقارير المالية، دراسة رشا إبراهيم جبارة جابر ، بعنوان قصور أساليب المحاسبة المالية عن توفر معلومات عن الأنشطة الاجتماعية وغياب المساءلة الاجتماعية ، دراسة الحسين يوسف موسى ، بعنوان مستوى المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية السودانية وأثرها في الانتماء التنظيمي ، دراسة عز الدين أحمد الطيب ، بعنوان إيضاح دور الأنشطة التنموية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمناطق المختارة في إحداث التنمية في المجتمع المحلي ، دراسة يقوم الباحث بعرض بعض الدراسات التي تناولت موضوع المسؤلية الاجتماعية في بعض التخصصات الاجتماعية والتجارية وإدارة الأعمال وذلك للاستفادة منها في الإطار المفاهيمي والتعرف على أدوار المسؤولية الاجتماعية لشركات البترول في المجتمعات المحلية وذلك على النحو التالي:

أولاً: الدراسات الأجنبية

1/ دراسة: Patrick Bon(2008)

تشير البحث إلى أن الشركات حققت ازدهاراً اقتصادياً في ذروة عصر التميز العنصري في جنوب أفريقيا، في إشارة إلى غياب الدور الاجتماعي للشركات، مما أدى إلى ظهور بعض الحركات الاجتماعية المناهضة لقوة شركات القطاع الخاص، وقد تمثل ذلك في مظاهرات الشوارع التي نظمتها جريدة Sowetan والتي ساعدت في طرد بعض الشركات خارج جوهانسبرج، كما طالب النشطاء بإصلاحات في الشركات التي شهدت عصر التمييز العنصري.

2/ دراسة: Peter Newell & Jedrzej George rynas (2007)

تسعى البحث إلى الإجابة على السؤال: كيف يمكن الآن للمسئولية الاجتماعية للشركات أن تساعد في معالجة الفقر والاستبعاد الاجتماعي وغيرها من التحديات الإنمائية؟ وكيفية التوازن في المسئوليات بين الدولة والسوق والمجتمع المدني للتصدي لهذه المشكلات، وتلبية الأهداف الإنمائية، وما هي الأدوات الجديدة والإستراتيجيات والمنهجيات اللازمة لتحقيق المساهمة الإيجابية لرجال الأعمال في التنمية، وردع الشركات غير المسئولة؟ وترى البحث أن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي تستطيع أن تتبنى المسئولية الاجتماعية للشركات، على أمل أن يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر، عن طريق تنفيذ جدول أعمال المسئولية الاجتماعية للشركات والمساهمات المحتملة من جميع الجهات الفعالة من أجل تحقيق التنمية، والمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

3/ دراسة: John L. Campbell (2004)

تسعى البحث إلى تقديم نظرية مؤسسية للمسئولية الاجتماعية للشركات، وتقدم سلسلة من الاقتراحات التي توضح عدداً من الشروط والظروف التي وفقاً لها تتضح السبل المختلفة أمام الشركات للسلوك الاجتماعي السليم والمطلوب، وترتكز على أن المعيار الأساسي هو الالتزام الاقتصادي، وأن الظروف الاقتصادية للشركات تؤثر على درجة التزام الشركات بالسلوك الاجتماعي، وعلى أنشطة المسئولية الاجتماعية، ولكن تظل هذه العلاقة بين سلوك الشركة وبين هذه الشروط أو الظروف قيد عدد من المتغيرات المؤسسية الوسيطة منها: التشريعات العامة والخاصة، مدى وجود كيانات غير حكومية ومنظمات مستقلة تتحكم في سلوك الشركات، بالإضافة إلى تشريعات مؤسسية ترتبط بالسلوك المناسب للشركات، وسلوك الشركات نفسها، وأخيراً مدى وجود حوار منظم بين الشركات وجماهيرها.

4/ دراسة: J. Maksmainen,& P. Jokivuoril (2009)

تشير البحث إلى أهمية توسيع وجهات النظر المتمركزة حول الإنتاج لتشمل السياسات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للشركات، حيث تشدد فكرة المسئولية الاجتماعية للشركات على أهمية بيئة العمل، وتوصي البحث أنه من الضروري زيادة القيم والقضايا الأخلاقية إذا كانت هذه الشركات تسعى إلى جودة خدماتها، ولذا فعليها معاملة المسئولية الاجتماعية كأنها منتج سيتم بيعه، وتؤكد البحث على أن الشركات لن تحقق تقدماً فيما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية إلا إذا اهتم ملاك الشركات ومصممو الإنتاج والمدراء والموظفون بتنفيذ القيم الأخلاقية بشكل واقعي في المنتجات والخدمات.

ثانياً: الدراسات العربية

1/دراسة: سامي عبد العزيز (2009م)

تستعرض مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات ومعايير قياس هذه المسئولية، والمزايا المترتبة على التزام الشركات بمسئوليتها تجاه المجتمع، واستعرضت البحث بعض تجارب القطاع الخاص فلي مجال المسئولية الاجتماعية، وبعض نماذج من الشركات التي تقوم بأنشطة داعمة للتنمية في مصر، وخلصت البحث إلى تعدد مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، وأن المنطقة العربية تعاني من غياب ثقافة المسئولية الاجتماعية والخلط بينها وبين العمل الخيري، وفي مصر تتبعثر جهود رجال الأعمال وتحتاج إلى تنسيق حتى تعم الفائدة، حيث تتركز مبادرات الشركات في العمل الخيري، وتعد الجمعيات الأهلية المرتبطة بمنظمات الأعمال أكثر نشاطاً من الجمعيات الأهلية الأخرى، وأن الشك مازال يشوب الدور الاجتماعي لبعض رجال الأعمال حيث يعتبره البعض من قبل الدعاية الانتخابية خاصة لتطلعات رجال الأعمال في لعب دور سياسي، حيث بدأ العديد منهم يزاوجون بين الاقتصاد والسياسة .

2/ دراسة: علي ليلة (2009م)

تعرضت لتعريف المسئولية الاجتماعية، ومكوناتها البنائية، وتعريف المداخل النظرية للمسئولية الاجتماعية، ثم التعرض لأنماط المسئولية الاجتماعية، ومنها المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، حيث استعرضت تحول المجتمعات نحو الأيدولوجية الليبرالية، وما يصاحبها من تحولات دفعت القطاع الخاص إلى مركز الصدارة، وإلى قيادة عملية التنمية والتحديث في المجتمعات، وأوضحت البحث أن القطاع الخاص تقع عليه مسئولية تطوير أوضاع المهمشين، كما تعرضت البحث لتعريفها المسئولية الاجتماعية، وانتهت إلى أن القطاع

الخاص في الدول الرأسمالية يؤدي الدور الاجتماعي بكفاءة عالية، تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في حين أن القطاع الخاص في الدول النامية ومنها مصر لا يزال متخلفاً.

3/ دراسة: سمير عبد الغني محمود (2008م):

يستعرض الباحث تشخيص طبيعة المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، وكيفية محاسبة الشركات عن هذه المسئولية، داعياً إلى ضرورة الارتقاء بفعالية أداء منظمات لمسئوليتها الاجتماعية عن طريق تصميم نظام داخلي للرقابة الاجتماعية، يحقق نوعاً من الضبط الاجتماعي لتفعيل الرقابة على تنفيذ الواجبات الاجتماعية، ويكون ضماناً لأداء تلك المنظمات لدورها الاجتماعي تجاه الأطراف التي تربطها علاقة بها، ويختم الباحث دراسته بتوجيه رسالة إلى رجال الأعمال تتمثل في السعي نحو تعظيم الرحبية دون مراعاة البعد الاجتماعي، لن يقضي عل مشكلة البطالة وشكاوي العملاء وتلوث البيئة، كما أن الإفصاح عن الدور الاجتماعي سوف ينعكس إيجاباً على قيمة مؤسساتكم وقيمة أسهمها.

4/ دراسة: علي عبد العزيز (2006م):

أشارت إلى أن عملية التنمية لا تؤتي ثمارها إلا في مناخ كلي يؤثر في توجهات البشر أنفسهم نحو أنفسهم ومجتمعهم وأوضاعهم، ويدفعهم للعمل معاً في اتجاه أو آخر، وتركز البحث على تطور القطاع الخاص المصري منذ بداية القرن التاسع عشر مع تقييم مساهمته في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر المعاصرة، كمما استعرضت البحث العلاقة بين القطاع الخاص من جهة، والسياسة العامة ودور الدولة من جهة أخرى، حيث كانت هذه العلاقة من أهم محددات تجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال مراحلها المختلفة.

5/دراسة: هبة نصار (2007م):

طرحت عداً من التساؤلات منها: هل يستوعب قطاع الأعمال الخاص ي مصر هذه المسئولية الاجتماعية؟ وهل يقوم بها؟ وما هيتصوراته في هذا المجال؟ ومعوقات القيام بهذا الدور؟ وقد قامت البحث بعمل استطلاع رأي قطاع الأعمال الخاص عن مفهوم المسئولية الاجتماعية لمعرفة آراء وتصورات هذا القطاع حول البعد الاجتماعي لممارستهم التنموية، وذلك من خلال إرسال استبيانات لمجموعة رجال الأعمال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وقد توصلت البحث إلى أن رجال الأعمال يحققون فائضاً مادياً يمكنهم من القيام بدور اجتماعي يوجه إلى خدمة مجتمعاتهم.

ثالثاً: الدراسات المحلية

1/دراسة كوثر احمد ماجستير 2015م

بعنوان المسؤوليات الاجتماعية في الميزة التنافسية لشركات الاتصال العاملة في السودان .

حاولت الباحثة معرفة دور الشركات في مجمل المسؤولية الاجتماعية وهل تطورها الاقتصادي ينعكس مباشرة علي المستوي الاجتماعي .....استخدم الباحث نظرية التبادل الاجتماعي (لجورج هونر) هدفت البحث الي معرفة اثر المسؤولية الاجتماعية علي تحقيق الميزة التنافسية في شركات الاتصال العاملة في السودان ومن خلال مراجعة الادبيات السابقة ثم صياغة فرضيات لقياس وذلك باستخدام برامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية كان نسبة .....(83%).من عينة حجمها 150 ذرعت علي شركات الاتصالات السودانية تدخلت الزراعة في وجود علاقات بين المسؤولية الاجتماعية (البعد الثانوي – البعد الاتصالي – البعد الاجتماعي – والاخلاقي والبئي) والميزة التنافسية والاحصاء السوقية ، الصورة الزمنية والمنافسة) الا انه نسبة التاثير جزئي بين المتغيرات .

وصت البحث بان يكون هناك عدة تطبيقات نظرية وتطبيقية لمتخذي القرار خاصة مدراء الشركات الاتصال ، وذلك من خلال سعيهم لتطبيق المسؤولية الاجتماعية داخل المنظمة وخارجها ، لتحقيق ميزة تنافسية دوت غيرها من الشركات ، كما يمكن اجراء تطبيقات اخري مماثلة لنفس موضوع البحث وجاء ايضا في التوصيات ان تعاون الشركات الاتصال يوضح استراتيجية وطنية لترشيح الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع .

2/دراسة: أحمد منصور يوسف منصور 2016م :

دراسة بعنوان القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية واثره في وجود التقارير المالية دراسة حالة الشركة النيل للبترول المحدودة تكمن مشكلة البحث ان شركة النيل للبترول تفصح عن مساهمتها الاجتماعية في مختلف المحافل الاحتفالات في منشوراتها .فلذلك لاحظ الباحث ان مقدار ما تنفقه وتفصح بها شركة النيل للبترول في قوائمها المالية من مسؤولية الاجتماعية ضئيلة جدا مقارنة بما تقدمه من مساهمات مقدرة مما يؤثر علي مصداقية قوائمها المالية .

توصل الباحث للتعرف علي الأهداف:

من اهداف البحث التعرف علي مفهوم واهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ، وبيان الاسس والقياس الذي يبني عليها القياس والافصاح الاجتماعي واهمية مساهمة المحاسبة الاجتماعية في زيادة جودة التقارير.

فرضيات البحث : القياس والإفصاح المحاسبي لانشطة المسؤولية الاجتماعية يؤثر في جودة التقارير المالية ، انبثق منها عدة فرضيات .

استخدم الباحث المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة ،والمنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي في دراسة الحالة وتحليل نتائج البحث ومن النتائج التي توصل اليها الباحث ان شركة النيل للبترول المسؤولية الاجتماعية وذلك بانشاء قسم خاص لهذا الغرض.

إن شركة النيل للبترول تقوم بالإشراف على مشروعات التنمية التي يقدمها المجتمع المحلي من خلال مشروعات المسئولية الاجتماعية

من توصيات البحث ان تقوم الشركة بزيادة وتطوير الأساليب ، لاستيعاب أنشطة المسئولية الاجتماعية وعلى الشركة إعداد تقارير عن الأداء الاجتماعي بجانب التقارير المالية بصورة واضحة .

3/ رشا ابراهيم جبارة جابر 2009م

تمثلت مشكلة البحث في قصور اساليب المحاسبة المالية عن توفر عن المحاسبة المالية عن توفر معلومات عن الانشطة الاجتماعية وغياب المسالة الاجتماعية وتقييم النشاط الاجتماعي للمنشاة بصفة عامة وصعوبة عملية الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقرير المراجعة هدفت البحث الي التعرف الي المحاسبة المالية والمراجعة عن المسؤولية الاجتماعية لاهتمامهم يعكس النشاط الاجتماعي للمنشاة والذي يهدف الي خدمة المجتمع ككل .واهمية اعداد قوائم اجتماعية من قبل المنشاة والصحف والتحقق من القوائم المالية من ثم الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقرير المراجعة.

وترجع أهمية البحث الي ضرورة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والاعتراف بها بجانب المسئولية الاقتصادية من قبل المنشأة.

سعت البحث لاختبار الفرضيات التالية:

عدم الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية يؤثر علي تجاه المنشأة

عدم الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤثر علي تقرير المراجعة

تقرير المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية يساعد في الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

استخدام الدارس المنهج التاريخي فى عرض الدراسات السابقه . والمنهج الاستنباطي للتعرف على الابعاد والمنهج الاستقراي لاختيار صحة الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي فى تحليل نتائج الدراسه الميدانية .انحصرت البحث من عينه من المهتمين بمهنة المراجعة فى السودان وتوصلت البحث الى عدة نتائج منها .

- عدم الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، من الأفضل ان يقوم بعمليه المراجعة للمسؤولية الاجتماعية مراجع خارجي ، وان تقرير المراجعة عم المسؤلية الاجتماعية تحقق مزايا اضافية لاصحاب المنشاة والادارة
- اوصت البحث عدة وصايا منها:

1- عمل نموذج مقترح للمسؤولية الاجتماعية فى السودان بصلح لجميع الشركات.
2- وضع قوانين ومعاير ملائمة للإفصاح عن المسؤلية الاجتماعية فى السودان

4/دراسة الحسين يوسف موسي 2013م:

بعنوان مستوى المسؤولية الاجتماعية فى الشركات الصناعية السودانية واثرها فى على الانتماء التنظيمي ،حاول الباحث اختبار اثر تحكم العاملين على تعديل علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والانتماء التنظيمي .

استخدم الدراس المنهج المسحى الوصفي لوصف طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث وأجريت البحث على عينه من الموظفين (205) من الشركات الصناعيه السودانية اختار منها الباحث العينة غير الاعتمادية واستخدم الاستبانة كادا لجمع البيانات والمعلومات واتسخدم الباحث برنامج (spss)

توصل الباحث الي النتائج الآتية:

- ان تركز العاملين فى الشركات الصناعية كان على البعد الاقتصادي .
- للمسؤولية الاجتماعية حيث حققت اعلى متوسط مما يدل ان العاملين يتركذون على البعد الاقتصادي
- وجود دعم لايجابيه العلاقه بين المسؤولية الاجتماعية والانتماء التنظيمي
- على الشركات بالقطاع الخاص ان تعمل على زيادة الاهتمام بقضاياه
- أللمسؤولية الاجتماعية وخاصأ البعد الاقتصادي لتركز العاملين عليها .
- على مدرا الإدارات الاهتمام برفع الروح المعنوية للعاملين والموظفين.

5/ دراسة عز الدين أحمد الطيب (2007م):

تركز اهتمام البحث نحو إيضاح دور الأنشطة التنموية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمناطق المختارة في إحداث التنمية في المجتمع المحلي، استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي الوصفي بغرض اختبار فرضيات البحث والتي تمثل في: تعزيز البناء المؤسسي، تعزيز المقدرات البشرية والإنتاجية والمقدرات البيئية من أجل التعرف على التنمية في المجتمع المحلي وكيفية إحداثها من خلال أدبيات التنمية، الوقوف على فعاليات الأمم المتحدة الانمائي للتنمية في المناطق المختارة في إحداث التنمية في المجتمع الريفي والمساهمة في تقويم أدائه في هذا

المجال. المشروع حقق العديد من النجاحات وإن كانت هذه النجاحات أقل من الجهود التي بذلت في سبيل تحقيقها، من أهم النتائج التي توصلت إليها البحث حقق البرنامج الإنمائي نسبة مشاركة عالية للمجتمع في تنفيذ مناشطه وكذلك نجح في بناء وتفعيل مؤسسات المجتمع المحلي من خلال بناء القدرات والتي هدفت إلى تطوير وتنمية قدرات المستفيدين والنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمياه وإصحاح البيئة وتنمية المرأة والتدريس وغيرها، من التوصيات التي أوصت بها البحث الاهتمام بتنمية المجتمعات المحلية وتوفير التدريب، وضرورة الحفاظ على الكوادر والكفاءات الفاعلة بالإضافة إلى ضرورة توسيع نطاق المبادرة أو التجربة الرائدة وتكرارها في مناطق أخرى.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال البحث توصل الباحث إلى أن معظم هذه الدراسات دراسات تجارية ولكنها تتحدث عن المسئولية الاجتماعية لهذه الشركات واتفقت مع منهج دراسة الباحث، وتوصلت أيضاً إلى أن الشركات كانت تتنصل عن مسئوليتها الاجتماعية من أجل نجاحها تسعى إلى كسب المجتمعات المحلية من أجل تحقيق مصالحها دون أن تراعي مصالح وحماية البيئة الاجتماعية ، وبالرغم من ذلك كما أوضح الدكتور على ليلة أن القطاع الخاص تقع عليه مسئولية تطوير أوضاع المهمشين، كما تعرضت الدراسات لتعريفها المسئولية الاجتماعية، وانتهت إلى أن القطاع الخاص في الدول الرأسمالية يؤدي الدور الاجتماعي بكفاءة عالية تسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في حين أن القطاع الخاص في الدول النامية ومنها مصر لا يزال متخلفاً، ويتفق الباحث مع هذه البحث لأن هنالك قصور أيضاً لشركات النفط في منطقة البحث (فلوج) بالرغم من وجود مسئولية اجتماعية ولكنها بصورة ضئيلة ، لذلك نجد الباحثة رشا إبراهيم جبارة توصلت إلى عدة وصايا لإخراج المسئولية الاجتماعية للوضع الأمثل في السودان يجب عمل نموذج مقترح للمسؤولية الاجتماعية فى السودان بصلح لجميع الشركات، و ضرورة وضع قوانين ومعايير ملائمة للإفصاح عن المسؤلية الاجتماعية فى السودان .

الفصل الثالث

المسئولية الاجتماعية – نشأتها وتطورها

المبحث الأول

نشأة وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

عُرف السودان بين الأمم بالنخوة والشهامة والمروءة وهذا إرث متجذر بين أهله على اختلاف أعراقهم وثقافاتهم ومللهم جنوبه وشماله وغربه وشرقه وذلك مع التنوع المناخي والجغرافي والأنثربولوجي وهذا أتاح له القيام بالمسؤولية الاجتماعية التقليدية ونشأة الإنسان فيه ، فالتضامن والتكافل والتقدم الحضاري والعلمي الذي أنجز كان يعتمد على المجتمعات والأفراد أكثر من الدول وفي بحث بعنوان (دور آليات التطوع في إدارة الكوارث بالسودان) للدكتور عمر حياتي يقول "ساهمت البيئات جغرافياً متنوعة وتداخل الإثني والثقافي في السودان في خلق أساليب عدة واستراتيجيات إيجابية للتكيف مع شح الموارد وإدارتها من ناحية والكوارث الطبيعية والبشرية من ناحية أخري وأصبحت هذه الاستراتيجيات تشكل بطريقة أخري خارطة البناء الاجتماعي وثقافة التعايش السلمي بالسودان ".

فيما يلي عرض بعض الآليات :(عمر حياتي ، 2010م).

1. **الراكوبة :** هي آلية من آليات فض النزاع في دار فور ، تعني مظلة تبني من مواد محلية حشائش جافة يستظل بها عند الظهيرة ويكثر وجودها في المناطق الزراعية في فناء المنازل والمناطق الريفية والحضرية في السودان واصطلاح الراكوبة يدل على أمرين :

اتفاق طرفين خصمين على جلوس على مائدة مفاوضات فض النزاع.

جلوس الطرفين فعلاً تحت الراكوبة وجلوس طرف ثالث محايد يستمع لمرافعة الجلسة ويصدر حكم وعقد صلح بين الطرفين وهذا مفهوم كلمة مجالس الصلح الشائعة في معظم ربوع السودان وإن قبول الطرفين الخصمين على مبدأ الراكوبة الذي يتقدم ويبادر بها الطرف الثالث محايد إعلان للهدنة .

2. **النفير :** هي آلية أخري في مجال التنمية شائع في معظم ربوع السودان . تقوم فكرتها لإدارة الوقت وذلك لاستنفار عدد من الناس لإنجاز عمل معين في وقت معين يصعب القيام به في الظروف العادية لأداء مهمة لصالح فرد أو شخص مستضعف.

3. **الفزع:** هو آلة من آليات العدالة وقد يكون الضعيف قوى بمعايير القوى في المجتمع الذي يعيش فيه ولكن عند حدوث النائبات يصبح في أمس الحاجة إلى قوة الآخرين (المروة) وهذا موجود في كل السودان حاضراً وسابقاً.
4. **الحلقين :** هو آلية متميزة انفرد به أهل الشرق وسادت بين أفراد قبيلة الهدندوة بوجه التحديد وهي عبارة عن هداية عينية تقدم عادة في شكل حيوانات لأفراد القبيلة لتأهيل الحياة الزوجية ويقوم العريس بجمعها من أبناء عموته وأخوانه وأخواله (جمال + ضان + ماعز وغيرها) هذا بشبيه بنظام الزواج في جمهورية جنوب السودان .
5. **البتهموت :** آلية سادت بين أفراد قبيلة الهدندوة ونظام إهداء أشبه بأن يتبرع المرء بأرباحه واحتفاظه برأس المال .
6. **الضرا :** هو غرفة كبيرة أو ديوان يجتمع فيها الرجال لمناقشة قضاياهم ويتناولون فيها وجباتهم وينام فيه من لم يجد بيتاً.
7. **السبيل :** هو جرار الماء البارد يعد للسالبة ويشرب منه الغادي والرائح يملاء متى ما يفرغ بواسطة القائم عليه.
8. **المسيد :** هو مقر صوفي ليعلم القرآن ويؤي ويكرم الضيف (التكية) ويساهم في حل المشكلات الاجتماعية ويساهم في ميزانية تسيير المسيد الخيرين بالمنطقة التي يوجد فيها ويعتبر المسيد نواة لقرية أو مدينة سودانية (أمضواً بان – الزريبة). (حنان محمد عبدالكريم ، 2014م).
9. **الجمعية التعاونية:** يخدم الناس بعضهم البعض متعاونين من خلال برامج عمل موحد وهنالك صور أخري للمسئولية الاجتماعية في السودان المساهمة في الأفراح (بالكشف والمساهمات العينية) وإيواء طلبة العلم وترويح العلماء ورجال الدين الوافدين وفاءً لهم وتقديم خدمتهم الجليلة وتشجيعهم على الاستقرار لكي يأسسوا الخلاوي ويعلموا الناس أمور الدين.

بناء على ما ذكر سابقاً فإن طبيعة البيئة السودان تذخر به من قيم وثقافات متعددة كالتكافل الأسري ومساعدة الضعفاء والمحتاجين .

فلذلك تأسست أول وزارة اجتماعية خلال الحكومة الوطنية الأولي 1955م وتنوعت المسميات لها عندما تكون منفردة وأحياناً تضمنت بعض الوزارات وقد تختفى مرة أخري كما حدث في اكتوبر 1964م كان ضمن الاستعلامات والعمل وأخيراً يمكن القول إن هذه الوزارة من عام 2009 – 2013م أخذت اسم وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي .

يؤكد علماء الاجتماع أنه من الصعب تحديد تاريخ محدد لبداية ظهور المفهوم المعاصر لفكرة المسئولية الاجتماعية، غير أن الاصطلاح ورد لأول مرة في إدارة الأعمال في عام 1923م حين أشار Sheldon في كتابه (فلسفة الإدارة) إلى المسئولية الاجتماعية يجب أن تلزم إدارة المشروع بمسئولياتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة (لشنواني، 2010م، ص65).

هذا ولقد حدثت تغيرات سريعة خلال الربع الأخير من القرن الماضي في البيئة المحيطة بمنظمات الأعمال، نبعت من خلال الاهتمام المتزايد بالمسائل الاجتماعية، كالاهتمام بمكافحة التلوث، والمطالبة بمنح الأقليات فرصاً متساوية في الحياة الاجتماعية والعملية، ومراعاة مبادئ حقوق الإنسان، وتحسين ظروف العمل، وأطلق فيما بعد على هذه الاهتمامات المسئولية الاجتماعية وذلك لأنها ذات تأثير ملحوظ على الأفراد والجماعات، وصاحب هذه التغييرات تغيراتأخرى في القيم الاجتماعية لدى أصحاب الأعمال حيث لم تعد مبادئ الإدارة الحديثة تعتمد علىمبدأ الربح الأحادي كما كان سائداً في الماضي بل تعدى الأمر ذلك إلى الاهتمام بالبيئة والمجتمع، الأمر الذي دفع منظمات الأعمال وعلى الأخص الشركات متعددة الجنسية إلى إدراج ذلك ضمن دراساتها وإجراءاتها وأعمالها الإنتاجية المختلفة، وشجع على ذلك العديد من مؤسسات التمويل الدولية، حيث صاحبه حزمة من الإجراءات والقوانين التي توجه وتنظم أنشطة منشآت الأعمال في هذا الصدد.

كل هذه التغيرات المتلاحقة أدت بدورها إلى حدوث تغير سريع في اتجاهات المجتمع ورفع درجة وعيه لتتغير نظرته لواجبات ومسئوليات منظمات الأعمال فكثرت المؤسسات الأهلية أو الجمعيات غير الحكومية وتجمعات حماية المستهلك، وجمعيات المحافظة على البيئة،(الدوري،2008م، ص54) وتمارس تلك الجمعيات غير الرسمية ضغوطاً متزايدة على منشآت الأعمال للاضطلاع بمسئولياتها الاجتماعية.

وباستقصاء تطور فكرة المسئولية الاجتماعية للشركات نستطيع أن نميز بين مراحل مختلفة لتطور هذا المفهوم كما يلي:

المرحل الأولى: مرحلة تعظيم الأرباح

بدأت هذه المرحلة منذ أوائل القرن الثامن عشر واستمرت حتى نهايته وقد ارتبطت هذه المرحلة بقيام المشاريع الصناعية إبان الثورة الصناعية التي شهدتها آنذاك، واعتقد رجال الأعمال أنهم يمتلكون هدفاً واحداً يسعون إلى تحقيقه، وهذا الهدف هو تعظيم الربح ولكن الذي يقلل من تحقيق هذا الهدف من وجهة نظرهم هو التأثير القانوني الذي يحدد العمليات التي يقومون بها(مكتب العمل الدولي، مجلس الإدارة الدورة 295، 25 مارس، 2006م، الوثيقة1.). وساد هاذ الاعتقاد لفترة طويلة من الزمن إلى أن تم ضحده، حيث لم تصمد هذه

الفكرة طويلاً أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم وبخاصة ندرة الوارد، وانخفاض الأجور، والفشل الحاصل في العديد من المنتجات، وهذا كله انعكس على ضرورة أن يكون هناك منظور أو تجاه آخر لإدارة الأعمال لا يرتبط بتعظيم الربح كأساس في العمل.

المرحلة الثانية: مرحلة الوصاية

بدأت في مطلع العشرينات من القرن السابق واستمرت حتى الستينيات منه، ومن الجدير بالذكر أن هذه المرحلة قد ظهرت كنتيجة للانتقادات الموجهة لهدف الربح الأحادي(, Sundra, Vol.20 1985.).

ففي عام 1920م ساد الاتجاه الذي يطالب بتحقيق السلامة والأمان في العمل، وتقليص عدد ساعات العمل، حماية حقوق الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمنظمة، أي أن يكون هناك أهداف أخرى تكون مضافة أو مرتبطة بالهدف الربحي الذي تحاول منظمات الأعمال جاهدة للوصول إليه، بمعنى ألا تنحصر أهداف منظمات الأعمال في جانب تحقيق الأرباح فقط بل يجب أن تمتد إلى تحقيق الموازنة بين مبدأ الربح ومبادئ المسئولية الاجتماعية الأطراف الأخرى والمتمثلة في المستهلكين، والزبائن، والعاملين فيالمنظمة وأصحاب المصلحة والمجتمع(الغربل، 2008م، ص65).

وخلاصة القول أن هذه المرحلة تميزت ببروز اتجاه يدعو إلى توسيع مفهوم ومعنى المسئولية الاجتماعية ليشمل أطرافا أخرى، ولتتجاوز النظرة الضيقة والمحصورة بحدود منفعة المالكين والمستثمرين، كما أن تأمين حاجات المجتمع هو أساس مهم لوجود المنظمة ونجاحها، وبالتالي فإن التغير في أهداف المجتمع يجب أن ينعكس على أنشطة وفعاليات المنظمة في الوقت نفسه سواء كانت اقتصادية أو فنية.

المرحلة الثالثة: مرحلة نوعية الحياة

نستطيع أن نلمح بداية هذه المرحلة عام 1960م، حيث برزت تلك المرحلة في ظل التجارب المختلفة التي عاشتها الشعوب آنذاك كاستخدام الأحداث في العمل، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وقضايا التلوث البيئي، والمعنى من تسميتها بمرحلة نوعية الحياة هو الرغبة في تقديم المزيد من السلع والخدمات بما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة، التي يعيشها الأفراد داخل المجتمعات.

ويجب التنبيه هنا إلى أن التحول لم يقتصر فقط على تقديم المزيد من السلع والخدمات،بل يمتد الأمر إلى آثار النمو الاقتصادي وانعكاساته على جوانب متعددة في المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار بعض التأثيرات التي تتمثل في الآتي:

أ. الظلم الذي أصاب المستهلك في السوق، وذلك بسبب الغش في البضائع والتلاعب في الأسعار، وإخفاء المعلومات الصحيحة عنه التي تخص المنتجات وتقديم الخدمات لما بعد البيع بالنسبة للشركات التي تنتج سلعاً استهلاكية.

ب. التهديدات التي تنال من صحة وسلامة العاملين جراء العمل أو المواد المستخدمة في الإنتاج.

ج. التلوث البيئي الذي يزداد نتيجة العمليات الصناعية ومخلفاتها.

د. محدودية الاهتمام بالارتقاء لنوعية أجواء العمل وتتمثل في ضعف المهارات لدى العاملين، ومحدودية تطويرها على الأمد الطويل، وسوء العلاقات الإنسانية والتمايز في توظيف الأفراد.

ه. الشكوك الكثيرة التي تعتري أعمال العديد من الشركات الكبيرة مثل ما يتعلق بالرشاوي لحصول على العقود الكبيرة لتنفيذ الأعمال بالنسبة لشركات المقاولة.

و. الفساد الكبير الذي أصاب نوعية حياة الأفراد عموماً في بعض جوانبها الثقافية والدينية.

بينما يرى ميرفي (1978م) أن المسئولية الاجتماعية مرت في أربع حقب تاريخية وهي(رجب، ، 1990م، ص69).

1/ الحقبة الإنسانية:

وهذه الحقبة استمرت حتى الخمسينات من القرن الماضي وحققت فيها منظمات الأعمال مسئوليتها الاجتماعية من خلال مساهماتها الإنسانية المختلفة من مطلق الإحسان.

2/ حقبة الإدراك:

امتدت هذه الحقبة من عام 1953م وحتى عام 1976م حيث واجهت منظمات الأعمال التزامات جديدة بحيث أصبحت أكثر انشغالاً بشئون البيئة المحلية.

3/ حقبة القضايا:

امتدت هذه الحقبة من عام 1968م وحتى عام 1973م وكان الاهتمام منصباً على التحذير من القضايا الاجتماعية المختلفة كمكافحة التلوث ومكافحة العنصرية.

4/ حقبة الاستجابة:

امتدت هذه الحقبة من عام 1974م حتى الآن، حيث وضعت بعض الشركات في الدول المتقدمة إجراءات محددة بهدف الاستجابة للضغوط الاجتماعية الواقعة عليها، والسعي إلى تحقيق ما تستطيعه من أهداف المجتمعات المحلية التي تعمل بها، أما في المجتمعات

والدول النامية فإن المسئولية الاجتماعية وما يتعلق بها كان ولا يزال الاهتمام به متدنياً وقد يعود ذلك إلى عدم وعي هذه المجتمعات بالدور المهم الذي قد تلعبه منظمات الأعمال حيال أهدافها التنموية، والفرق الذي يمكن أن تحدثه في العديد من المجالات الاجتماعية.

إذاً فإنه لمن الثابت أن مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات لم يكن معروفاً بمعناه الحالي حتى النصف الأول من القرن العشرين، حيث كانت المنظمات تحاول تعظيم أرباحها بكافة الوسائل ولكن مع النقد المستمر لمفهوم الربح الأحادي فقد ظهرت اتجاهات تطالب المؤسسات أن تتبنى دوراً أكبر تجاه البيئة التي تعمل فيها،وهو ما تبلور فيما بعد وعرف بالمسئولية الاجتماعية للشركات، ونظراً لعدم وجود اتفاق حول معنى محدد للمسئولية الاجتماعية، استخلص البعض من خلال المعاني المتعددة لهذا المفهوم ثلاث وجهات نظراً أسياسة بشأن المسئولية الاجتماعية، وقد تم الاتفاق عليها وهي (التقليدية، أصحاب المصلحة، الإيجابية).

وللوصول لفهم أعمق ورؤية أدق حول تطور قضية المسئولية الاجتماعية للشركات سنقوم بتقديم شرح موجز عن تلك الاتجاهات الثلاثة(البكري، 2009م، ص47)

1. المفهوم التقليدي للمسئولية الاجتماعي:

لقد برز هذا المفهوم خلال عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر عام 1880م ويب هذا المفهوم التقليدي عن بذل جهود الإدارة والمديرين لخدمة مصالح مالكي المنظمة، أي علي المديرين رسم الخطط اللازمة التي تقوم بتعظيم الأرباح وتحقيق المردود على المدى البعيد،وعدم المخاطرة بمصالح المنظمة من خلال انغماسها بأعمال ذات أبعاد اجتماعية إلا إذا كان هدفها تلافي أمور قانونية(البكري، 2009م، ص49).

2. مفهوم أصحاب المصلحة للمسئولية الاجتماعية:

برز هذا المفهوم خلال عقد الثلاثينيات من القرن العشرين عام 1930م كنتيجة لتطور التدخل الحكومي من حيث إلزام المؤسسات ببعض الإجراءات التي يجب أن تتبعها تجاه البيئة والمجتمع ككل، حيث عكس هذا المفهوم التزام المديرين تجاه جماعات معينة تأثرت أو قد تتأثر بالأهداف التنظيمية للمؤسسة، وتستمد تلك الجماعات المتأثرة (أصحاب المصلحة) قوة تأثيرها أساساً من المنظمة التي تتمتع بقوة التأثير من خلال قراراتها وسلوكياتها ومن هذه الجماعات (المالكون، الزبائن، المنافسون، الحكومة، المجتمعات المحلية)، فعلى سبيل المثال إذا أرادت المنظمة إيقاف خط إنتاجي معين فعليها إعلام هذه الجماعات كلها أو بعض منها بهذا الإجراء خلال مدة محددة، وذلك لا لهذه الجماعات من مصلحة تستوجب بقاء وديمومة المنظمة.

3. المفهوم الإيجابي للمسئولية الاجتماعي:

برز هذا المفهوم بعد عام 1960م وذلك ليعبر عن مدى أهمية التزام المديرين بالتالي: (الغالي، العامري، 2011م، ص 105-112)

أ. ضرورة تجنب المشاكل التي تواجه المنظمة، وذلك خلال دراسة البيئة واتخاذ الحيطة والحذر تجاه التطورات المحتملة فيها وهو ما يعرف بـــ (Risk Managmenet)

المبحث الثاني

الإطار الدولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان النامية

قبل التطرق لأبعاد المسئولية الاجتماعية، سيتم التعريف بمصطلح المسئولية الاجتماعية الذي تعددت التعريفات التي قدمت له، لكنها تنصب كلها حول تحمل الشركات لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح (حملة الأسهم، المستهلكين،العملاء،الموردين، العاملين، البيئة والمجتمع).(UNIDO, Vienna, 2002,P:5.)

يقصد بالمسئولية الاجتماعية: "الشعور بالالتزام من جانب الشركات نحو وضع معايير اجتماعية محددة أثناء عملية صنع القرار الاستراتيجي، وعند قيامها بتقييم القرارات من الوجهة الأخلاقية، فإنه يتعين التسليم باتخاذ ما هو في صالح رفاهية المجتمع ككل"(جونز ، 2001، ص: 118.).

وقد عرفها البنك الدولي على أنها: " التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المدني والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد". كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها: " الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل".(الأسرج، 2011، ص: 5.)

وقد أجمع العديد من الباحثين على أن منظمات الأعمال تمارس عددا من المسؤوليات الاجتماعية والتي تنحصر ضمن تصنيفين هما: الأخلاقية، والإنسانية تجاه المجتمع المحلي، والموظفين، والزبائن، والموردين، والبيئة، والمساهمين. وتعتبرالمسؤولية الأخلاقية مسؤولية إلزامية وتتعدى في كونها الإيفاء بالالتزامات القانونية والاقتصادية وهي ما يطلق عليها أبعاد المسئولية الاجتماعية(الحوري، اعبابنه، د.ت، ص:6.).

وقد استخدمت مصطلحات مختلفة لوصف الظواهر ذات الصلة بمسؤولية الشركات في المجتمع كمواطنة الشركات،خيرية الشركات، وعطاءات الشركات، والمشاركة المجتمعية للشركات،العلاقات المجتمعية، شؤون المجتمع، التنمية المجتمعية، المواطنة العالمية،التسويق المجتمعي للشركات، المجتمع والأعمال، إدارة القضايا الاجتماعية والعامة والسياسة وإدارة الأعمال، إدارة أصحاب المصلحة، مساءلة الشركات، واستدامة الشركات.(Marquina, , October 28-9-2007,P:5.)

وبالنسبة لبومان فهي استراتيجية استثمار حقيقية لأن السلوك الاجتماعي للشركة يؤثر على أسعار أسهمها، فكثير من الشركات والجهات الاستثمارية ينظرون باهتمام للسلوك الاجتماعي للشركة، وبالنسبة لهم فالمشاريع غير المسئولة اجتماعيا هي مشروعات استثمارية ذات مخاطرة.(شارلز وجونز، مرجع سبق ذكره، ص: 119.)

وعليه يتبن أن المسئولية الاجتماعية لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة تفرضها البيئة المحيطة على المنظمات العاملة بها ضمانا للبقاء والاستمرار.

أبعاد المسئولية الاجتماعية:

تناول الكتاب والباحثون أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، ووضعوا لها مسميات متباينة؛ فقد حدد كل من(Pride & Ferrell) أربعة أبعاد تمثلت في ما يلي:(William, 1997, P: 65.)

1. **المسؤولية الإنسانية:** أي أن تكون المنظمة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع و تحسين نوعية الحياة؛
2. **المسؤولية الأخلاقية:** بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين؛
3. **المسؤولية القانونية:** أي التزام المنظمة بإطاعة القوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون؛
4. **المسؤولية الاقتصادية:** بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

ومنهم من صنفها على شكل مستويات داخل المنظمة تشمل كلا مما يلي:(Wood, Web site: www.mhcinternational.com.)

1. **مبادئ المسؤولية الاجتماعية:** يصف مبادئ المنظمة ومدى التزامها بها، ويحدد القيم التي تجسد نوع العلاقة بين الإدارة والمجتمع. وهنا تحدد المنظمة عملياتها ومخرجاتها في إطار مبادئها الخاصة وتحدد ما الذي ستقوم به لخدمة المجتمع؛
2. **عمليات المسؤولية الاجتماعية:** تشير لمقدرة المنظمة على سرعة الاستجابة للضغوط الاجتماعية بالاعتماد على إمكاناتها وقدرتها على البقاء بالتكيف مع البيئة وبالتالي يجب عليها أن تحدد الفرص المتاحة لها في بيئة الأعمال، وأن تكون قادرة على تحليل بياناتها، والتكيف بعدئذ مع نتائج ذلك التحليل. ولكن نتيجة التغيرات البيئية المتسارعة فإن ذلك يجعل من الصعوبة بمكان التنبؤ بتلك التغيرات، كما أن تفسير

نتائج المسح البيئي والاستجابة لتلك التغيرات البيئية المتسارعة يتطلب أيضا تقنيـــات معقدة وعالية التكلفة؛

3. **المخرجات:** في هذا المستوى يتم تقييم تأثير ثلاث فئات أساسية هي:

- أصحاب المصالح الداخليين: المكلفون بالعمل داخل المنظمة ولاختبار تأثير هؤلاء يجب استعراض أعمال المنظمة وتأثيراتها الأخلاقية من خلال القرارات اليومية التي تتخذها على المسؤولية الاجتماعية؛ فمثلا يمكن للمنظمة أن تعتمد سياسات تؤثر سلبا أو إيجابا على العاملين مثل سياسات الأجور والمكافآت وغيرها؛
- أصحاب المصالح الخارجيين: تشير لتأثير أعمال وقرارات المنظمة على الأفراد والجماعات خارج المنظمة. وهذا يمكن أن يتضمن التأثيرات السلبية للعديد من قرارات المنظمة مثل قرارات التخلص من مخلفات التصنيع، وقد يتضمن قرارات إيجابية تجاه البيئة الطبيعية مثل ابتكار طرق حديثة للتخلص من المواد السامة التي قد تعرض المنظمة لانتقادات جماعات حماية البيئة؛
- المنظمات الخارجية: تشير للتأثيرات على المنظمات الكبيرة؛ إذ أن الكوارث البيئية المتعددة تجعل الأفراد يدركون تأثير قرارات تلك المنظمات على الجمهور. وقد ينشأ في ذلك إدراك من خلال الضغوط التي تنادي بضرورة حماية البيئة والاهتمام بحقوق المستهلك بشكل عام.

ومنهم من قيم مسؤولية المنظمة من خلال الأبعاد الآتية : (Wolfgang, http://www.infinion.com.)

1. **المسؤولية تجاه المجتمع والثقافة:** ويتضمن هذا البعد مدى مساهمة المنظمة في الحياة الثقافية للمجتمع مثل الدين والفنون والأدب والرياضة، وآليات التعامل مع المنظمات غير الحكومية واستخدام الموارد المحلية في الإنتاج.
2. **المسؤولية تجاه الأفراد المتأثرين بأنشطة المنظمة** :وتشمل علاقة إدارة المنظمة مع العاملين مثل ساعات العمل، الأمان الوظيفي، أوضاع العمل، المكافآت..الخ .كما تشمل العلاقات مع جماعات المجتمع المحلي كالأجانب والأقليات العرقية.
3. **المسؤولية تجاه البيئة الطبيعية:** بالالتزام بالأنظمة البيئية الصادرة من الجهات ذات العلاقة، وتحليل قوائم التوازن البيئي التي تعدها المنظمة.

كما حدد كل من (Plazzi & Starcher) أبعاد المسؤولية الاجتماعية بستة أبعاد أساسية تمثلت في ما يلي: (Plazzi, 2001,PP:2-11.)

1. **المستهلكون:** تضع المنظمات المستهلك في المقدمة دائما، وتركز على توفير ما يحتاجه وبالنوعية الجيدة.
2. **العاملون:** تزايدت الدعوات التي تنادي بضرورة توفير ظروف عمل مناسبة، حيث تبين لأغلب المنظمات الناجحة أن رضا المستهلكين يحقق نتائج عالية من خلال رضا العاملين.
3. **شركاء العمل:** أوضحت الكثير من الدراسات أن اعتماد المنظمة على مجهزين في مختلف الظروف من خلال إقامة علاقات طويلة الأمد معهم يحقق لها النجاح ويحقق لها ميزة تنافسية عن بقية المنظمات.
4. **البيئة:** وفي هذا الصدد يوجه (Paul Hawken) رئيس قمة مؤتمر الأرض الذي عقد في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 نصائحه للمصنعين بقوله: "اترك العالم أفضل مما وجدته، خذ من البيئة ما تحتاج فقط، لا تحاول أن تؤذي الحياة أو البيئة، ستكفر عن ذنوبك إذا قمت بذلك."
5. **المجتمعات المحلية :** يجب أن تهتم المنظمات بالمجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل، الرواتب المجزية، عوائد الضرائب،التسكين، تقديم الدعم لبناء المشاريع .. وغيرها؛
6. **المستثمرين** :أثبتت العديد من الدراسات ومنها دراسة (Marriott Willard) أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط إيجابا مع الأداء المالي، وأن أغلب بشركة المستثمرين في الشركات الكبرى يعلمون أن الإعلان عن شركاتهم بأنها مسئولة اجتماعيا وبيئيا يحقق لها ميزة تنافسية تميزها عن باقي الشركات في السوق.

ويتضح من ذلك أن تصنيفات أبعاد المسئولية الاجتماعية تعددت تبعا للمعطيات التي وضعتها البيئة أمام الباحثين وعليه يمكن القول أن جميع الآراء تصب حول الأطراف أصحاب المصلحة والذين يتعين على المنظمات تعيينهم والعمل معهم للاضطلاع بدورها الاجتماعي.

الإيزو 26000 والأداء الاجتماعي للمنظمات:

أولا: إعداد المواصفة من قبل المنظمة الدولية للتقييس:

بدأ نشاط المنظمة الدولية للتقييس (ISO) عام 1947 ويشارك في عضويتها 157 هيئة مواصفات قومية من مختلف الدول سواء كانت صغيرة أم كبيرة، صناعية و نامية، وكذلك من مختلف إنحاء العالم، وتقوم منظمة الايزو بإعداد المواصفات القياسية الاختيارية مما يضيف قيمة لمختلف أنواع الأعمال التجارية والمواصفات التي يتطلبها السوق من خلال الخبراء القادمين من القطاعات الصناعية والفنية والتجارية التي طلبت هذه المواصفات القياسية. وتمثل

المواصفات التي تم نشرها تحت اسم(المواصفات القياسية الدولية)إجماعا دوليا حول أحدث ما هو موجود في التكنولوجيا المعنية. وتتمثل ظروف عمل الايزو بشأن المسئولية الاجتماعية في الإدراك العام بأن هذه المسئولية الاجتماعية هي أمر جوهري في بقاء واستمرار أية منشأة .وقد تم التعبير عن هذا الإدراك في كلا من عامي 1992 عند انعقاد قمة الأرض الخاصة بالبيئة في ريوديجانيرو و 2002 عند انعقاد القمة العالمية الخاصة بالتنمية المستدامة في جنوب أفريقيا. (الايزو، ص:2. على الموقع: www.iso.org)

- **لجنة سياسة المستهلك التابعة لمنظمة الأيزو:** في أفريل من عام 2001 طلب مجلس إدارة الايزو من لجنة الكوبولكو أن تبحث في مدى قيام الايزو بإعداد مواصفات قياسية دولية في المجال الذي تم الإشارة إليه فيما بعد (بالمسئولية الاجتماعية المشتركة)، وقد قررت اللجنة في ماي 2001 أن تمضي قدما. وفي جوان 2002 ، خلصت اللجنة إلى أن الايزو من منظور المستهلك قادرة على إعداد المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمسئولية الاجتماعية، لذا فقد قدمت اللجنة توصية لمجلس إدارة الايزو لتفعيل قيامها بإنشاء مجموعة استشارية تتألف من كل الأطراف المعنية الرئيسية لتقوم بالمزيد من البحث في هذا الموضوع. (الايزو، ص:3. على الموقع: www.iso.org)

- **مجموعة الايزو الاستشارية حول المسئولية الاجتماعية:** في بداية عام 2003 ، قامت منظمة الايزو بتكوين مجموعة استشارية إستراتيجية لتختص بالمسئولية الاجتماعية بهدف المساعدة في تقرير ما إذا كانت مشاركة الايزو في مجال المسئولية الاجتماعية قد تضيف أية قيمة للمبادرات والبرامج القائمة بالفعل، وقد اشتملت المجموعة على ممثلين من كل أنحاء العالم ممن يمثلون قطاعا عريضا من اهتمامات الأطراف المعنية، التي تشتمل على المنظمات التجارية والحكومية والبيئية والعمال والمستهلكين إلى جانب المنظمات غير الحكومية. وبعد أكثر من ثمانية عشر شهرا من المناقشات المكثفة والتطوير، أعدت المجموعة تقريرا شاملا يتضمن إطلالة عامة على المبادرات العالمية الخاصة بالمسئولية الاجتماعية وعلى بعض القضايا المحددة التي يجب على الايزو أن تضعها في الاعتبار، وخلصت المجموعة الاستشارية إلى أن منظمة الايزو يجب أن تمضي قدما في عملها بشأن المسئولية الاجتماعية، بشرط الالتزام بمجموعة من التوصيات الهامة. وكانت أعمال المجموعة الاستشارية الإستراتيجية هي المحور الرئيسي في إحدى مؤتمرات الايزو الدولية التي تم عقدها حول المسئولية. وفي جانفي 2005 صوت 37 عضوا في الايزو على اقتراح لإعداد مواصفة قياسية جديدة حول المسئولية الاجتماعية الذي يعد الوثيقة الأساسية لتقدم الخطوط الإرشادية الرئيسية لإعداد المواصفة. وقد حصل هذا الاقتراح على أغلبية كافية ضمت 32

دولة، وقد أعربت هذه الدول عن استعدادها للمشاركة في إعداد مواصفة قياسية خاصة بالمسئولية الاجتماعية.وقد تم إعداد خطة عمل سارت عليها المنظمة لذلك: (الايزو، ص:3. على الموقع: www.iso.org)

- مسودة عمل أولي تم الانتهاء منها في مارس عام 2006؛
- مسودة المواصفة القياسية الدولية ISO26000 في نوفمبر–ديسمبر 2007؛
- مسودة نهائية للمواصفة القياسية الدولية في سبتمبر 2008؛
- إصدار المواصفة القياسية الدولية في ديسمبر 2008.

وعقب 6 سنوات من العمل لأصحاب المصلحة مع عمل أكثر من 400خبير من 80 بلدا من جميع قطاعات المجتمع و60 خبيرا من34 منظمة اتصال بالشراكة بين البلدان المتقدمة والنامية تم إعداد مذكرة تفاهم مع منظمة العمل الدولية والميثاق العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية وتم التصويت على المسودة النهائية وجهزت الايزو 26000 في ديسمبر 2008. (Stewart,,January 12, 2010,P:5.)

ويتضح أن توجه الايزو نحو اعداد المواصفة تم بشكل مدروس وبمشاركة دولية مدروسة مما يكسبها أهمية واجماعا دوليا يستوجب على المنظمات الاطلاع عليها والعمل بمضمونها.

هيكل مواصفة الايزو 26000:

يمكن تعريف مواصفة الايزو 26000 بأنها: " مواصفة عالمية تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواضيع والقضايا المرتبطة بها، كما أنها تتطرق للوسائل التي تمكن المنظمات من إدخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار الاستراتيجيات والآليات والممارسات والعمليات بها، وبما أن هذه المبادئ والتوجيهات لن تكون متساوية في الاستخدام، فإن المسؤولية تقع على المؤسسات في تحديد ما يهمها منها وتنفيذها بالتساوي والتعاون مع شركائها. وقد ترغب بعض المؤسسات الحكومية في استخدام هذه المواصفة إلا أنها لا تستهدف أو تغير من واجبات الحكومات. وهي مواصفة اختيارية ولا يعمل بها لأغراض الترخيص والمطابقة أو التشريع أو لإبرام أي عقود لأي صفقات كما أنها لا تقصد أن تكون من العوائق غير الجمركية للتجارة أو أن تغير من الوضع القانوني للشركات، ولذلك فإنها لا تكون مستندا قانونيا لأي إجراءات قضائية دفاعا أو اتهاما على أي مستوى محلى أو عالمي أو غيرها" (Author, March 14th, 2011, on the web site: http://www.triplepundit.com.).

وتتضمن المواصفة العناصر الآتية: (الايزو، مرجع سبق ذكره ، ص:9.)

1. المقدمة: تعرض معلومات عن محتوى المواصفة القياسية الإرشادية والأسباب التي تدعو لإعدادها؛
2. البند الأول: المجال: يقوم هذا الجزء بتعريف موضوع المواصفة القياسية الإرشادية ومدى تغطيتها وحدود قابليتها للتطبيق؛
3. البند الثاني: المراجع القياسية: يحتوى هذا الجزء على قائمة بالوثائق -إن وجدت - التي يجب قراءتها بما يرتبط بالمواصفة القياسية الإرشادية؛
4. البند الثالث: المصطلحات والتعاريف: يحدد هذا الجزء المصطلحات المستخدمة في المواصفة القياسية الارشادية والتي تتطلب تعريفا، وسوف يتم تقديم هذه التعاريف في هذا الجزء؛
5. البند الرابع: سياق المسئولية الاجتماعية الذي تعمل فيه كل المنشآت: يناقش هذا الجزء السياق التاريخي والمعاصر للمسؤولية الاجتماعية. ويتناول أيضا المواضيع التي تبرز من خلال طبيعة مفهوم المسئولية الاجتماعية كما يتناول المواضيع ذات الصلة التي تهم الأطراف المعنية؛
6. البند الخامس: مبادئ المسئولية الاجتماعية ذات الصلة بالمنشآت: يحدد هذا الجزء مجموعة من مبادئ المسئولية الاجتماعية المستمدة من مصادر متنوعة، ويقدم التوجيه فيما يختص بهذه المبادئ، و يتم تناول المواضيع ذات الصلة التي تهم الأطراف المعنية في هذا الجزء؛
7. البند السادس: التوجيه بشأن الموضوعات والقضايا الجوهرية المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية: يقدم هذا الجزء التوجيه بشكل منفصل بشأن مجموعة من المواضيع والقضايا الجوهرية وربطها بالمنشآت. و يتم تناول القضايا ذات الصلة التي تهم الأطراف المعنية في هذا الجزء؛
8. البند السابع: توجيه المنشآت بشأن تطبيق المسئولية الاجتماعية: يقدم هذا الجزء توجيها عمليا بشأن تطبيق وإدماج المسئولية الاجتماعية في المنشأة، بما يشمل على سبيل المثال السياسات والممارسات والمناهج وتحديد الموضوعات وتقييم الأداء وإعداد التقارير والتواصل، و يتم تناول الموضوعات ذات الصلة التي تهم الأطراف المعنية في هذا الجزء؛
9. ملاحق إرشادية: تحتوي المواصفة القياسية الإرشادية على ملاحق عند الحاجة إليها، الملحق (A) الخاص بقائمة لمبادرات تطوعية وأدوات متعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي تعالج جانب واحد أو أكثر من المواضيع الأساسية أو دمج المسؤولية الاجتماعية

في جميع أنحاء مؤسسة، والملحق (B) يقدم اختصارات المصطلحات المستعملة في الايزو 26000.

10. بيان بالمراجع المتصلة بالموضوع.

والمنظمة الدولية للتقييس عند إعدادها للمواصفة فإنها ترجو منها تصور واقع وأداء المؤسسات عند أخذها بمفهوم المسئولية الاجتماعية الذي يمكن أن يؤثر على ميزتها التنافسية، سمعتها، والقدرة على جذب وإبقاء مواردها البشرية العاملة بها، زبائنها وعملائها، الاهتمام بالجانب المعنوي للعمال والتزامهم وإنتاجيتهم، التأثير على نظرة المالكين والمستثمرين فيها وكذلك الجهات الراعية لنشاطاتها والمجتمع المالي، علاقة المؤسسة بالشركات الأخرى، الحكومات، الإعلام والصحافة، مورديها وعملائها والمجتمع الذي تعمل فيه. وهي موجهة في الأساس لمساعدة منظمات الأعمال على تبني مفاهيم التنمية المستدامة، وتشجيعهم على تجاوز الواجبات القانونية التي تتعرض لها كل المنظمات. (ISO ,P:3.on the web site: www.iso.org.)

وترتكز المواصفة على عدد من المبادئ تضم الامتثال للقانون، احترام المبادئ والتوجيهات المعترف بها دوليا، الاعتراف بأصحاب المصلحة واهتماماتهم، المساءلة، الشفافية، التنمية المستدامة، السلوك الأخلاقي، المنهج الحذر واحترام حقوق الإنسان الأساسية والتنوع. (Burr Stewart, op-cit,P:9)

المواضيع وقضايا المسئولية الاجتماعية التي تضمنتها المواصفة:

مواضيع المسئولية الاجتماعية التي تضمنتها مواصفة الايزو 26000

المواضيع الأساسية	القضايا (تناولها في البند الفرعي)
حوكمة الشركات	(6.2)
حقوق الإنسان (6.3)	- العناية الواجبة(6.3.3)؛ - حقوقالإنسانو حالات الخطر(6.3.4)؛ - تجنبالتواطؤ (6.3.5)؛ - حلالمظالم(6.3.6)؛ - التمييز والفئات الضعيفة (6.3.7)؛ - الحقوق المدنية والسياسية(6.3.8)؛ - الحقوق الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافي(6.3.9)؛ - المبادئوالحقوق الأساسيةفي العمل(6.3.10)؛

ممارسات العمل (6.4)	- التوظيفو علاقاتالعمل(6.4.3)؛ - شروطالعمل والحماية الاجتماعية(6.4.4)؛ - الحوار الاجتماعي(6.4.5)؛ - الصحة والسلامة في العمل (6.4.6)؛ - التنمية البشريةوالتدريبفي مكان العمل(6.4.7)؛
المحيط (6.5)	- منعالتلوث (6.5.3)؛ - الاستخدام المستدام للموارد(6.5.4)؛ - التخفيف من آثار تغيرالمناخوالتكيف(6.5.5)؛ - حماية البيئة والتنوع البيولوجي واستعادة المواطن الطبيعية (6.5.6)
الممارسات التشغيلية العادلة (6.6)	- مكافحة الفساد(6.6.3)؛ - المشاركة السياسية المسئولية(6.6.4)؛ - المنافسة العادلة(6.6.5)؛ - تعزيز المسؤولية الاجتماعية في سلسلة القيمة(6.6.6)؛ - احترام حقوق الملكية(6.6.7)
قضايا المستهلك (6.7)	- التسويق والإعلام غير المنحاز والعادل الممارسات التعاقدية(6.7.3)؛ - حماية صحة المستهلكين وسلامتهم(6.7.4)؛ - الاستهلاك المستدام(6.7.5)؛ - قرارات خدمة المستهلك، والشكاوي ونزاعات(6.7.6)؛ - أدوات حماية بيانات المستهلك وخصوصياته(6.7.7)؛ - الوصول للخدمات الأساسية(6.7.8)؛ - التثقيف والتوعية (6.7.9)؛
إشراك المجتمع المحلي والتنمية (6.8)	- إشراك المجتمع المحلي(6.8.3)؛ - التعليموالثقافة(6.8.4)؛ - خلق فرص العمل وتنمية المهارات(6.8.5)؛ - تطوير التكنولوجيا والوصول إليها (6.8.6) - والوصول للثروة وخلق الدخل(6.8.7)؛ - الصحة(6.8.8)؛ - الاستثمار الاجتماعي(6.8.9)؛

المصدر:من إعداد الباحثين بناءا علىISO ,P:6-7, on the web site: www.iso.org

ومما تقدم يتبين أن المواصفة جاءت على درجة من التفصيل والوضوح لتسهيل فهم مضمونها وتيسير العمل بها

آلية الاسترشاد بالمواصفة لتبني المنظمات لمسئوليتها الاجتماعية:

يمكن للمنظمات تطبيق الإيزو والاستفادة منها بعد النظر في خصائص المسؤوليةالاجتماعية وعلاقتها مع التنمية المستدامة(البند 3)، فإنه عليها استعراض مبادئ المسؤولية الاجتماعية (البند4). ولممارسةالمسؤولية الاجتماعية ينبغي للمنظمات احترام وتطبيق هذهالمبادئ جنبا إلى جنب مع المبادئ المحددة في كل مادة أساسية (البند 6). وقبل تحليلالمواضيع والقضايا الأساسية للمسؤولية الاجتماعية فضلا عن كل من يتصل بها من إجراءات وتوقعات (البند 6) ، ينبغي علىالمنظمة النظر في ممارستين أساسيتين للمسؤولية الاجتماعية هما الاعتراف بمسؤوليتها الاجتماعية ضمن دائرة نفوذها ، وتحديد و الانخراط مع أصحاب المصلحة (البند 5)، وبمجرد أن يتم فهم المبادئ ، والمواضيع الأساسية والقضايا ذات الصلة فإنه يتم تحديد المسؤولية الاجتماعية ، وينبغي على المنظمةأن تسعى إلى إدماج المسؤولية الاجتماعيةخلال قراراتها وأنشطتها ، وذلك باستخدامتوجيهات البند 7. وهذا ينطوي على ممارساتمثل جعل المسؤولية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من سياساتها، وثقافتها التنظيمية، واستراتيجياتها وعملياتها، وبناء الكفاءة الداخلية للمسؤولية لاجتماعية، والقيام بالاتصالات الداخلية والخارجية بشأن المسؤولية الاجتماعية ، وبشكل منتظممراجعة هذه الإجراءات والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعيةكما أن مزيد من التوجيه بشأنالمواضيع الجوهرية وتكامل ممارسات المسؤولية الاجتماعية متاحمن مصادر موثوقة (المراجع) وهناك أمثلة ومبادرات تطوعية عرضت في الملاحق وعند الاقتراب من ممارسة المسؤولية الاجتماعية، فالهدف الأسمى للمنظمةهو تعظيم مساهمتها في التنمية المستدامةالتنمية.(ISO,op-cit,P:8.)

ويتبين مما تقدم أن المواصفة توفر إطار عمل يمكن للمنظمات استغلاله في الاضطلاع بمسئوليتها الاجتماعية في حدود تعيين الأطراف أصحاب المصلحة والعمل معهم لتحقيق ذلك.

المبحث الثالث

الأسس النظرية للمسئولية الاجتماعية

يتناول هذا المبحث خصائص وأنواع وأهمية وأهداف وأبعاد المسئولية الاجتماعية وذلك من خلال الآتي :

1/الخصائص:

الخاصة الأولى: تؤكد أن المسؤولية الاجتماعية للفرد تعكس توازن بين التكوين البيولوجي للإنسان والتكوين الاجتماعي. وهو ما يعني من ناحية أن الإنسان بحكم تكوينه البيولوجي والخلقي مؤهل لأن يتحمل المسؤولية الاجتماعية. يؤكد ذلك امتلاك الإنسان للعقل المدرك والقدر على إدراك المسؤولية، يقول الله تعالى في ذلك {**إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا** } . سورة الأحزاب الآية: (72)، وهو ما يعني أن الإنسان كائن مخلوق ومؤهل للقيام بأدوار اجتماعية، ويسمى عالم الاجتماع تالكوت بارسونزر (Taloctt Parsons) هذه الحالة بالاستعداد أي أن الإنسان كائن مخلوق لكي يقوم بأدوار ويتحمل مسؤوليات اجتماعية، واستناداً إلى هذا البعد الفطري أو الخلقي في الإنسان، فإنه يكتس بمسؤولياته الاجتماعية الواحدة تلو الأخرى من خلال التنشئة الاجتماعية، عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، حيث تؤسس فيه هذه المؤسسات بنية المسؤولية الاجتماعية بجوانبها المتعلقة بالواجبات أو الحقوق(الحارثي، 2015م،).

الخاصية الثانية: تؤكد تباين المسؤوليات الاجتماعية وفقاً لمجموعة من المتغيرات الاجتماعية، ارتباطاً بذلك تتباين المسؤوليات الاجتماعية التي تقوم بها الإناث عن الذكور استناداً لمتغير النوع، وكذلك تتباين المسؤوليات الاجتماعية استناداً إلى متغير السن، حيث يلعب هذا المتغير دوراً محورياً في تحديد قدر المسؤولية الاجتماعية للشخص، بالإضافة إلى ذلك نجد أن لمتغير المستوى الاجتماعي الاقتصادي فاعلية في هذا الصدد، حيث نجد أن مساحة المسؤولية الاجتماعية تتسع عند الأغنياء مقارنة بمساحة المسؤولية الاجتماعية للفقراء، وتأكيداً لذلك تفرض واجبات معينة على الأغنياء تجاه الفقراء، مثلاً: كما تتباين المسؤولية الاجتماعية حسب متغير التعليم، فملكية البعض لرأس المال التعليمي أو الثقافي أو الاجتماعي أو منها جميعاً. يجعل من هذه الفئة المالكة نخبة تكون بالتالي مسؤولياتها الاجتماعية أكثر اتساعاً مقارنة بالمسؤوليات الاجتماعية للجماهير، في هذا الإطار نستطيع التأكيد على قاعدة أنه كلما كان الإنسان أكثر انتماء للمجال العام وأكثر ارتباطاً به، كلما اتسعت مساحة مسئوليته الاجتماعية بصورة واضحة.

الخاصية الثالثة للمسؤولية الاجتماعية: إلى أنها لا تختلف بين المجتمعات، فجميع البشر لديهم مسؤوليات اجتماعية تجاه المجتمع، وفي هذا الإطار من الضروري أن نميز في المسؤولية الاجتماعية للفرد عدة أبعاد أساسية، أول هذه الأبعاد يتمثل في طبيعة مسؤوليات الفرد تجاه التكوينات الاجتماعية داخل المجتمع. فكلما كانت التكوينات الاجتماعية ذات طبيعة اثنية، كلما كان ثقل الواجبات بالنظر إلى الحقوق في بنية المسؤولية أعلى، غير أننا إذا انتقلنا من نطاق التكوينات الاجتماعية الاثنية ذات الطبيعة التقليدية إلى المجتمع، فإننا سوف نلاحظ توازناً في بنية المسؤولية بين الحقوق والواجبات(Talcott, 1922.p.62).

وارتباط بذلك فإنه كلما قطع المجتمع شوطاً على طريق التقدم، وكلما ابتعد عن التكوينات الارثية، وكلما تحققت بصورة نسبية دولة الرفاهية، كلما تضخم مكون الحقوق مقارنة بمكون الواجبات، بحيث تصبح حقوق المواطن على الدولة واضحة ومعترف بها مقارنة بالدولة المتخلفة التي لا تعترف بأن للمواطن حقوقاً إلا على الصفحات الورقية للدستور، من الابعاد الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للفرد أنها تتشكل في اتجاهين، فهناك مسؤولية للفرد تجاه الآخر داخل المجتمع، فعلى الفرد عديد من الواجبات تجاه الآخرين، كما أن له حقوقاً عليهم، وهو ما يمكن أن نسميه بالمسؤولية في بعدها الأفقي، بالإضافة إلى ذلك يوجد البعد الرأسي للمسؤولية الاجتماعية، وهي مسئولية الفرد تجاه المجتمع، فعليه استناداً إلى مرجعية المواطنة حزمة من الواجبات في مقابل أن له حزمة من الحقوق(فخري، د.ت ، ص 45).

الخاصة الرابعة: وتؤكد الخاصية الرابعة على ميل المسؤولية الاجتماعية للاتساع، وهو ما يعني أن هذه الخاصية تعني أن هناك دوائر متتابعة للمسؤولية، ابتداءً من مسؤولية الفرد في نطاق الأسرة وحتى مسؤوليته كفرد في هذا العالم. وفي هذا الإطار فإننا نلاحظ أن عبور الفرد إلى دوائر أوسع من المسؤولية، يستند إلى بعدين أساسيين:

(البعد الأول: النمو أو التطور العمري إذ نجد أن الإنسان كلما كبر كلما اضطلع بمسؤولياته أوسع، كالإنتقال من حدود المسؤولية الأسرية إلى نطاق مسؤولية الفرد في العمل مثلاً، بحيث تصبح مسؤولية العمل مضافة إلى مسؤولية الفرد. أما البعد الثاني: فيتصل بتحرك الفرد من مجال الأسرة حيث المجال الخاص إلى المجال العام، ومن المجال العام إلى مركز المجال العام. وفي هذه الحالة فإننا نجد أن هناك بعض الأفراد الذين تتوقف مسؤولياتهم عند حدود الأسرة أو العمل، غير أن هناك بعض الأفراد الآخرين الذين تتسع مسؤولياتهم الاجتماعية، حينما ينضمون إلى النخبة الاجتماعية والثقافية، بحيث يضيفون إلى مسئولية العمل مسؤوليات عامة بحكم كونهم من النخبة، وفي هذه الحالة تتسع مسؤولياتهم لتصبح مسؤوليات عن المجتمع ككل. ونحن إذا تأملنا هذه القضية فسوف نجد أن اتساع المسؤولية الاجتماعية للفرد تتضافر مع اتساع مساحة التفاعل الاجتماعي، كلما اتسعت مساحة مسؤولياته

الاجتماعية)(فخري، د.ت ، ص 48). وعلى ذلك نجد أن مساحة المسؤولية الاجتماعية للكبار مقارنة بالصغار وللرجال مقارنة بالنساء، وللعقلاء مقارنة بفاقدي العقل، ولمن هم في أعلى السلع الاجتماعي لمن هم في درجاته الأدنى.

الخاصية الخامسة: تميز بنية المسؤولية الاجتماعية بالتوازن بين الحقوق والواجبات، وإذا كانت الواجبات هي التي كانت في البداية هي المفروضة على الفرد استناداً وازع أخلاقي بداخله أو أوامر دينية تفرض عليه ذلك، أو أن هذه الواجبات هي عبارة عن لزوميات متوقعة من الآخر الذي يتدرج حتى الآخر العام، في مقابل ذلك فإننا نجد أن من حق الفرد على المجتمع أن يحصل على الفرص التي تتيح له إشباع حاجاته الأساسية، وهي التي يعبر عنها عادةً بصيغ حقوق الإنسان(علي ، 2006م، ص45). وفي هذا الإطار فإننا نجد أنه كلما تحقق التوازن بين الواجبات والحقوق، كلما تقوى ارتباط الفرد بمجتمعه وتأكيد انتمائه له، وكلما انعكس ذلك على دعم المواطنة. أما إذا اهتز التوازن بين الواجبات والحقوق، كان يفرض المجتمع ممثلاً في الدولة على الفرد كثيراً من الواجبات، فإن مثل هذا الموقف يصبح قهرياً، وإذا استمر لفترة طويلة، فإنه قد يضعف انتماء الفرد لمجتمعه، خاصة أن الأخير يفرض عليه القيام بالواجبات دون أن يمنحه حقوقه في إشباع حاجاته الأساسية، والعكس صحيح فإن إذا اختل التوازن لصالح الحقوق، فإنه ينشر حالة من الاسترخاء في المجتمع، كما أنه يقتل الطوعية والإرادية في الأفراد وقد يؤدي ذلك إلى ضعف الانتماء، بحيث يصبح مدخلاً لحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي الحارثي، 2015م،).

. يحدث ذلك إذا لم تكن ثمة عدالة قائمة فيما يتعلق بتوزيع الحقوق والواجبات بين مختلف أفراد المجتمع أو جماعاته.

الخاصية السادسة: تذهب إلى أن الوازع الأخلاقي يعد أحد الخصائص الأساسية للمسؤولية الاجتماعية، ويرجع ذلك إلى أن سلوك الفرد والأدوار التي يؤديها في مختلف المجالات تكون موجهة بثلاثة أبعاد أساسية: الأول من خلال منظومات القيم كموجهات ثقافية عامة، حيث يعني توجيهها لأداء البشر لأدوارهم الاجتماعية تعبير عن بعد أخلاقي. بالإضافة إلى ذلك – وهو البعد الثاني– فإن القيم والمبادئ تتسلل إلى داخل الفرد، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية لتشكل ضميره الداخلي، الذي يدفعه إلى أداء أدواره أو مسؤولياته الاجتماعية حسبما يفرض أو يتطلب المجتمع ذلك، بينما يتصل البعث الثالث: بصيغة التوقعات المتبادلة حيث يعمل الوازع الأخلاقي هنا باتجاه تطابق أداء الفرد لأدواره التي تعكس، وفائه بمسئولياته الاجتماعية تطابقاً مع توقعات الآخر، ابتداء من الآخر، ابتداءً من الآخر الفردي إلى الآخر العام أو المجتمع (Manne&.Wallich.Op.Cit.P.13.).

بالإضافة إلى ذلك هناك الوازع الأخلاقي للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية من خلال تحول الثقافة ومنظومات القيم إلى أعراف وتقاليد وقواعد وقوانين. تفرض ضرورة قيام الأفراد بمسؤولياتهم الاجتماعية تجاه الجماعة أو المجتمع، وإلا واجه الفرد العقاب بسبب تقصيره عن الوفاء بـــأي من متطلبات المسؤولية الاجتماعية. الحارثي، 2015م،).

2/ أهداف المسؤولية الاجتماعية:

1. حقوق الإنسان:

- دعم حماية حقوق الإنسان المعنية دولياً واحترامها.
- التأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات حقوق الإنسان.

2. المحافظة على البيئة:

- تشجيع اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.
- الاضطلاع بمبادرات لتوسع نطاق المسؤولية عن البيئة.
- تشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرهاPManne&.Wallich.Op.Cit.15.

3. معايير العمل:

- احترام حريات تكوين الجمعيات الاعتراف الفعلي بالحق في المسؤولية الاجتماعية.
- القضاء على جميع أشكال العمل الإجباري.
- القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.

4. مكافحة الفساد:

- مكافحة الفساد بكل أشكاله.
- مكافحة الابتزاز والرشاوي.
- مكافحة الغش التجاري. الحارثي، 2015م،).

3/ أهمية المسؤولية الاجتماعية:

من الصفات المهمة للشخصية السوية شعور الفرد بالمسؤولية في شتى صورها، سواءاً كانت مسؤولية نحو الأسرة، أو نحو المؤسسة التي يعمل بها، أو نحو زملائه وأصدقائه وجيرانه، وغيرهم من الناس الذين يختلط بهم، أو نحو المجتمع عامة، أو نحو الإنسانية بأسرها، ولو شعر كل فرد في المجتمع بالمسؤولية نحو غيره من الناس الذين يتكفل برعايتهم والاعتناء بهم. ونحو العمل الذي يقوم به، لتقدم المجتمع وارتقى وعم الخير جميع أفراد المجتمع، إن الشخص السوي يشعر السوي يشعر بالمسؤولية الاجتماعية نحو غيره من الناس ، فهو يميل دائماً إلى مساعدة الآخرين وتقديم يد العون لهم، وكان "الفرد الدل"، يهتم في علاجه لمرضاه بأن يوجههم إلى الاهتمام بالناس ومحاولة مساعدتهم وتقوية علاقته بأفراد

المجتمع(نجاتي، 2002م، ص291). وللمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للأطراف المرتبطة بها، وهناك وجهات نظر متعارضة حول تبني الشركات لمزيد من الدور الاجتماعي وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسؤولية الاجتماعية بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة الانتقادات والضوابط المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي(خامرة، 2007م، ص82).

- **بالنسبة للمؤسسة:**

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال وخاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوباً فعالاً مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع، كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه.

- **بالنسبة للمجتمع:**

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- الارتقاء بالتنمية انطلاقاً من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

- **بالنسبة للدولة:**

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.
- يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.

- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآلات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام باعبائها جمعياً بعيداً عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

4/ عناصر المسؤولية الاجتماعية:

تتكون المسؤولية الاجتماعية من ثلاثة عناصر هي:

أ. الاهتمام (CONCERN)

ويقصد به الارتباط العاطفي الذي يربط إليها الفرد، وهو ينقسم إلى أربعة مستويات هي:

- الانفعال مع الجماعة: ويمثل أبسط صورة الاهتمام بالجماعة، وأقلها تقدماً، وهو أن يساير الفرد الحالات الانفعالية التي تتعرض لها الجماعة بصورة لا إرادية، بحيث يتأثر كل عضو من أعضائها بما يجري في الجماعة كلها دون قصد.
- التوحد مع الجماعة: وهو أن يحس العضو أنه والجماعة شيء واحد.
- الانفعال بالجماعة: هو مستوى أرقى من السابق والمقصود به التعاطف مع الجماعة.
- تعقل الجماعة: ويقصد به الاهتمام المتزن بمشكلات الجماعة ومصيرها، والعلاقة بين أنشطتها وأهدافها، فهذا الاهتمام يقوم عل منهج موضوعي مخطط، وهذا يدل على أعلى مستويات الاهتمام بالجماعة.

ب. الفهم (UNDERSTANDING):

وهو ينقسم إلى قسمين:

- فهم الفرد للجماعة: والمراد بها فهم الفرد لحالة الجماعة في وقتها الحاضر مؤسساتها ومنظماتها وقيمها.
- فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله: وهو أن يدرك الفرد آثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة.

ج. المشاركة (PARTICIPATION):

والمقصود بالمشاركة اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام بالجماعة وإشباع حاجاتها وحل مشكلاتها وتحقيق أهدافها وتتمثل هذه المشاركة في الآتي:

- تقبل الفرد للدور الذي يقوم به.
- الوثوق بما يوكل إليه من أدوار ويقوم بتنفيذها بصدق.
- أن تكون مشاركته مقومة وموجهة ونافدة، ويغلب عليها طابع المسايرة والانقياد.

5/ أركان المسؤولية الاجتماعية:

- الرعاية: وهي أن كل عضو في الجماعة له نصيبه من الرعاية في كل عمل يعمله.
- الهداية: وهنا يجب على الفرد وكما ذكرنا سابقاً أن يفهم المغزى الاجتماعي لأفعاله، وتعتبر دعوة للنصح والمسؤولية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- الاتقان: وهي أن يبذل العضو قصارى جهده في أي عمل يكلف به لتحسينه وإخراجه على أكمل وجه.

6/ أنواع المسؤولية الاجتماعية:

- المسؤولية الدينية: وهي التزام المرء بأوامر الله ونواهيه، وقبوله في حال المخالفة لعقوبتها ومصدرها الديني.
- المسؤولية الاجتماعية: وهي التزام المرء بقوانين المجتمع ونظمه وتقاليده.
- المسؤولية الأخلاقية: وهي حالة تمنح المرء القدرة على تحمل تبعات أعماله وآثارها، ومصدرها الضمير، وكل مسؤولية قبلناها وارتضينا بها فهي مسئولية أخلاقية.

7/ أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تناول الكتاب والباحثون أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، ووضعوا لها مسميات متباينة، ونذكر من هذه الآراء:

- **(Pride & Ferrell)**

حددا المسؤولية الاجتماعية أربعة تمثلت في الآتي:

1. المسؤولية الإنسانية: أي أن تكون المنظمة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة.
2. المسؤولية الأخلاقية: بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تتمنع عن إيذاء الآخرين.
3. المسؤولية القانونية: أي التزام المنظمة بإطاعة القوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.
4. المسؤولية الاقتصادية: بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصادياً، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

وهنالك من صنفها على شكل مستويات داخل المنظمة وتشمل الآتي(مجذوب ومديحة ، مداخلة ، فبراير 2013م، ص5).

1- مبادئ المسؤولية الاجتماعية: هذا المستوى يصف مبادئ المنظمة ومدى التزامها بها، ويحدد القيم التي تجسد نوع العلاقة بين الإدارة والمجتمع، وهنا تحدد المنظمة

عملياتها ومخرجاتها في إطار مبادئها الخاصة وتحدد ما الذي ستقوم به لخدمة المجتمع.

2- عمليات المسؤولية الاجتماعية: في هذا المستوى تشير عمليات المسؤولية الاجتماعية لمقدرة المنظمة على سرعة الاستجابة للضغوط الاجتماعية بالاعتماد على امكاناتها وقدرتها على البقاء بالتكيف مع البيئة وبالتالي يجب عليها أن تحدد الفرص المتاحة لها بعدئذ مع نتائج ذلك التحليل. ولكن نتيجة التغيرات البيئية المتسارعة يجعل من الصعوبة بمكان التنبؤ بتلك التغيرات، كما أن تفسير نتائج المسح البيئي والاستجابة لتلك التغيرات البيئية المتسارعة يتطلب أيضاً تقنيات معقدة وعالية التكلفة.

3- المخرجات: في هذا المستوى يتم تقييم تأثير ثلاث فئات أساسية وهي:

أ. أصحاب المصالح الداخليين: وهم مكلفون بالعمل داخل المنظمة ولاختبار تأثير هؤلاء يجب استعراض أعمال المنظمة وتأثيرها الأخلاقية من خلال القرارات اليومية التي تتخذها على المسؤولية الاجتماعية؛ فمثلاً يمكن للمنظمة أن تعتمد سياسات تؤثر سلباً أو إيجاباً على العاملين مثل سياسات الأجور والمكافآت وغيرها.

ب. أصحاب المصالح الخارجيين: تشير تأثير أعمال وقرارات المنظمة على الأفراد والجماعات خارج المنظمة يمكن أن يتضمن التأثيرات السلبية، للعديد من قرارات المنظمة مثل قرارات التخلص من مخلفات التصنيع، وقد يتضمن قرارات إيجابية تجاه البيئة الطبيعية مثل ابتكار طرق حديثة للتخلص من المواد السامة التي قد تعرض المنظمة لانتقادات جماعات حماية البيئة.

ج. المنظمات الخارجية: تشير للتأثيرات على المنظمات الكبيرة؛ إذ أن الكوارث البيئية المتعددة تجعل الأفراد يدركون تأثير قرارات تلك المنظمات على الجمهور، وقد ينشأ في ذلك إدراك من خلال الضغوط التي تنادي بضرورة حماية البيئة والاهتمام بحقوق المستهلك بشكل عام.

ومن منهم من قيم مسؤولية المنظمة من خلال الأبعاد الآتية:

1- المسؤولية تجاه المجتمع والثقافة: ويتضمن هذا البعد مدى مساهمة المنظمة في الحياة الثقافية للمجتمع مثل الدين والفنون والأدب والرياضة، وآليات التعامل مع المنظمات غير الحكومية واستخدام الموارد المحلية في الإنتاج.

2- المسؤولية تجاه الأفراد المتأثرين بأنشطة المنظمة: وتشمل علاقة إدارة المنظمة مع العاملين مثل ساعات العمل، الأمان الوظيفي، أوضاع العمل، المكافآت...الخ، كما تشمل العلاقات مع جماعات المجتمع المحلي كالأجانب والأقليات العرقية.

3- المسؤولية البيئية الطبيعية: بالالتزام بالأنظمة البيئية الصادرة من الجهات ذات العلاقة، وتحليل قوائم التوازن البيئي التي تعدها المنظمة.

كما حدد كل من (Plazzi&Starcher) أبعاد المسؤولية الاجتماعية بستة أبعاد أساسية تمثلت في ما يلي(بقدور و بكار، د.ت ، ص 250).

1. المستهلكون: تضع المنظمات المستهلك في المقدمة دائماً، وتركز على توفير ما يحتاجه وبالنوعية الجيدة.
2. العاملون: تزايدت الدعوات التي تنادى بضرورة توفير ظروف عمل مناسبة، حيث تبين لأغلب المنظمات الناجحة أن رضا المستهلكين يحقق نتائج عالية من خلال رضا العاملين.
3. شركاء العمل: أوضحت الدراسات أن اعتماد المنظمة على مجهزين في مختلف الظروف من خلال إقامة علاقات طويلة الأمد معهم يحقق لها النجاح ويحقق لها ميزة تنافسية على بقية المنظمات.
4. البيئة: وفي هذا الصدد يوجه (Paul Hawken) رئيس قمة مؤتمر الأرض الذي عقد في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992م، نصائحه للمصنعين بقوله: " أترك العالم أفضل مما وجدته، خذ من البيئة ما تحتاج فقط، لا تحاول أن تؤذي الحياة أو البيئة، ستكفر عن ذنوبك إذا قمت بذلك".
5. المجتمعات المحلية: يجب أن تهتم المنظمات بالمجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل، الرواتب المجزية، عوائد الضرائب، التسكين، تقديم الدعم لبناء المشاريع...وغيرها.
6. المستثمرون: أثبتت العديد من الدراسات ومنها دراسة (Marriott Willard) أن المسؤولية الاجتماعية ترتبط إيجاباً مع الأداء المالي، وأن أغلب بشركة المستثمرين في الشركات الكبرى يعلمون أن الإعلان عن شركاتهم بأنها مسئولة اجتماعياً وبيئياً يحقق لها ميزة تميزها عن باقي الشركات في السوق.

وإذا تأملنا ساحة المجتمع، باعتباره الهدف الذي تسعى كافة الأطراف إلى القيام بمسئولياتها الاجتماعية للحفاظ على تماسكه واستقراره، فإننا سوف نجد أنفسنا في مواجهة خمسة أطراف أساسية، هم الفاعلون المنوط بهم القيام بمسؤولياتهم الاجتماعية حتى نضمن استقرار المجتمع من ناحية وامتلاكه القدرة والقابلية والتطور من ناحية ثانية. بيد أننا إذا تأملنا الأطراف التي عليها مسؤوليات اجتماعية تجاه المجتمع، وقيامهم بفاعلية لإنجاز مسئولياتهم الاجتماعية فإننا نستطيع إلقاء الضوء على حقيقتين، الأولى أن تبلور المسئولية الاجتماعية

لمختلف الفاعلين أو الأطراف لم تحقق في معية واحدة أو في فترة تاريخية واحدة، بل إننا نجد بديلاً لذلك أن هناك تتباع في ظهور وتبلور الفاعلين المنوط بهم القيام بمسؤوليات اجتماعية، وعلى هذا النحو، فإننا نجد أن المسؤولية الفردية هي التي شكلت نقطي البداية في ظهور أنماط المسؤولية الاجتماعية وإن كان هناك خلاف بين الاتجاهات النظرية فيما يتعلق بذلك، وفي أعقاب ذلك برزت المسؤولية الاجتماعية للجماعة، ثم المسؤولية الاجتماعية للدولة كما يعبر عنها النظام السياسي، وأخيراً ظهرت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ثم المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المدني الذي تبلور وجوده في نهاية القرن العشرين. بحيث نستطيع القول بأن أداء هؤلاء الفاعلين لمسؤولياتهم الاجتماعية، إنما يستهدف بالأساس تآزرها للارتقاء بالواقع الاجتماعي وتقليص مساحة التهميش الاجتماعي، التي تعني استبعاد قيام بعض البشر بسوؤلياتهم الاجتماعية.

الفصل الرابع

أهدف ومبادئ تنمية المجتمع المحلي ومعوقاتها

المبحث الأول

أهدف ومبادئ تنمية المجتمع المحلي

من الممكن تعريف تنمية المجتمع كما جاء في تعريف هيئة الامم المتحدة من انها توحيد لجهود المواطنين والحكومة لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... كما يمكن تعريفها من خلال الاوصاف العديدة لملامحها الرئيسية وأيضا يمكن تعريفها من المداخل الكثيرة واهمها المدخل التكاملي الذي يحبذ التعامل مع مشاكل المجتمع ككل علي خلافها بحسب اولوياتها والموارد المتاحة لحلها او عن طريف توفير سبل الاتصال بين المؤسسات والافراد المهتمين بالتنمية علي مختلف المستويات والقطاعات كما سبق في تعريف الباحث الإجرائي.

إلا ان هذه التعريفات كلها عدا الاخير تعتمد علي الاوصاف وتؤكد كلها معني التنمية وليست هدفها الذي يعتبر بؤرة اهتمام المخططتين لتنمية المجتمعات ومن هنا يصبح تحديد أهداف تنمية المجتمع من اكثر الأمورأهمية خصوصا عند المخططتين لتنمية المجتمع.

وإذا كان تحديد الأهداف من الأمور الهامة لذا يجب محاولة الوصول الي هذه الأهداف وتحديد ما في تنمية المجتمع .

ويمكن الهدف الأول من ان مصطلح تنمية المجتمع يتضمن تحقيق اكبر قدر من الاستثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتاكيد استمرارها وذلك عن طريق خلق حالة يمكن فيها وضع حالة يمكن استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل علي شتي الطرق علي تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بدور اكثر فعالية وايجابية .

ويتصل بهذا الهدف مراعاة تحسين نوعية مشاركة المواطنين وليس المهم كمها او عددها الكبيرة اذا ان فلسفة تنمية المجتمع تؤكد ان من مساوي الإعداد الكبيرة والعريضة انها لا تعيش طويلا كما انها تكون وهمية وخاضعة في اغلب الأحوال وهذا لا بد و ان تكون هناك عمليات حقيقية لتنمية هذه الإعداد الكبيرة من المواطنين تماشيا مع اغراض التنمية التي تبغي زيادة مقدرة الناس علي التفكير والتخطيط والتنظيم بفعالية والعمل علي زيادة الشعور بدورهم في شبكة العمل الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية التي تشكل حياة الامة. كما ان التغيرات التي تحدثها التنمية تحتاج مشاركة الأفراد الذين يمكنهم ان يوظفوا هذه التغيرات بالكمال وبفعالية في حياتهم وحياة المجتمع.وليس معني ذلك قصر المشاركة علي فئة محدودة بل علي العكس فان علي أخصائي التنمية ان يبذل جهده في في محاولة لتهيئة جو مشاركة المجموعات

والمجتمع ككل بطرقه المهنية المختلفة ويعمل علي وقف النزاعات الفردية لدي الافراد في المجتمع وذلك بالاتي :

1/ خلق الطبيعة المنافسة للعمل الجمعي ودعم روح التعاون والتضامن .

2/العمل علي زيادة إسهامالأفراد في المجتمع

3/ العمل علي تجديد فكر القيادات التقليدية وكذلك مؤسسات المجتمع.

4/اكتشاف وتدريب قادة جدد والمساعدة في تكوين مؤسسات او منظمات جديدة لدعم المشاركة الجماعية .

وتعني تنبيه المجتمع باستمرار تاكيد مبادرات المواطنين واستمالتهم للامانة والشرف ...كما انها تعني إتاحة الفرص ليعلو صوت المواطنين العادين في كل المجتمع في كلما يتصل بامور حياتهم.

وهنالك هدف اخر لتنمية المجتمع وهو تحقيق تحسين مادي في حياة المجتمع ويتوقف مدي هذا التحسن وعمقه علي استعداد تعضاء المجتمع لتبني مشروع صغير او كبير وعلي امكان تواجد او تمكين خبرات ناجحة في مجالات عمل وادارة هذا المشروع الذي يقرره المجتمع .

واخيرا فان الحل التكاملي .....للمشاكل المحلية يعتبر احد اهداف تنمية المجتمع فبمقدار بين اجزاء المجتمع وبين فئات المواطنين وبين المكؤسسات العاملة في المجتمع بمقدار نجاح الحلول للمشاكل المحلية وبالطبع يتطلب هذا اجراء التنسيق اللازم بين كل هذه القطاعات ومرعات مبدأ الشمول والتوازن والمشاركة الاهلية وسياتي الحديث عن كل هذا.

وهكذا يمكن القول بان تنمية المجتمع تهدف الي تحقيق الاتي :

1/ استثمار وتنمية الموارد البشرية في المجتمع .

2/ تحسين مادي في حياة المجتمع .

3/ هدف تكاملي يقتضي التنسيق والشمول والتوازن والتفاعل بين كل الاجهزة المشاركة في تنمية المجتمع. (N.Y. ,1967,pp.5-8)

ثانياً: مبادئ تنمية المجتمع المحلي

تقوم فلسفة تنمية المجتمع علي تحرير وتحريك طاقات المواطنين في المجتمع لتنطلق محققة بامالهم الجمعية في حياة افضل داخل هذه المجتمع . وعلي اساس اشباع احتياجاتهم باعتمادهم علي أنفسهم في المقام الأول ، ومساعدة الحكومة أن تطلب الامر ذلك في المقام الثاني.

منذ ان طرحت تنمية المجتمع نفسها بطريقة تبقي لتحقيق هذه الفلسفة والمسئولين والخبراء يطبقون منهجها وبمرور الزمن زادت خبرتهم وتجمع لديهم بعض المبادئ التي تعد بمثابة ركائز اساسية لابد من تحققا ومراعاتها عند الاخذ بتنمية المجتمعات المحلية.

وفي تقدير الباحث انة يمكن ان تنقسم هذه المبادئ التي تم التوصل اليها والاتفاق بشأنها من كل الخبراء في ميدان تنمية المجتمع وقبولهم لها الي قسمين:

1/مبادئ عامة تتصل بقضية تنميةالمجتمع ذاتها في عملية تكاملية بحيث اذا لم تتوفر هذه المبادئ او اهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق اهدافها كاملة وتصبح منهجا يعتريه النقص ويعزه الكمال باعتبار ان تنمية المجتمع عملية شمول وتكامل وتوازن وتنسيق يشارك فيها المواطنين من بدايتها الي نهايتها.

2/مبادئ عامة يلتزم بها الاشخاص الذين يمارسون تنمية المجتمع كمشرفي التنمية وغيرهم من ممثلي الاجهذه العاملة في الميدانمن داخل المجتمع وهي ايضا مبادئ تعني نجاح اخصائي التنمية في مهمته ان اتبعها وحرص عليها.

بما يجدر زكره في هذا المقام ان الالتزام بهذه المبادئ وحدها لا يكفي لنجاح الأخصائي في عملة ذا توقف هذا النجاح علي عوامل أخري منها مثلا : ظروف المجتمع واوضاعة من حيث عمق ونوع المشكلات الموجود هبه وموارده المادية والبشرية وكذلك مدي استجابة لمواطنين في العمل المشرك للتقلب علي تلك المشاكل ومدي توفر الإمكانيات الحكومية لدعم جهود الاهالي وتدريبهم واخيرا شخصية الأخصائي التنموي نفسه من حيث استعداده ودرجة قبوله للعمل بالمجتمع خصوصا اذا كان بالريف وكذلك درجة اعداده وتأهيله وتدريبه وخبرته والمهارات التي يجيدها خصوصا في جانب العمل مع المجتمعات ...الخ.

ويؤم معظم العاملين في تنمية المجتمع بمبادئها بالرغم من انها لم تصل بعد الي مرحلة القوانين اذ انها بمثابة فروض اساسية علي اساس تجيع وتحليل الخبرات العملية التي تراكمت مع مرور الزمن عن طريق الممارسة وتلك المبادي قد يكون بعضها البعض فلا يكون ذلك اهمال اهمية تطبيق المبادي الاخري وتتعدد الاساليب التي تطبق بها هذه المبادي حسب ظروف واوضاع كل مجتمع وطريقة كل مسئول عن التنمية كما تختلف من موقف لاخر.

والمبدأ عبارة عن قاعدة اساسية لها صفة العمومية يميل اليهاا الانسان عن طريق الخبرة والمعرفة والمنطق او باستعمال الطرق العلمية كالتجريب والقياس.

ونظرا لأهمية هذين القسمين من مبادئ تنمية المجتمع فمن الأفضل أن نعالجها بشئ من التفصيل.

المبادئ المتعلقة بتنمية المجتمع كمنهج تكاملي :

1/ الشمول : ويعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فلا يمكن الاهتمام بقضية التعليم – كما يدعوا رجال التربية الأساسية –

دون– الاهتمام بقضايا الزراعة او السكن او المشروعات الإنتاجية الاخري لان التنمية تعني بكل مقومات الحياة في المجتمع ككل متكامل له كل هذه الحاجات والرغبات .

والشمول ايضا يعني شمول التنمية لكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء لكل المواطنين فلا يصح ان تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية بينما يحرم الاخرون وقد يكونوا من الفئات الفقيرة الاقل قوة وتأثيرا في المجتمع وهم أصحاب الحق في التنمية فاذا كان جميع افراد المجتمع يخضعون لنفس انواع ومعدلات الضرائب كما يعيشون نفس الظروف فلا بد ان يستفيدوا جميعا وبنفس القدر من الخدمات والبرامج التي تقدم للمجتمع والتي والتي ننم مساعدة الحكومة لاهالي المجتمع بها من حصيلة الضرائب التي يهم افراد المجتمع في دفعها او التطوع اسهاما في في تنفيذها(لطفي ،د.ت ،ص 38).

2/**التكامل:**ويعني هذا المبدا التكاملي بين الريف والحضر بمعني انه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية او العكس لقد اكتشف المجتهدون في مجالات التنمية الريفية بان هنالك علاقة عضوية بين الريف والحضر ففي اسواق الحضر يتبادل اهل الريف منتجاتهم ويبعون فائضهم ومن الريف يشتري اهل المدن حاجاتهم ومع ذلك اكتشف المسئولون عن الصناعة والانتاج عموما انه لا رواج لبضاعتهم في المدن الا اذا اتسعت السوق وشملت مواطنين من اهل الريف والحضر من هنا تاتي اهمية تحسين دخل الفلاح ورفع مستوي حياته ليصبح مستهلكا منتجا فحسب(شوقي ، 1978م، ص 49.).

وهناك ميزة اخري لتكامل الميزة بين الريف والحضر خصوصا في البلاد النامية التي يعاني الريف فيها نخلفا ظاهرا هذه الميزة تتلخص في تنمية الريف والاهتمام بالمواطنين فيه سوف تخفف من اثر حد مشكلة التحضر السريع التي تعاني هذه الدول بصفة خاصة كما ان الريفين الذين ستضطرهم ظروفهم الي الهجرة من القرية الي المدينة سوف لا يفقدون توازنهم في المدينة وسوف يكونون اكثر قدرة علي التكيف مع ظروف الحياة الجديدة في المدينة وذلك بسبب ضيق الهوة بين نمط الحياتين في القرية المدنية اذا ما تم الاهتمام بتنمية الريف.

والشق الثاني من هذه الميزة ان تنمية الريف سوف تجمله مكانا اكثر قبولا لدى الحضريين الذين تضرهم ظروف عملهم الي الاقامة في الريف ولن يظل في مخيلتهم علي انهه مكان كالمنفى يحاول الجميع الفرار منه.

وهذا بالإضافة الي ان هذا المبدأ "التكامل"مبدأ تقتضيه روح العدالة بين شقي المجتمع وتكافئ الفرص بين المواطنين.

وغني عن البيان ان الكامل في تنمية المجتمع يعني أيضا تكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لان تنمية وان كان لها أساس اقتصادي فان هدفها في نهاية الامر اجتماعي وهو

الارتفاع بمستوي حياة الافراد في المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا يعني ان التكامل بين هذه النواحي يعتبر تكاملا حتميا وضروريا. (شوقي ، 1978م، ص 50.).

كما يعني التكامل أيضا تكامل البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائف هذا البناء والمركز والأدوار المتعلقة بها .فكل مجتمع ينطوي علي مجموعة من الأنساق الاجتماعية التي تضم كل منها بعض النظم الاجتماعية كالنسق القرابي الذي يضم مثلا النظام الأسري ،نظام الزواج والطلاق ..الخ.

وتولف هذه النظم مع بعضها في النهاية طابعا عاما يميز المجتمع عن غيره من المجتمعات. وتؤدي هذه النظم ادوار اجتماعية معينة لكل من الفرد والمجتمع أي ان هناك تكاملا بين الشكل والمضمون ولكن نتيجة بعض التغيرات نجد النظم الاجتماعية تتأثر بدرجة او باخري مما قد يترتب عليها احداث تغير في الوظائف التي يؤدها النظام فقط (الشكل) دون ان يحدث تغير مماثل في البناء (المضمون) فتحدث المشكلات والهوات. ومن هنا تبرز اهمية التكامل بين البناء والوظيفة لان درجة الأداء الوظيفي هي جوهر عملية التنمية فقد توجد في المجتمع عدة مؤسسات ونظم تهدف الي التنمية ولكنها نتيجة لعدم قيامها بالدور الوظيفي لها تتعثر التنمية .

والتكامل يعني ايضا تكامل الجوانب المادية والبشرية فالتنمية ما هي الا احداث تغير مرسوم في المجتمع.وهذا التغيير له جوانب مادية واخري غير مادية ما لم يتم التغير متوازيا في كل الجانبين المادي وغير المادي تحدث عنه هوه ثقافية مما يعوق التنمية ويجعلها غير متوازنة وغير شاملة .

ويري البعض ان التكامل يمكن ان يمتد ليشمل عمليات الشمول والتوازن والتفاعل والتنسيق أي ينظرون اليه من انه مظلة تحتها كل هذه المبادي الاخري والباحث يري ذلك أيضا ولكنه وضعه كمبدا بجانب كا سبق من العوامل حتى تضح بقية معامل هذه العوامل الاخري كمبادي يمكن الحرص عليها بارزه مستقلة ولذلك فان التنمية المتكاملة تتضمن التنسيق والتوازن والشمول والتفاعل والتكامل فيما بينها فيقل الفاقد نتيجة لعدم تكرار الخدمة من اكثر من جهة وحتى يتحقق التراكم في حصيلة كل منها مما يساعد علي تكامل العائد من الخدمة.

وقد يعني التكامل ايضا التكاتف بين الجهود الاهلية والحكومية وبمشاركة جميع فئات المواطنين (رجالا ونساء وشبابا- اغنياء وفقراء متعلمين وغيره) والعمل بروح الفريق بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء اكانوا رسميين ام شعبيين. (شوقي ، 1978م، ص51.).

3/ **التوازن:**

ويعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها فمثلا المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا اكبر علي ما عاداها مما يجعل تنمية الموارد الانتاجية هي الاساس المستهدف من التنمية زالقضايا الاري بمثابة فروع منها.وفي مجتمعات اخري غنية مثل دول البترول مثلا حيث اصبح الدخل فيها يحقق فائضا يكون للخدمات الاخري الصحية والاسكانية والاجتماعية شان اكبر وهكذا .

وعلي مستوي المجتمع المحلي الصغير قد يكون بناء مستشفي هو اول مطلب في سلم الاولويات كما يراها سكان المجتمع وياتي في نهاية الاولويات الصرف الصحي فيجبان يتقدم مشروع المستشفي علي المجاري وهكذا.التوازن اذا بين الخدمات لا يعني توزيع الاهتمام بها بنفس القدر بحيث تقسم موارد المجتمع علي جميع القطاعات الخدمية او السلعية بالمساواة في حين ان المجتمع يحتاج بعضا منها بدرجة اكبر وانما التوازن بين درجات اشباع الاحتياجات في المجتمع .

4/ **التنسيق:**وهو يهدف الي توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة علي خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة او تضاربها او تداخلها مما يبعثر الجهود وزيد تكاليف الخدمات ويعمل علي تشتيت ولائات الموطنين في المجتمع الواحد مما يقلل الحماس للعمل الجمعي ويبدد الطاقات مما يكون له اثر علي فشل مجهود التنمية.

وتبذل محاولات كغيرة لا عمال مبدا التنسيق بهدف تلافي هذه النواقص والتقليل من أثارها واخر محاولة كانت هي محاولة التدريب الريفي (training teem worker) والتي تسعي الي اعداد القائمين بالعمل في جميع اجهزة تنمية المجتمع اعدادا يسمح لهم بالعمل كفريق متعاون ومتكاتف .

5/ المشاركةالمحلية:وهو مبدا يتوقف علي نجاح او فشل جهود التنمية والمشاركةالمحلية تعني مشاركة كل من يعمل او سكن في المجتمع المحلي سواء اكان من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع او من قادة المجتمع الشعبيين تو المواطنين العاديين في رسم الخطط او في التنفيذ بل وفي التقويم ايضا لان المشاركة تؤدي الي ان تصبح الخدمات اكثر واقعية واقرب الي حاجات الناس واكثر تماشيا مع الثقافة المحلية كما ان مشاركة المواطنين في المشروعات الاسهام فيها تطوعا بمال او الجهد او المال ...وشعورهم بملكيتهم لها مما يدفعهم الي المحافظة عليها والتعود علي صيانتها وتجديدها والدفاع عنها.وايضا ان مشاركة المواطنين تخفف كثيرا من تكاليف المشروعات لما يلي :(العادلي د.ت ص54)

باستطاعتهم ان يساعدوا انفسهم علي تحمل الحياة والمشاركة فيها مشاركة ايجابية تتفق وقدراتهم واستعدادهم حتى لا يعيشوا عاله علي مجتمعهم لمل لذلك من اثر نفسي ومادي عليهم وصالح عام لمجتمعهم .

وتنقسم المساعدة الذاتية الي قسمين :

أ- مساعدة ذاتية فردية.

ب- مساعدة ذاتية جماعية .وتكون المساعدة فردية حينما يقوم الفرد بنفسه علي حل مشكلته وادارة اموره الشخصية معتمدا في ذلك علي امكانياته سواء كانت جسمية او مادية او عقلية مستقلا خبراته وتجاربه مستفيدا من تعلمه للمعرف واكتسابه للمهارات ومن المعروف ان الإنسان الفرد لا وجود له ولكنه الانسان في المجتمع الذي يعطيه الخبرات وهو يتعامل مع اقرأنه وبعيش ينظم مجتمعه ويدخل في مؤسساته وتنظيماته والمساعدة الذاتية الفردية هنا نسبية لانها ترتبط بكثير من الظروف الفردية لانها ترتبط بكثير من الظروف الفردية والاجتماعية.

وتكون المساعدة جمعية حين تقوم جماعة في المجتمع بحل مشكلة تمس افراده كلهم عن طريق الجهود المشتركة لافراد هذه الجماعة وتخذ مساعدة الجماعة لنفسها شكل التعاونيات كما هو الحال في الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات والروابط المختلفة التي تهدف الي تحقيق اغراض معينة لاعضائها كما انها قد تتخذ شكل المساعدة المتبادلة بين افرادها كجماعه الفلاحين مثلا عندما يتبادلون العمل في مناسبات الجني والحصاد وغيرها وتتخذ شكل المساعدة فقط كان كان يضار احد افراد الجماعة مثلا فيجتمع الباقون ويقررون مساعدته للظروف الخاصة به وقد تتدخل هذه الإشكال مع بعضها كما يحدث ان يتعاون اكثر من جماعة او مجتمع معا لدرا خطر داهم او حل مشكلة يصعب علي مجتمع واحد ان يحلها منفرد مثلا كم هو الحال في المشكلة الفلسطينية حيث يصعب علي مجتمع واحد عربي ان يحلها سواء سلما او حربا نظرا لتعقدها وتشابكها ولكن يتضافر الجهود العربية المخلصة يمكن وبالا شك حلها وقد تلجا الجماعة او المجتمع الي طلب مساعدة خارجية اذا ما تيقنه انها بجهودها الذاتية عاجزة عن سد احتياجاتها وحل مشاكلها.

1/ ان الفرد هنا غير بعيد تماما عن المشكلة وهو اقدر علي معرفة ابعادها.

2/ انه يستطيع بنضاله مع المشكلين الاخرين ان يعرف مسبقا ما يمكن ان يحدث او يتوقع ان يحدث منهم لانه كان مثلهم .

3/ ان هذا الشخص يشعر برضاء نتيجة احساسه بانه قام بدور اجتماعي للصالح العام مما جعله مما يجعله يشعر بأهميته في المجتمع.

وتأسيسا علي ذلك فان مبدأ االمساعدة الذاتية يعتبر من المبادي الهامة والاساسية في برامج التنمية المجتمعية لان المواطنون في هذه الحالة يكونون اكثر القادرين علي الاحساس بمشاكل

مجتمعهم وظروفه المختلفة وهم ايضا اكثر الناس قدرة علي التفكير وايجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل التي يرون انها تعيق عملية تنمية وتطوير مجتمعهم .

علي لن هناك شروطا لتحقيق المساعدة الذاتية ومشاركة المواطنين التطوعية في اعمال مجتمعهم ومن اهم هذه الشروط :

1/ ان تكون الحاجة او المشكلة او الموقفي حدود فهم المواطنين بحيث يمكنهم فهم العوامل السببية لها تى يمكنهم علاجها واتخاذ السلوك السليم ازءئها.

2/ تهيئة الافراد واعدادهم وتدريبهم علي مواجهة المواقف المختلفة ولا شك انه كلما ازداد قسط الانسان من الخبرة والتدريب والتعليم كما وكيفا كلما استطاع ان يشخص مشكلته ويكون اقدر الناس علي حلها .

فالمساعدة الذاتية تؤكد ثقة الانسان في نفسه وهي التي تدفع المجتمع الي الاستمرار في المشروع اللازم لنموه وتحسين ظروفه من تلقا نفسه حتى بعد تركه الخبراء الاجتماعيين له ،فالواقع ان مساعدة الغير له وهي المساعدة الحقيقة التي يمكن ان تؤدي الي التقدم .

يستلزم حقل التنمية لان جهودهم طوعية ولذلك فان التعامل عن طريقهم يدخل في باب ترشيد الانفاق الذي اوعزه للمجتمعات المحلية في البلاد الفقيرة او النامية .

ويؤكد بعض الخبراء سياسة انتشار الحكم الذاتي logal – self government المدعم لدور القيادات المحلية يعتبر احد العناصر اهمية في التغيرات السياسية الحديثة لتنمية المجتمعات المحلية .

3/ حق تقرير المصير: self– determination

يرتبط هذا المبدأ بالمبادي الثلاثة السابقة وقد يكون بمثابة نتيجة منطقية لهم فالمجتمع الذي يسود مبدا(المساعدة الذاتية) والذي يشارك المواطنين فيه في التخطيط والتنفيذ لشئون حياتهم وتقوم فيه قياداته المحلية بدوره الطليعي الهام في المساعدة في برامج التنمية فمن المنطقي ان مجتمعا تقررت له هذه المبادي يقرر له في نفس الوقت الحق في ان يختار الوجه والطريقة التي تتناسب وظروفه حتى لا تتعارض أساليب حل مشاكله وبعض التقاليد السائدة فيه مثلا او قد يكون طريق تحقيق مشروعا تنمويا لا يتمشي مع القيم التي يحرص عليها افراده لهذا يجب ان يكون من حق أي مجتمع ان يوجه امور حياته للوجهه التي يراها متفقه مع قيمه يجب ان يكون ممارسة الحق بالاساليب الديمقراطية حتى تتكافأ الفرص لجميع فئات المواطنين في المجتمع. (يونس– 1967م – ص 115).

كما يقول (ايوجين ستالي) ان المقصود بالديمقراطية المشاركة المسؤلة من قبل مواطنين العادين في اتخاذ قراراته التي تتصل بشؤونهم ، وكما يري ان الاقتصاد المتطور لكل من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ارتبط بالنمو والديمقراطية بهذا المعني.

يعترض علي هذا المبدأ المجتمعات التي تاخذ بالاقتصاد الموجه ،حيث تضع هذه المجتمعات لنفسها خطط تنموية كالخطة العشرية الخطة الخمسية ،الا انه قد يحدث أحيانا تضارب بين الخطط القومية وبين أعطاء مجتمعا محليا حق تقرير مصير سكانه مما يترتب سكانه وما

يترتب علي ذلك من عرقلة تنفيذ الخطة او تعويقها واعدم امكان تحقيقها مما يضار في النهاية بالصالح العام بالدولة كلها وما هو جدير بالذكر ان معظم الدول النامية التي تعبر– كما اشرنا المحضن الحقيقي لعملية التنمية تاخذ مبدأ التخطيط القومي الشامل بهدف تحقيق اكبر قدر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحاق ومسايرة عصر التقدم الذي تعيشه الدول المتقدمة.

ولا شك ان تعارض الأهداف القومية في بعض الأحيان يضاعف من الأعباء الملقاه علي مسيرة التنمية الذي يعمل في هذا المناخ الصعب(يونس– 1967م – ص 117).

وفي راي الباحث ان يمكن تدارك هذا التضارب بين البرامج المحلية والخطط القومية اذا ما احسن تطبيق الادارة المحلية واعطيت كل الصلاحيات للمحليات اذا ما أحسن التخطيط للخطة القومية بمعني ان تكون نتيجة ترتيب سليم لأولويات حاجات الأهالي محققه لأمالهم في حياة افضل كما يجب ان تكون المشروعات المجتمعية دعما لمشروعات الخطة العامة متماشية مع اهدافها مكملة لجهدها ومجالاتها.

4/ التقبل والتوجيه: Acceptance & Advice

المقصود بالتقبل هنا هو ان يتقبل مشرف التنميةالمجتمع لاذي يعمل فيه علي علاته بما يحتويه من نظم جامدة وبناء اجتماعي تقليدي وخبرات وامكانيات محدودة فعلي هذا الامشرف ان يتعامل مع افراده وجماعاته كما هم لا كما يطلب ان يكونوا فلكل فرد او جماعة او مجتمع صفات تميزه عن غيره وظروف مختلفة عمن سواه لهذا فان من حق كل منهم ان يعطي الفرصة كاملة كي يشارك بجده في عملية التنمية حسب احتياجه وقدراته وظروفه الخاصة .

ولا غرو في ان يكون مشارك في التنمية من مجتمع تختلف كل ظروفه عن ظروف المجتمع الذي يعمل فيه ونجاحه في عمله يقتضي قبوله لهذا المجتمع وهذا لا يعني تسليم المشرف بكل القيم والمعايير مما يعوق عليه التنمية ويقاوم محاولات التغير الاجتماعي ويقف حجر عثرة في عمليات الإصلاح المعتمد علي المساعدة الذاتية لهذا فان الموقف في هذه الحالة لا يظهر المشرف أي استياء او نقد للمواطنين حتي يمكنه كسب ثقتهم ثم ايقاظ الرغبة في المواطنين بعد ذلك للتغير أي تغير اتجاهاتهم وقيمهم نحو التغيرات المراد احداثها وبمعني اخر فان توثيق علاقة بهم علي نحو اقوي وافضل سوف يجعل المواطنون يتقبلون لتوجيهات المشرف .

ولا يكفي ان يتقبل المشرف المجتمع وتوثيق صلاتهما ببعضهما ولكن يجب ايضا ان يعمل المشرف علي مساعدة الناس في داخل المجتمعات علي تقبل بعضهم البعض بالرغم مما قد يوجد بينهم اختلافات في الاتجاهات والمعتقدات ..الخ.وان لكل فرد او جماعة في المجتمع الحق في ان يختار اسلوب حياته وتفكيره وان يختلف بطبيعة الحال عن اقرانه وواجب المشرف ان يحل هذا الاختلاف الي اتفاق بين الجميع حتى يستطيعوا ان يعملوا معا في تحقيق غض مشترك يخدم صالح المجتمع الذي يعيشون فيه معا. (يونس– 1967م – ص 119).

ولا ينبغي ان تواعي ظروف المجتمع في الحركة وحسب وانما يجب توقيت نقطة البداية في عملية التنمية وكذلك توقيت مراحلها المختلفة حيث ان نجاح المشرف في بدء عمله في

التوقيت المناسب يضمن له استجابة المجتمع وتعاون ومشاركة مختلف عناصره وفئاته فعلي سبيل المثال فيجب ان يراعي الاخصائي عدم البدء في اوقات عمل الفلاحين كالحصاد او جني القطن او فترة الاعياد الدينية...الخ.

6/ سيادة العلاقة المهنية : Professional Relationship

علي المشرف التنموي ان يجعل علاقته بافراده وجماعات مجتمعه من نوع العلاقة المهنية ولا يجبان ان تكون من نوع العلاقة الشخصية ولا يعني هذا ان يكون المشرف بمنأى عنتكوين علاقات شخصية مع بعض افراد المجتمع او جماعاته بل عليه ان يفرق بين علاقته الشخصية هذه وبين علاقته بهم اثناء عملهم وما هو جدير بالذكر ان العلاقة المهنية بوجه عام صفات يمكن ان تميزها عن العلاقة الشخصية ومن اهمها:

أ – ان العلاقة المهنية يجب ان لا تتاثر بمظاهر السلوك التي يبديها العميل خلال عملية الاحتكاك لان هذا السلوك قد يكون تعبيرا عن المشاكل والصعوبات التي يعاني منها العمل وهذا بعكس العلاقة الشخصية وهذا يدعو المشرف بان يكون واسع الصدر متقبلا لعملائه كما هم.

ب– ترتبط العلاقة المهنية بالموضوعية لا ارتباطها بحقائق علمية وارتباطها اكبر من ارتباطها بمشاعر واهوا شخصية وذلك عكس العلاقة الشخصية التي يكون لها اساس المشاعر والانفعالات والعواطف المتبادلة بين الطرفين .

جـــ / العلاقة المهنية مؤقتة بوقت العمل أي تبدأ مع بدئ عمل المشرف في برامجه ومشروعاته بانتهائها بينما العلاقة الشخصية قد تدوم بدوام اطرافها.

د/ العلاقة المهنية تعتبر وسيلة لتحقيق هدف ماء كانجاز عمل او حل مشكلة ما بنما العلاقة الشخصية لا تتخذ لها غاية محدده وانما هي علاقة شخصية مرغوبة لذاتها.

ان مهنة تنمية المجتمع تعتبر من المهن التي تحرص علي سيادة العلاقة المهنية فيها بين المشرف والمجتمع بافراده وجمعته لان علاقة المشرف التنموي بعملائه يجبان أن تكون علاقة متوازنة فلا تكون وثيقة بدرجة يفقد المشرف فيها نفوذه او حياد ولا تكون ضعيفة بدرجة تجعل الاهالي ينصرفون عنه.

7/ الاستعانة بالخبراء: Expert Help

اوضحنا – سابقا ان عملية التنمية حكر علي مجال دون اخر وعلي هذا فهي عملية تتطلب تكاليف جهود جهود جميع المسئولين في القطاعات المختلفة الاجتماعية والزراعية والتعليمية والدينية والاقتصادية الخ وان يشترك كل هولاء معا كفريق متكامل في برامج ومشروعات التنمية المجتمعية .

وتاسيسا علي ذلك فان مشرف التنمية مطالب بان يستعين بالمختصين في هذه المجالات عند دراسته لمشروع يتصل بجمال خبرتهم فيجب ان يستعين بالاطباء عند دراسته لمشروع صحي وبالزراعيين عند دراسته لمشروع زراعي..وهكذا.

8/ مراعاة التنظيم :Systemization

اخصائي التنمية مطالب ان يتابع خطوات عمليه التنمية ومراحلها المختلفة في كل مشروع فعليه بعد استشارة المواطنين للمشروع الجديد وشرحه بالطريقة المناسبة لمستواهم ان يراعي مراحل تنظيم المشروع ان يبدأ الاهالي ببحث الموضوع من جميع جوانبه ويشخصون المشكلة او الحالة التي يدرسونها ثم يضعون لها الحلول المناسبة وفق خطة معينة ثم يقومون بتنفيذ هذه الخطة وتقويمها عند الانتهاء منها وهذه كلها تعتبر خطوات منهج التنمية .

9/ التقويم :Evaluation

كل خطة لمشروع وكل برنامج تنفيذي في أي مجال يقتضي ان تقوم نتائجه في ضوء ما حققه من اهداف للتعرف علي الصعوبات التي قابلته والمعوقات التي صادفته حتي يمكن تلافيها في مشروعات مماثلة مستقبلية خصوصا في مشروعات التنمية التي سبق وان ذكرنا بان الدول النامية بذات تتخذها منهاجا لها وغني عن الذكر ان هذه الدول محدودة الامكانيات لهذا فهي لا تحتمل الاسراف في الانفاق باعادة المشروعات التي سبق فشلها في مجتمع مماثل ومن هنا تاتي اهمية القيم وتقدير المواقف حتى تدعم عناصر النجاح في المشروع وغيره من المشروعات المستقبلية وتقبل عوامل الفشل. (يونس ص 63 – 64).

وتقضي عملية التقويم تحديد اهداف المشروع بالتفصيل وتنظيم هذه الخطوات بمثابة منهج لمشروعات التنمية ينبقي علي المشرف اتباعها والاخذ بها .

السجلات والتقارير اليومية والفترية والاستعانة بالخبراء علي ان يشتمل التقويم في مجال تنمية المجتمع علي ناحيتين اساسيتين هما:

أ- التغير الذي طرأ علي الاهالي نتيجة لاشتراكهم في برامج ومشروعات التنمية.

ب- التغير الذي طرأ علي البيئة (المؤسسات – المرافق- المباني – الشوارع – الخدمات الاخري) هذه باختصار اهم المبادي العامة التي تستلزمها مهنة تنمية المجتمع والتي يجب علي مشرف التنمية ان يضعها موضع التنفيذ وان يراعيها في تمرسه لعمله مع المجتمع.

واذا كان مشرف التنمية بحكم تكوينه العلمي وخبراته الميدانية والعملية يحرص علي مراعاة هذه المبادئ العامة الي جانب ظروف وطبيعة المجتمع الذي يعمل فيه نفانه ايضا مطالب بان ينفذ منهج تنمية المجتمع ويراعي النظام في ترتيب خطوات هذا المنهج ونظرا لاهمية هذه الخطوات في عملية التنمية ومشروعاتها فمن الافضل ان نشير اليها(يونس–200ص 63 – 64).

المبحث الثاني

خصائص ونماذج تنمية المجتمع المحلي

تتمثل خصائص تنمية المجتمعات المحلية في الاتي:

أ/ تهتم تنمية المجتمع المحلي بكل سكان المجتمع وليس بجماعة او فئة المجتمع في المشروعات والبرامج المجتمعية .

ب/ تركز تنمية المجتمع علي كافة جوانب حياة تنمية المجتمع وعلي جميع الاحتياجات وليس علي جانب معين منه او تركز علي مشكلات بعينها فقط .

ج/ تقوم تنمية المجتمع علي فلسفة الجهود الذاتية .

د/ تتطلب تنمية المجتمع ضرورة توافر المساعدات الفنية التي تكون في الغالب في شكل (عاملين – معدات – معونات مالية – استشارات فنية) وذلك من الجهات الحكومية والمنظمات التطوعية سوا داخل الدولة او خارجها .

هـ/ تتطلب بتنمية المجتمع بالضرورة تعاون النظم المختلفة ولذلك تتضمن محاولة كاملة لجعل الخدمات ذات فائدة وذلك عن طريق معاونة التخصصات المختلفة في المجتمع(الزراعة والتعليم وتعليم الكبار والادارة والصحة العامة...)

و/ تهتم تنمية المجتمع بكل اهداف الانجاز وهي التي تركز علي التنسيق والانسجام للإعمال لمقابلة الاحتياجات المعنية او كل مشكلات وأهداف العملية وهي التي تهتم بمساعدة الناس علي النمو بطرق معينة تعمل علي تقوية المشاركة والتوجيه الذاتي والتعاون .

ز/ تنمية المجتمع عملية تعليمية لا تهتم بانجاز المشروعات التي يحتاج اليها فحسب ولكن تهتم بصورة اكبر بتعليم الناس خطوات انجاز المشروعات حتي يتمكن الاعتماد علي أنفسهم دون الاعتماد علي الجهات المسئولة .

ح/ ان تنمية المجتمع تتم عن طريق تحديد فترة زمنية للعمل وهي لا تهتم بطريقة عشوائية فهي عملية أكثر منها برنامج.

ط/ يجب ان تقوم برامج تنمية المجتمع علي اساس الاحتياجات التي يشعر ويرغب فيها سكان المجتمع وامالهم ولا تفرض عليهم فتنمية المجتمع تتمسك بمدأ حق تقرير المصير فهي اساسا تعتمد علي الديمقراطية في فلسفتها وتتمسك بتنمية المجتمع بافكار السكان وتقوم علي اتاحة فرص الحرية للافراد والجماعات وتطبيق اللامركزية ومشاركة المواطنين علي أوسع نطاق.

نماذج تنمية المجتمعات المحلية

يصنف المهتمون بقضايا التنمية المحلية أهم النماذج الإنمائية من ثلاثة نماذج رئيسية هي: (خاطر، 2000م ، ص52).

أ/ النموذج التكاملي Integration Type

يتمثل هذا النموذج في مجموعة البرامج التي تنطبق على المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة (حضر- ريف- صحراوية)، أي أن النموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي، والتي تحقق أيضاً التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة، والجهود الشعبية المستثارة ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة، بغرض توفير مؤسسات التنمية داخ المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل على الأجهزة الوظيفية القائمة على المستويات الإدارية مثل وزارة التخطيط أو كما هو موجود في السودان في مجلس التخطيط الإستراتيجي المركزي بالولايات، يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الاتصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئات العليا المركزية والهيئات النوعية الوظيفية من خلال لجان دائمة أو مشتركة، كما يتطلب شكل من أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية عن إدارة التنمية، كما يتطلب توافر قدر من اللامركزية في اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة (خاطر، 2000م ، ص55).

ب/ النموذج التكيفي Adaptive type

يتفق هذا النموذج من التنمية مع النموذج السابق في أن برامج كل منهما تنبثق عن المستوى المركزي وأن الخلاف بينهما هو أن النموذج يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي واستثارة الجهود الذاتية، والاعتماد على المنظمات الشعبية، وقد سمى هذا النموذج التكيفي لأنه لا يتطلب هو الأمر في النموذج التكاملي استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم، ذلك لأن هذا النموذج يمكن أن ينفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية، كما يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم (الخواض ، مرجع سابق، ص44).

ج/ نموذج المشروع Project type

يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوفر فيها ظروف خاصة، ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين ومن أمثلة هذه النموذج مشرع الجزيرة ويتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية بعينها، في حين أن النموذج التكاملي يطبق على مستوي المجتمع ككل(الخواض ، مرجع سابق، ص49).

المبحث الثالث

معوقات تنمية المجتمع المحلي

ويمكن أن يظهر ذلك في عد الدقة في دراسة التكلفة لبرنامج التنمية، فيؤدي إلى زيادة التكلفة الفعلية عن التكلفة التقديرية ما يعوق أو يؤخر عملية لحين توفير التمويل اللازم، كما أن الإدارة السيئة لعمليات التنمية المجتمعية أدت إلى غياب الصيانة الدورية، فغياب التكامل والتعاون بين الهيئات والمنظمات المختلفة يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية والبشرية، ولذا يوصى بربط المنظمات غير الحكومية في المناطق المختلفة لمشاركة الخبرات الخاصة بجمع التبرعات وحملات التوعية، كما أن مشاركة المعلومات الخاصة بالمبادرات التي تتم من جانب هذه المنظمات أو غيرها، كذلك الأدوات التي يمكن استخدامها في عملية تنمية المجتمع يمكن أن تساعد على تلافي مساوئ الإدارة غير الواعية وتداخل اختصاصات الجهات المختلفة المعنية بعملية التنمية، ولذلك يعتبر وجود أشخاص من ذو الخبرة في التعامل مع الجهات المتعددة بالإضافة إلى المجتمع المحلي عامل فعال في نجاح عملية التنمية. (Turner, November 15PP.76-80)

تداخل اختصاصات الجهات المسئولة:

كما أن تداخل اختصاصات الجهات المسئولة عن منطقة معينة يؤخر تنفيذ عملية التنمية، خاصة بسبب تضارب القرارات وتعطيل البرنامج التنموي لحين الانتهاء من الحصول على موافقة الجهات المختصة، فيؤدي إلى طول الفترة المخصصة للبرنامج، وما يتبع ذلك من تغيرات اجتماعية من احتياجات وأولويات أفراد المجتمع وكذلك التكلفة للمواد والعمالة اللازمة لعملية التنمية.

اختلاف الأولويات:

إن برامج التنمية المجتمعية يجب أن تتبع من الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع المحلي، وطبقاً لأولوياتهم وأهدافهم، فإن تجاهل ذلك يؤدي إلى قصور الاستفادة من البرامج المنفذة، وكذلك عدم تفاعل المجتمع معها بل وحتى إهمالها وإحداث أضرار بما تم تنفيذه اعتراضاً على عدم الأخذ بآرائهم الفعلية، كما أن أولويات المجتمع تختلف وتتغير على مدى مراحل البرنامج التنموي، ولذا فإن تجاهل التغيرات يعود بالسلب على نتائج مشروع الارتقاء والجهود المبذولة فيه سواء مادياً أو بشرياً.

اختلاف الأهداف للجهات المشاركة:

هناك أيضاً اختلاف في الأهداف بين الجهات المشاركة مثل المنظمات غير الحكومية والهيئات الممولة، حيث تطلب الأخيرة وجود برنامج محدد ذي جدول زمني محدد والوصول إلى نتائج مرضية خلال الجدول الزمني، إلا أن عملية تنمية المجتمع المحلي لها ديناميكية

خاصة بها لا تقابل متطلبات الجهات الممولة فلذا تضر المنظمات غير الحكومية إلى تعجل النتائج الطبيعية لإحداث تنمية مستدامة ومن ثم النتائج جداولها.

ندرة البرامج الاجتماعية:

إن ندرة البرامج الاجتماعية تعتبر من أهم العقبات أمام استدامة مشروعات التنمية المجتمعية، فهذه البرامج هي التي تبنى وتطور المنظمات التي تقوم باستكمال قيادة عملية التنمية ومساعدة المجتمع على التنمية الذاتية.

كما أن للمجتمع المحلي عادات وتقاليد وثقافة خاصة به، ويأتي دور البرامج الاجتماعية لتغيير المعوق منها لعملية التنمية والاستفادة من الإيجابي منها في تقوية برامج وجهود التنمية،فمن خلال محو أمية الأفراد والاهتمام بالرعاية الصحية لهم ورفع الوعي البيئي لديهم وكذلك تنظيمهم، فيمكن زيادة فاعلية البرامج المقترحة ومدى تأثيرها على كل أفراد المجتمع وتأهيل أفراد المجتمع للقيام بأعمال تجلب لهم دخلاً من خلال التعليم أو التأهيل المهني أو المساهمة بقروض صغيرة للمشروعات المحلية. (خاطر، 2000م ، ص59).

غياب الدعم السياسي:

إن الدعم السياسي يأتي في إطار ما يعرف بالسياسة الاجتماعية التي تعمل على إتاحة الفرصة أمام المجتمع للاستمتاع بموارده وإشباع احتياجات أفراده، مما يؤدي إلى مشاركة المواطنين بكل مواردهم وإمكانياتهم في تنمية المجتمع وتقدمه، فالسياسة الاجتماعية هي النظم والبرامج والتشريعات التي تنظمها الدولة لإعادة توزيع الثروة والدخل في المجتمع بصورة غالباً ما يتوقع معها وصول المنافع الاقتصادية والاجتماعية إلى المواطنين بما يحقق العدالة في الانتقاء بموارد المجتمع، وبذلك تظهر أهمية الدعم السياسي في عملية تنمية المجتمعات المحلية وغيابه الذي يؤثر بالسلب عليها، فإن افتقار المحليات للدعم السياسي من حيث السلطات المخولة لها يجل دورها في عملية التنمية هامشي.

في حين أنها يمكن أن تقوم المحليات بدور بارز بهذه العملية وذلك لقربها من المجتمع المحلي ومعرفتها باحتياجات التنمية الحقيقية، كما أن قلة الدعم السياسي لعمليات تمكين المجتمع تؤثر على الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع المحلي والجهات الحكومية المسئولة،حيث أن تمكين المجتمع من تكوين منظمات تعبر عن ثقافته واحتياجاته الخاصة وتساهم في اتخاذ القرارات المصيرية حياله، فيحتاج إلى دعم سياسي من جانب الحكومة فهو يتطلب منها إدارة المحليات واتخاذ القرار، وبذلك يمكن تطبيق مفهوم تنمية المجتمعات تطبيقاً كاملاً من أجل الارتقاء بالمجتمع المحلي مادياً ومعنوياً.

كما تحتاج الجهات الممولة لدعم الجهات الحكومية في صورة حوافز من أي نوع لمشاركتها في عملية التنمية.

المشاركة:

المفهوم اللغوي لمشاركة المجتمع المحلي سواء في اللغة العربية أو اللغة الإنجليزية، فهو مفهوم مكون من ثلاثة مفردات (المشاركة ، المجتمع ، المحلي)، ومن ثم فإنه لكي يمكن

تحليل هذا المفهوم يجب أولاً فهم واستقراء هذه المفردات الثلاثة كل على حدى: (OSU, extension, USA.2001.)

المفهوم اللغو لمفهوم مشاركة المجتمع المحلي في اللغة العربية:

تعريف المشاركة في اللغة العربية: إنها مصدر للفعل شارك، ومن أصل الفعل شرك، وشارك: أي كان شريكاً في الشيء ويقال فلان يشارك في الشيء أي أنه له نصيب فيه، أي أن المشاركة لغوياً تعني اشتراك مجموعة الناس في شيء ما.

يعرف المجتمع في اللغة العربية: أن اسم الفعل اجتمع أي انضم القوم بعضهم إلى بعض والمحلي صفة تعبر عن المكان من الفعل حل أي أقام في المكان ومل الشيء هو أصل مكان الشيء أي أن المجتمع المحلي لغوياً يعني مجموعة من الناس المنضمة بعضهم أغلى بعض في أصل مكان واحد.

فالمشاركة طريق لاسترداد بعض الحقوق التي سلبتها بعض القوى.

وبالنسبة لكرستوفر فيري أن الفرد هو العنصر الرئيسي والفعال في العملية التصميمية، وأن الطاقات البشرية هي أفضل الموارد المحلية التي يمكن استغلالها، ولذا يرى أن دور المستعمل يكون على مستويين، مستوى المشروع ومستوى الوحدة السكنية فبالنسبة لمستوى المشروع، فتكون مشاركته في تحديد أماكن الخدمات وشبكات الطرق والمرافق وأيضاً طريقة تجميع الوحدات، ويتم ذلك عن طريق استمارة رغبات يملؤها المستعمل،وبالنسبة لمستوى الوحدة السكنية فيشارك المستعمل في تحديد الفراغات الداخلية وتعديل الفتحات وممارسة أنواع نشاط معينة طبقاً لرغباته وأولوياته.

ومثله يرى كامينوس أن المشاركة توفر الموارد البشرية التي تحقق أقصى كفاءة، فيكون الفرد عنصراً فعالاً في دورة الحياة، ويظهر هذا جلياً في مجهودات الفقراء لمساعدة أنفسهم في مواجهة الظروف السكنية المتدهورة والإمكانيات المحدودة، كما في مناطق الإسكان العشوائي التي تعتمد على جهود الأفراد، إلا أنه يرى أن دور المستعمل في عملية التنمية ينحصر فيما هو فوق الأرض مثل (الخدمات والأنشطة المختلفة من إسكان وأنشطة ترفيهية وتجارية وكذلك عناصر الحركة والمواصلات)، ويمثل دور الحكومة فيما هو تحت الأرض من بينه أساسية وكذلك عناصر الحركة والمواصلات، ويتمثل دور الحكومة فيما هو تحت الأرض من بنية أساسية وكذلك عناصر الإضاءة والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية (Blackman, London, 1995.).

فبالنسبة للحكومة، المشاركة هي المساهمة من جانب الأهالي في برامج التنمية المقدمة، بينما يرى الأهالي أنها المشاركة الفعلية في مراحل التنمية المختلفة، فهذا الفرق بين المشاركة الشكلية، حيث تقوم الحكومة بوضع برنامج التنمية ثم تحاول إقناع الأهالي بأهميته بالنسبة لهم والمشاركة الحقيقية حيث تكون مشاركة الأهالي مشاركة واعية بهدف تنمية المجتمع. (abd Elghany, 1995).

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث توضيح الإجراءات ،الطرق والأساليب المستخدمة في البحث الميدانية وتحليل بياناتها واستخراج نتائجها.

منهج البحث :

اعتمدت البحث المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات المتعلقة بالبحث من ثم تحليلها وتفسيرها واسنخلاص النتائج كما يستفاد من هذا المنهج الوقوف الأثر التنموي الذي تحدثه شركات النفط بالمنطقة وأيضا يساعد هذا المنهج في ربط ماضي المنطقة التنموي بحاضرها .

أدوات جمع البيانات:

استخدم الباحث في هذه البحث عدةأدوات مثل الاستيبان والمقابلة والملاحظة لجمع البيانات بمنطقة البحث .

مجتمع البحث :

المستهدف بالبحث هم الفئة العمرية من 18 فما فوق من افراد المجتمع المحلي بمنطقةفلوج الواقعة بمقاطعة ملوط ولاية أعالي النيل سابقا وشرق النيل حاليا باعتبارها المنطقة المستهدفة لإجراء هذه البحث ، نسبة لتركز معظم شركات النفط في منطقة فلوج، يمثل مجتمع البحث مجموعة الوحدات التي تم اختيار العينة منها في منطقة فلوج والبالغ عددها 3000 فرد يمثلون مجموعة المفردات التي تم سحب العينة منها بالفعل.

عينة البحث :

هي جزء من المجتمع يختار بطريقة علمية محددة للحكم على المجتمع بمنطقة البحث – فلوج– ، وهو نموذج يشمل جانباً أو جزءا من المجتمع الأصلي المعني بالبحث تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصل خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات ويجرى اختيارها من المجتمع الإحصائي وفق قواعد خاصة لكي تمثل المجتمع تمثيلا صحيحاً.

تم اختيار 341 والذي يقابل في الجدول حسب القانون 3000 فرد بطريقة عشوائية من مجتمع البحث الذي يبلغ (341) والذي يعتبر من حجم العينة .

استخدمت المعادلة التالية لحساب حجم العينة : $8 = \frac{z2}{j2} * jeff$ وقــد قســمت منطقة فلوج إلى أربعة مناطق:

الحي	عدد الأفراد	حجم العينة
الأول (مربع 1)	1.000	113
الثاني (مربع 2)	850	97
الثالث (مربع 3)	550	63
الرابع (مربع 4)	600	68
المجموع	3000	341

لقد تم التوصل إلى هذه النتيجة باستخدم المعادلة أدناه حسب القانون

نسبةعدد افراد العينة من الحي =

$$\frac{\text{عدد الأفراد بالحي}}{\text{الحجم الكلي للمجتمع}} \times 100$$

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المحور الأول: البيانات الاساسية :

جدول رقم (1)

توزيع العينة حسب النوع

البيان	التكرار	النسبة%
ذكر	300	88.0
أنثى	41	12.0
المجموع	341	100

المصدر: البحث الميدانية للباحث 2019م

يوضح الجدول رقم (1) ان 88% من العينة ذكور ونسبة 12% أناث ويلاحظ ارتفاع نسبة الذكور على الإناث وذلك لأن مجتمع البحث يمثله رب الاسرة والمجتمع ذكوري يرى الباحث أن نسبة الذكور المرتفعة سببها أنهم متعلمون أكثر من النساء في منطقة فلوج.

شكل رقم (1)

توزيع العينة حسب النوع

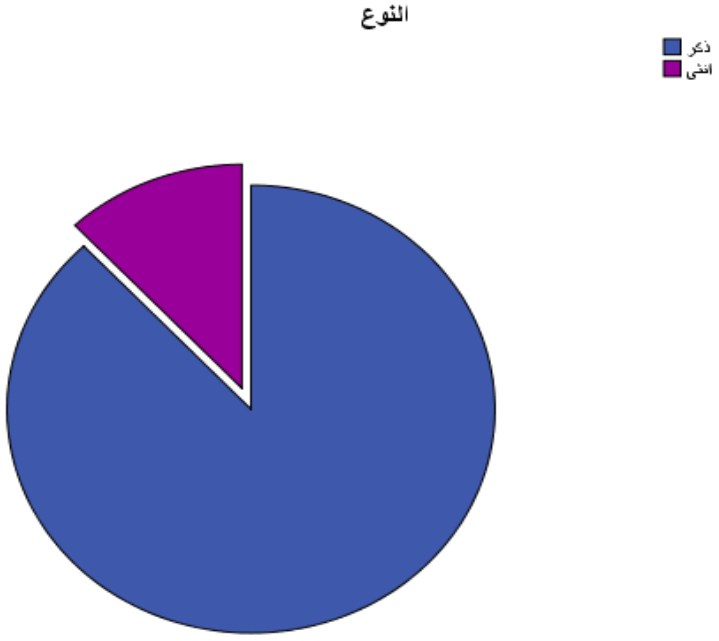

جدول رقم (2)
توزيع العينة حسب العمر

البيان	التكرار	النسبة
18-25	53	15.5
26-35	228	66.9
36-45	47	13.8
46-50	13	3.8
المجموع	341	100

المصدر: البحث الميدانية للباحث 2019م

يوضح الجدول رقم (2) أن 66.9% من المبحوثين تتراوح أعمارهم من 26-35 سنة وأن 18 – 25 سنة نسبتهم 15.5% ، وأن الذين أعمارهم 36 – 45 سنة نسبتهم 13.8% ، أما الذين أعمارهم تتراوح ما بين 50 فما فوق نسبتهم 3.8% وهي النسبة الأقل .ويلاحظ أن الشباب يشكلون الغالبية العظمي لأن أكثرهم استفادوا من تعليم الأساس .

شكل رقم (2)
توزيع العينة حسب العمر

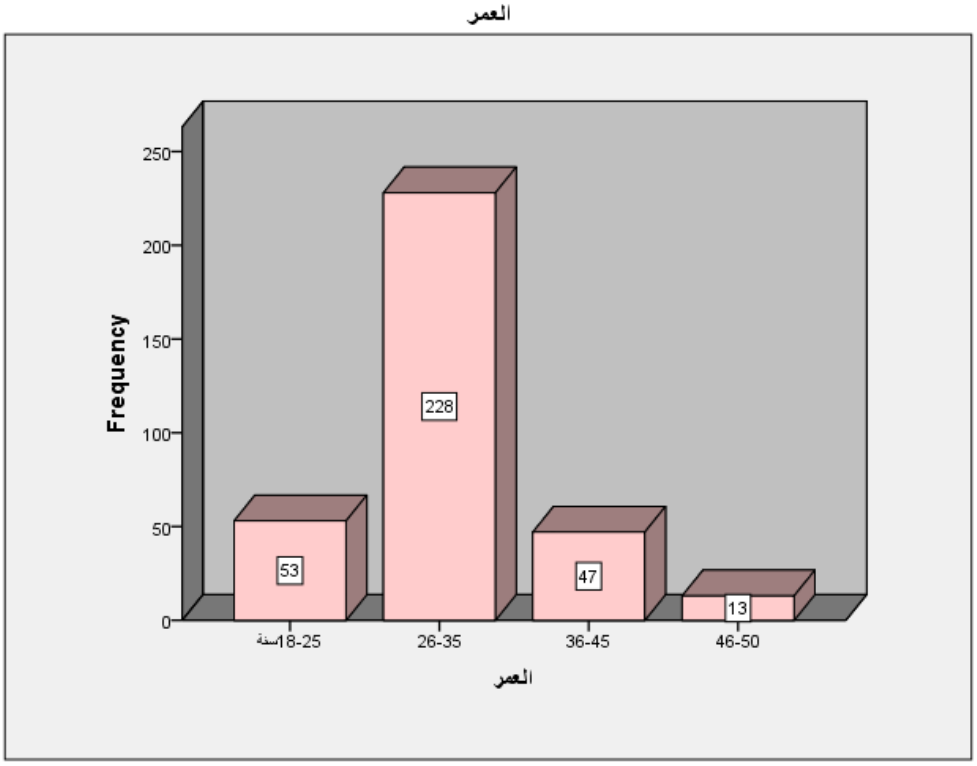

جدول رقم (3)

توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

البيان	التكرار	النسبة
غيرمتعلم	29	8.5
ابتدائي	167	49.0
جامعي	139	40.8
دبلومعالي	6	1.8
المجموع	341	100

المصدر: البحث الميدانية للباحث 2019م

يوضح الجدول رقم (3) أن 167 من المبحوثين مستواهم التعليمي ابتدائي بنسبة 49% يليها المستوى التعليمي الجامعي بنسبة 40.8% ثم يليها غير متعلم بنسبة 8.5% ثم يليها دبلوم عالي بنسبة 1.8% يلاحظ الباحث أن النسبة الأعلى من المبحوثين هم الذين في مرحلة التعليم الابتدائي.

في مقابلة أجراها الباحث مع مدير التنمية (نيوك فديت) أكد بان غالبية الذين درسوا الجامعات في (ماليزيا – مصر – السودان) كانت البحث في برنامج المسئولية الاجتماعية بتدريب الشباب في مجال البترول والمهن الصناعية الأخري.

شكل رقم (3)

توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

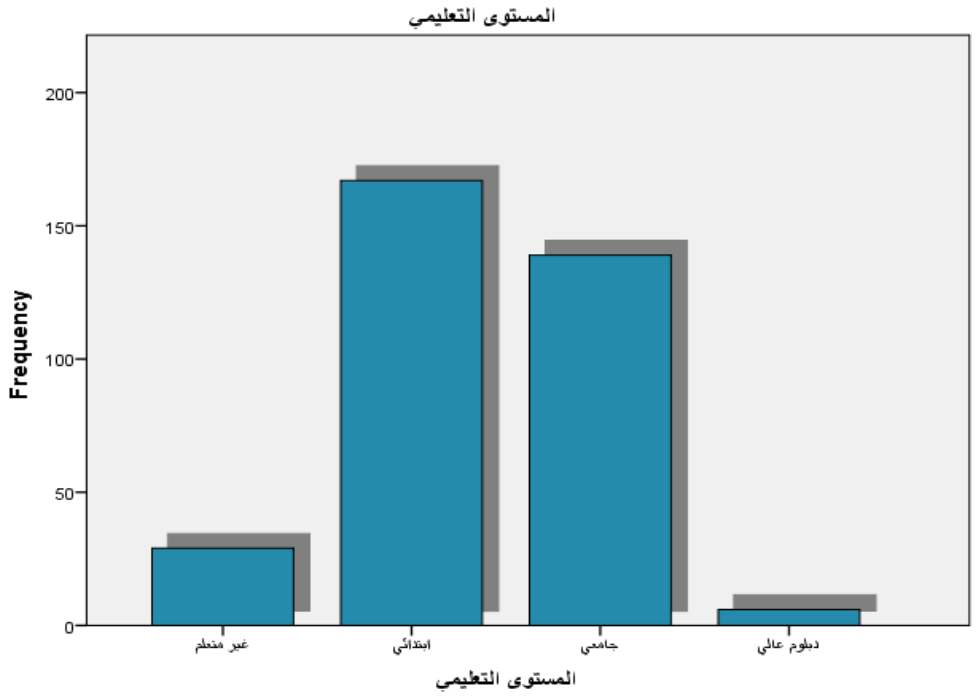

جدول رقم (4)

توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

البيان	التكرار	النسبة
أعزب	107	31.4
متزوج	233	68.3
ارمل	1	.3
المجموع	341	100

المصدر: البحث الميدانية للباحث 2019م

الجدول رقم (4) يوضح ان 68.3% من العينة متــزوجين ونســبة 31.4 % أعــزب ونسبة 0.3% أرمل وهي النسبة الأقل .

يلاحظ أن ارتفاع نسبة المتزوجين لأن عادات وتقاليد الدينكا في منطقة فلوج يتــزوج الشخص أكثر من 5 نساء إضافة لبعض الزيجات المتوارث عليها مثــل زواج الأخ لأخيــه وزواج المرأة بالمرأة لابنه المتوفى ويسمى هذا النوع من الزواج (توم) كون أنه توفى ولــم يتزوج . وزواج الابن الأكبر لزوجة والده المتوفى .

شكل رقم (4)

توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

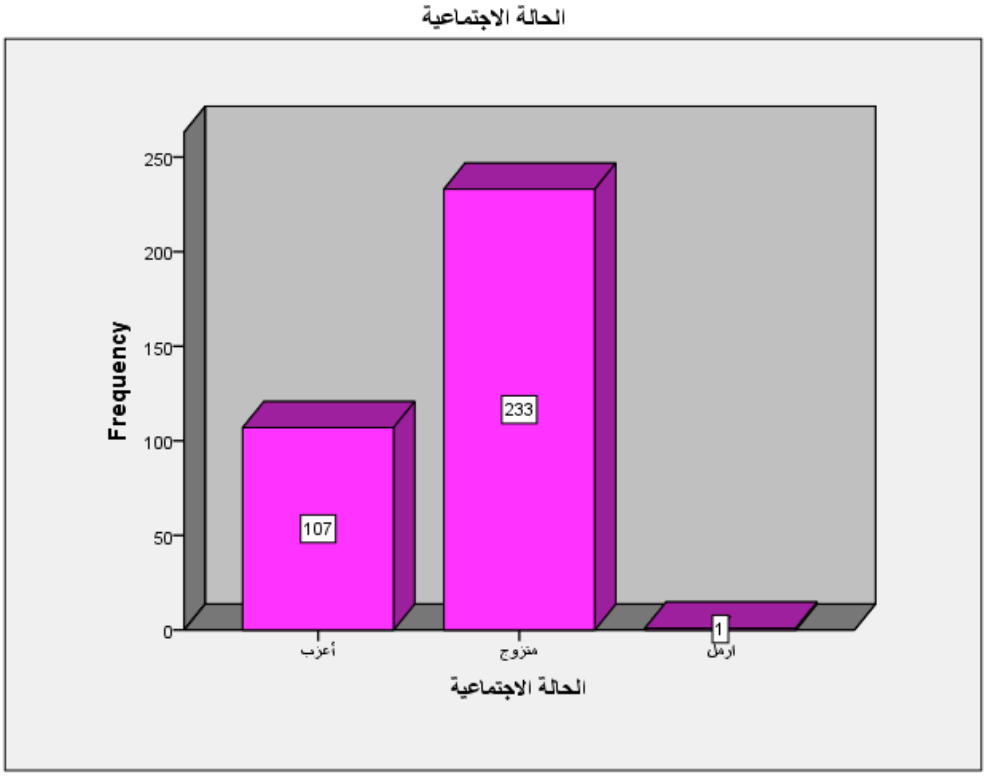

جدول رقم (5)
توزيع العينة حسب المهنة

البيان	التكرار	النسبة
مزارع	116	34.0
موظف	102	29.9
تاجر	18	5.3
أعمالحرة	105	30.8
المجموع	341	100

المصدر: البحث الميدانية للباحث 2019م

يوضح الجدول رقم (5) ان 34% من المبحوثين مزارعين ويليها 29.9% موظف ثم 5.3% تاجر ثم يليها أعمال حرة نسبة 30.8%.

يلاحظ الباحث من خلال الجدول والشكل أعلاه أن غالبية المبحوثين مزارعين حيث استفادوا من برامج التمويل بمنطقة فلوج .

شكل رقم (5)
توزيع العينة حسب المهنة

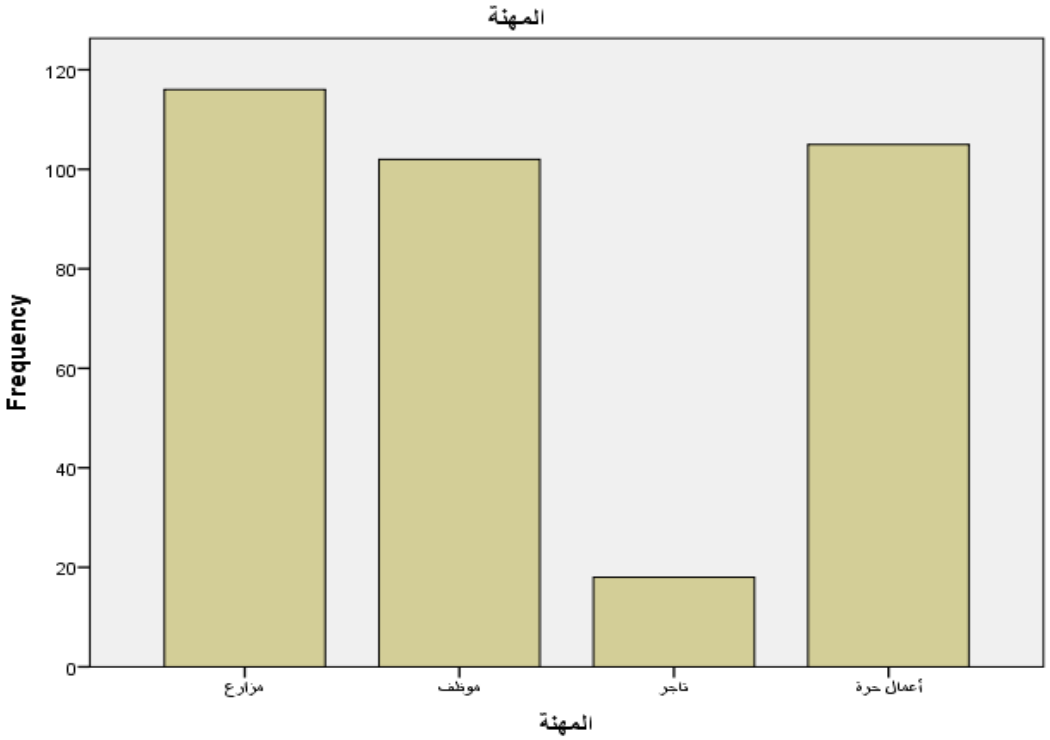

2-اختبار كاي تربيع لمحاور البحث

المحور الثاني : الدور الاجتماعي لبرامج المسئولية الاجتماعية:

جدول رقم (6)

المشكلات التعليمية التي تواجه افراد المجتمع قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
قلة مدارس تعليم الاساس	46	13.5	68.2	-22.2
عدم وجود مدارس ثانوية	6	1.8	68.2	-62.2
تدهور البيئة المدرسية	54	15.8	68.2	-14.2
عدم توفرمعينات البحث	217	63.6	68.2	148.8
كلما ذكر	18	5.3	68.2	-50.2
قيمة كاي تربيع 428.516		درجة الحرية (4)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (6) هنالك مشكلات تعليمية كانت تواجه افراد مجتمع البحث قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط تمثلت في عدم توفر معينات البحث حيث أكد ذلك 63.6% من العينة بفروقات تكرارية 148.8 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 428.516 عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يلاحظ تدرج المشكلات التعليمية في منطقة فلوج حيث نسبة 63.6 % هي النسبة الأكبر بعدم وجود معينات دراسة لإجلاس التلاميذ وقلة المدارس في السابق، حيث كان المجتمع كثيراً ما يعاني من المشكلات التعليمية ولا ننسى أن المجتمع رعوي والاهتمام بالتعليم كان قليلاً آنذاك.

جدول رقم (7)

دور شركات النفط فيت حسين التعليم بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
إنشاء مدارس	14	4.1	56.0	-42.0-
صيانة مدارس	12	3.6	56.0	-49.0-
تحسي نوضع المعلم المادي	6	1.8	56.0	-50.0-
توفير إعانات مدرسية	27	7.9	56.0	-29.0-
توفير معدات إجلاس طلاب	67	19.6	56.0	11.0
كلماذكر	215	63.0	56.0	159.0
قيمة كاي تربيع 587.643		درجة الحرية (5)		مستوى المعنوية (.000)

يتضح من الجدول رقم (7) 63% من العينة المبحوثة أكدأن دورشركات النفط في تحسين التعليم بمنطقة فلوج تمثل في كل ماذكر بفروقات تكرارية 159 وهي فـــروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 587.643 عند درجة حرية 5 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يلاحظ أن كل ما ذكر من المشكلات التعليمية قامت شركات البترول بمعالجتها حسب برامج المسئولية الاجتماعية والمندرجة تحت ميزانية التنمية السنوية في مقابلة مع (أجينـــق دينق أجين) عمدة سابق بمنطقة فلوج وفي سؤال ما دور شركات البترول في تحسين التعليم أكد أن شركات البترول شيدت بعض مدراس الأساس ووفرت الإجلاس والملابس وصـــيانة المدارس القديمة .

جدول رقم (8)

المشكلات الصحية التي تواجها فرادالمجتمع قبل قيام مشروعات المسئوليةالاجتماعية لشركات النفط

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
عدم وجود مراكز صحية ومستشفيات	21	6.2	68.2	-47.2-
نقص الكوادر الطبية	57	16.7	68.2	-11.2-
تدني المستوى الصحي وانتشار الامراض	20	5.9	68.2	-48.2-
عدم توفر العلاج	2	.6	68.2	-66.2-
كلما ذكر	241	70.7	68.2	172.8
قيمة كاي تربيع 570.657		درجة الحرية (4)	مستوى المعنوية (.000)	

يوضح الجدول رقم (8) أن المشكلات الصحية التي تواجه افراد المجتمع قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط في كل ماذكر حيث أكد ذلك 70.7% من العينة بفروقات تكرارية 172.8 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 570.657 عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يلاحظ أن كل هذه المشكلات التي كانت موجودة قبل انشاء شركات النفط بمنطقة فلوج وهي تتمثل في 16.7% نقص الكوادر و6.2% قلة المراكز الصحية والمستشفيات ونسبة 5.9% تدني المستوى الصحي وانتشار الأمراض و0.6 % بعدم توفر العلاج ولكن لقد أجاب 70.6% من المبحوثين إن هذه المشكلات كانت موجودة بنسبة متفاوتة وبدأت شركات البترول بمعلجتها باعطاء كل مشكلة حسب الاولوية والضرورة من ميزانياتها

جدول رقم (9)

دور شركات النفط في تحسين المستوى الصحي بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
إنشاء مراكز ومستشفيات صحية	19	5.6	85.3	-66.3-
توفير العلاج	1	.3	85.3	-84.3-
تنظيم الحملات الصحية	40	11.7	85.3	-45.3-
كلما ذكر	281	82.4	85.3	195.8
قيمة كاي تربيع 608.243		درجة الحرية (3)		مستوى المعنوية (.000)

من الجدول رقم (9) أكد 82.4% من العينة أن دورشركات النفط في تحسين المستوى الصحي بمنطقة فلوج تمثل في كل ماذكر وذلك بفروقات تكرارية 195.8 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 608.243 عند درجة حرية 3 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يلاحظ أن شركات البترول قامت بتحسين المستوى الصحي بعدة نشاطات تمثلت في الحملات الصحية وإنشاء مراكز ومستشفيات 5.6% ثم وفرت العلاج بنسبة 0.3% وكل هذه وكل هذه المعالجات ضمن برامج المسئولية الاجتماعيه وذلك لان وجود شركات البترول بمنطقة فلوج ادى لظهور امراض لم تكن موجودة من قبل (انظر التقرير المرفق في الملاحق) من مسشتفي الصداقة الصيني بمنطقة فلوج يوضح الأمراض التي سببتها تلوث البيئة .

جدول رقم (10)

نوع مشاكل المياه التي كانت تواجه سكان منطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
عدم توفر مياه شرب صالحة	40	11.7	85.3	-45.3-
بعد مناطق المياه من المساكن	51	15.0	85.3	-34.3-
تلوث المياه	8	2.3	85.3	-77.3-
كلما ذكر	242	71.0	85.3	156.8
قيمة كاي تربيع 395.997		درجة الحرية (3)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (10) نوع مشاكل المياه التي كانت تواجه سكان منطقة فلوج قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط وتمثلت في كل ماذكر حيث أكد ذلك 71% من العينة بفروقات تكرارية 156.8 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع 395.997 عند درجة حرية 3 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

تواجه هذه المشكلات سكان منطقة فلوج حيث أجابوا المبحوثين على التوالي حسب أحجام المشاكل فنجد بعد مناطق المياه 15% علاوة على عدم توفرها 11.7%

جدول رقم (11)

دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة مشكلات المياه بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
تركيب محطة مياه	91	26.7	68.2	22.8
حفرآبار	28	8.2	68.2	-40.2-
توصيل شبكات	44	12.9	68.2	-24.2-
توفيرمحطات تزويد المياه	20	5.9	68.2	-48.2-
كلماذكر	158	46.3	68.2	89.8
قيمة كاي تربيع 192.211		درجة الحرية (4)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (11) دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة مشكلات المياه بمنطقة فلوج.

تمثلت في كل ماذكر حيث أكد ذلك 46.3% من العينة بفروقات تكرارية 89وهـــي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 192.211عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يلاحظ أن كل المبحوثين أجابوا كل ما ذكر وقد قامت شـــركات البتـــرول بالمنطقـــة بتضمين مشكلة المياه في برامج المسئولية الاجتماعية لمعالجة هذه المشكلة و لذلك نجـــدها قامت بتنفيذها بصورة متفاوتة فنجد مثلاً على التوالي 26.7% تركيب محطـــات و12.9% توصيل شبكات وخطوط داخل الأحياء و8.2% حفر آبار في بعض الأحيان وتزويد محطات المياه بنسبة 5.2%.

جدول رقم (12)

ساهمت شركات النفط في توفير خدمات الكهرباء بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
نعم	74	21.7	170.5	-96.5-
لا	267	78.3	170.5	96.5
قيمة كاي تربيع 109.235		درجة الحرية (1)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (12) أن**78.3%** من العينةأكد أن شركاتالنفط لم تساهم في توفير خدمات الكهرباء بمنطقة فلوج بفروقات تكرارية 96.5 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 109.235 عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يلاحظ 78.3% من المبحوثين أكدوا أن شركات البترول بالمنطقة لم توفر خدمات الكهرباء والذين أجابوا بنعم 21.7% ويؤكد ذلك أن شركات البترول لم تضمن في برامجها مد الكهرباء لقرى منطقة فلوج يعود ذلك أن البنية التحتية للمنطقة تفتقر مباني ثابتة.

المحور الثالث :الاقتصادي

جدول رقم (13)

المشكلات الاقتصادية التي تواجه افراد المجتمع قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
الفقر	115	33.7	85.3	29.8
البطالة	93	27.3	85.3	7.8
تدني مستوى المعيشة	70	20.5	85.3	-15.3-
تدني مستوى دخل الفرد	63	18.5	85.3	-22.3-
قيمة كاي تربيع 19.622		درجة الحرية (3)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (13) أن المشكلات الاقتصادية التي تواجه افراد المجتمع قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط تمثلت في الفقر حيث أكد ذلك 33.7% من العينة بفروقات تكرارية 29.8 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 19.622 عند درجة حرية 3 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يلاحظ أن نسبة البطالة 27.3% أدي إلى تدني مستوى المعيشة بنسبة 20.5% وتدني مستوى دخل الفرد كل هذه المشاكل مجتمعة أدت إلى ارتفاع نسبة الفقر بمنطقة فلوج (ولاية أعالي النيل) إضافة إلى ذلك أن المنطقة كانت محور صراع الحركة الشعبية مع الحكومة آنذاك وفي مقابلة مع السيد (نيوك فديت) مسئول عمليات التنمية أكد أن شركات البترول لم تهتم بحل المشكلات في مناطق البترول آنذاك نظراً باعتقاد أنها مناطق مأهولة وخالية من السكان وتعتبر مناطق عمليات وحرب .

جدول رقم (14)

دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في تقليل الفقر بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
تقديم مساعدات مادية	120	35.2	85.3	34.8
تقديم مساعدات عينية	20	5.9	85.3	-65.3-
حصرودعم الاسر الفقيرة	103	30.2	85.3	17.8
مشروعات تنموية صغيرة	98	28.7	85.3	12.8
قيمة كاي تربيع 69.710		درجة الحرية (3)		مستوى المعنوية (.000)

يتضح من الجدول رقم (14) دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في تقليل الفقر بمنطقة فلوج تمثل تقديم مساعدات مادية حيث أكد ذلك 35.2% من العينة بفروقات تكرارية 34.8 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 69.710 عند درجة حرية 3 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

لتقليل الفقر فإن برامج المسئولية الاجتماعية قامت بتقديم مساعدات مادية بنسبة 32.2% ومساعدات عينية 5.9% وحصرالأسر الفقيرة لتقديم الدعم لهم بنسبة 30.2% ، كل هذه جهود بذلتها مشروعات المسئولية الاجتماعية لتحقيق عمل مشروعات تنموية صغيرة بنسبة 28.7% كتمليك طواحين وتوزيعها لبعض الأسر وعمل جمعيات تعاونية زراعية مشتركة توزع لهم الآلات الزراعية.

جدول رقم (15)

دور مشروعات المسئولية الاجتماعية في تخفيف البطالة بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
فتح فرص عمل	200	58.7	113.7	86.3
تدريب افراد المجتمع المحلي للعمل	64	18.8	113.7	-49.7-
إنعاش السوق المحلي	77	22.6	113.7	-36.7-
قيمة كاي تربيع 99.103		درجة الحرية (2)		مستوى المعنوية (.000)

من الجدول رقم (15) تمثل دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في تخفيف البطالة بمنطقة فلوج في فتح فرص عمل بنسبة ذلك 58.7% من العينة بفروقات تكرارية 86.3 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 99.103 عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يلاحظ الباحث 58.7% من المبحوثين أكدوا أن سياسات المسئولية الاجتماعية بأن يكون النسبة الأكبر من العاملين في البترول في مناطق فلوج وادى ذلك إلى انعاش السوق المحلي بنسبة 22.6% وارتفاع دخول الأفراد مما انعش الحركة التجارية خاصة التجار الذين ياتون من مناطق مختلفة لممارسة التجارة كما قامت شركات البترول في بتنفيذ البرامج التي تعالج تدريب البطالة بنسبة 18.8% لرفع قدراتهم واكتساب خبرات تساعدهم في الدخول لسوق العمل.

جدول رقم (16)

دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في رفع مستوى دخل الفرد بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
فتح فرص عمل لعمالة المحلية	176	51.6	113.7	62.3
توفير تراكترات في الموسم الزراعي	164	48.1	113.7	50.3
فتح جمعيات تعاونية	1	.3	113.7	-112.7-
قيمة كاي تربيع 168.147		درجة الحرية (2)		مستوى المعنوية (.000)

من الجدول رقم (16) تمثل دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في رفع مستوى دخل الفرد بمنطقة فلوج في فتح فرص عمل للعمالة المحلية بنسبة ذلك 51.6% من العينة بفروقات تكرارية 62.3 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 168.147عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يلاحظ أن فتح فرص العمل بلغت بنسبة 51.6% حيث قامت شركات البترول ببرامج المسئولية الاجتماعية بتوفير تركترات بنسبة 43.1% مما ساعد بعض الشرائح المجتمع من ممارسة الزراعة بصورة حديثة والانتقال بالزراعة عن طريق الآلة حيث نجد الزراعة كانت في شكل جمعيات وكل هذه الإجراءات لرفع مستوى دخل الفرد.

جدول رقم (17)

ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية في برامج تمويل أصغر بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
نعم	116	34.0	170.5	-54.5-
لا	225	66.0	170.5	54.5
قيمة كاي تربيع 228.510		درجة الحرية (1)	مستوى المعنوية (.000)	

من الجدول رقم (17) يتضح أن 66%أنمشروعاتالمسئوليةالاجتماعية لم تساهم في برامج تمويل أصغر بمنطقة فلوج بفروقات تكرارية 45.5 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 228.510 عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

برامج المسئولية الاجتماعية تولي الاهتمام بالتمويل الأصغر وهذا اتضح جلياً من خلال البحث الميدانية فنجد أن 66% من المبحوثين أجابوا بان شركات البترول لم تهتم بتوزيع مساعدات عينية ومادية أكثر منها بإقامة مشروعات صغيرة ولذلك كان التمويل الأصغر بمنطقة فلوج بنسبة 34%.

جدول رقم (18)

نوع المشروعات التي تم تمويلها

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
زراعية	74	21.7	38.7	35.3
تجارية	6	1.8	38.7	-32.7-
خدمية	36	10.6	38.7	-2.7-
قيمة كاي تربيع 34.842		درجة الحرية (2)	مستوى المعنوية (.000)	

يوضح الجدول رقم (18) نوع المشروعات التي تم تمويلها مشاريع زراعية بنسبة 21.7%بفروقات تكرارية 35.3 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 34.842عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يلاحظ الباحث أن المشروعات التي كانت تقدمها برامج المسئولية الاجتماعية والزراعية بنسبة 21.7% لأن طبيعة المنطقة زراعية والغالبية العظمي مزارعين بمنطقة فلوج لذلك جاءت الخدمات متدرجة حسب الأهمية بالنسبة لسكان المنطقة مثلاً خدمية 10.6% تجارية 1.8% والأخير في شكل تمليك أكشاك صغيرة .

جدول رقم (19)

تقوم مشروعات المسئولية الاجتماعية بتوفير معدات زراعية بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
نعم	236	69.2	170.5	65.5
لا	105	30.8	170.5	-65.5-
قيمة كاي تربيع 60.069		درجة الحرية 1	مستوى المعنوية (.000)	

يوضح الجدول رقم (20) أنمشروعاتالمسئوليةالاجتماعية تقوم بتوفير معدات زراعية بمنطقة فلوج حيث أكد ذلك 69.2% من العينة بفروقات تكرارية 65.5 وهي فـــروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 60.069 عند درجة حرية 1 ومســـتوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يلاحظ من البحث أن معظم سكان منطقة فلوج من شرائح المزارعين والرعاة فأقرب وسيلة لرفع قدراتهم قامت برامج المسئولية الاجتماعية بتوفير تركترات بنســبة 69.2% إلا أن بعض المبحوثين أجابوا بعدم توفر التركرات لهم بنسبة 30.8% وهذه نســبة ضـــيئلة لا يؤخذ بها .

جدول رقم (20)

نوع المعدات الزراعية التي توفرها مشروعات المسئولية الاجتماعية

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
توفير تركترات للعمل الزراعي	212	62.2	118.0	94.0
توفير معدات لصيدالاسماك	24	7.0	118.0	-94.0-
قيمة كاي تربيع 50.326		درجة الحرية (1)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (20) نوع المعدات الزراعية التي توفرها مشروعات المسئولية الاجتماعية تمثلت في توفير تركترات للعمل الزراعي حيث أكد ذلك62.2% من العينة بفروقات تكرارية 94 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 50.326 عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

تعتبر الزراعة الحرفة الرئيسية بمنطقة البحث و يلاحظ الباحث من خلال هذا الجدول أن برامج المسئولية الاجتماعية قام بتوفير تركترات بنسبة 62.2% بينما بالنسبة لتوفير معدات الصيد – صيد الأسماك – كمرحلة ثانية بنسبة 7% وهذا يدل على أن مجتمع فلوج زراعي بشقيه الحيواني والنباتي .

المحور الرابع :البيئي

جدول رقم (21)

المشكلات البيئية التي تواجه المنطقة قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
التلوث البيئي	222	65.1	85.3	136.8
مخلفات صناعية	19	5.6	85.3	-66.3-
مخلفات خدمية	2	.6	85.3	-83.3-
مخلفات الحيوان والانسان	98	28.7	85.3	12.8
قيمة كاي تربيع 149.763		درجة الحرية 3		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (21) 65.1% من العينة يرى أن المشكلات البيئية التي تواجه المنطقة قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط بمنطقة فلوج تمثلت في التلوث البيئي بفروقات تكرارية 136.8 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 149.763 عند درجة حرية 3 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

التلوث البيئي كان موجود بمنطقة البحث قبل وقيام شركات البترول حيث تمثلت المشكلات البيئية في ارتفاع درجة الحرارة وكثرة الأمطار (مقابلة مع عمدة فلوج (أجينق دينق أجينق) بدأ التلوث الحقيقي يظهر بعد قيام شركات البترول بالمنطقة نتيجة لتراكم المخلفات الصناعية البترولية واستخراج البترول أدي إلى تلف الأراضي الزراعية والتربة وفقدان الأشجار وحيوانات كثيرة قرضت بسبب المياه الملوثة .

جدول رقم (22)

دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة مشكلات التلوث البيئي بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
نظافة البيئة	47	13.8	85.0	-38.0-
حفر برك لتنقية المياه الملوثة	71	20.8	85.0	-14.0-
حملات اصحاح البيئة	30	8.8	85.0	-56.0-
توعية المواطنين بأهميةالاصحاح البيئي	193	56.6	85.0	108.0
قيمة كاي تربيع 354.050		درجة الحرية (3)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (23) دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة مشكلات التلوث البيئي بمنطقة فلوج يتمثل فيتوعية المواطنين بأهمية الاصحاح البيئي حيث أكد ذلك 56.6% من العينة بفروقات تكرارية 108 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع 354.050 عند درجة حرية 3 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

من إجابات المبحوثين ويلاحظ الباحث حفر ابار المياه بنسبة 20.8% وتمثل النسبة ضئيلة بالنسبة للبرك الموجودة في المنطقة حتى الإجراءات التي اتبعت بنسبة 13.8% واصحاح بيئة 8.8% يرى الباحث أن كل هذه الإجراءات لم تفى بمعالجة موضوع البيئة بمنطقة البحث .

جدول رقم (23)

دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة الغازات النافذة من النفط الخام

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
توفير معدات حماية للعاملين	93	27.3	170.5	-77.5-
تحديد فترة زمنية لعمل العاملين داخل مناطق إنتاج البترول	248	72.7	170.5	77.5
قيمة كاي تربيع 70.455		درجة الحرية (1)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (23) دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة الغازات النافذة من النفط الخام تمثل في تحديد فترة زمنية لعمل العاملين داخل مناطق إنتاج البتـــرول حيث أكد ذلك 72.7% من العينة بفروقات تكرارية 77.5 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 70.455 عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

مناطق البترول موبوأة بغازات تعيق حركة الإنسان وخاصة المهندسين الذين يعملون في الآبار مباشرة فلذلك أجاب 72.7% من المبحوثين بان تحديد فتـــرة الإقامـــة بمنـــاطق البترول وذلك حسب قانون البترول بالإضافة إلى توفير أجهزة لكشف الغازات في الجسم التي تغطي نسبة 27.3% .

جدول رقم (24)

دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة مشكلة الحرائق بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
توفير عربات إطفاء	105	30.8	85.3	19.8
توفير معدات الاطفاء والسلامة	8	2.3	85.3	-77.3-
تدري بافراد المجتمع المحلي لحماية المنطقة مان لحرائق	227	66.6	85.3	141.8
اقامة حملات توعوية من اخطار الحريق الجائر	1	.3	85.3	-84.3-
قيمة كاي تربيع 393.534		درجة الحرية (3)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (24) دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة مشكلة الحرائق بمنطقة فلوج تمثلت في تدريب افراد المجتمع المحلي لحماية المنطقة من الحرائق حيث أكد ذلك 66.6% من العينة بفروقات تكرارية 148.8 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 393.534 عند درجة حرية 3 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

لاحظ الباحث من خلال وجوده في المنطقة أن الحرائق بالمنطقة تحرق مزارع المواطنين حيث يصادف موسم حصاد المحاصيل وأحياناً تؤدي إلى حرق منازل لأن معظم المنازل من المواد المحلية ، فقامت برامج المسئولية الاجتماعية بتوفير عربات إطفاء بنسبة 30.8% معدات اطفاء بنسبة 2.3% وقاموا بحملات توعية ضد الحرائق بنسبة 3% وذلك كانت النسبة الأكبر من المبحوثين أجابوا على حتمية التدريب وكيفية إطفاء الحرائق 66.6%.

جدول رقم (25)

دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في التخلص من النفايات بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
عمل مستودعات لتجميع النفايات السامة	162	47.5	68.2	93.8
توفير عربات لنقل النفايات الصلبة خارج منطقة فلوج	49	14.4	68.2	-19.2-
توفير محارق للنفايات الصلبة بمنطقة فلوج	17	5.0	68.2	-51.2-
تشغيل عمالة محلية لجمع النفايات بالمنطقة	3	.9	68.2	-65.2-
تكوين جمعيات للعمل في اصحاح البيئة	110	32.3	68.2	41.8
قيمة كاي تربيع 260.804		درجة الحرية (4)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (25) دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في التخلص من النفايات بمنطقة فلوج تمثل في عمل مستودعات لتجميع النفايات السامة حيث أكد ذلك 47.5% من العينة بفروقات تكرارية 93.8 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 260.804 عند درجة حرية 4 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

من الملاحظ أن جمعيات إصحاح البيئة 32.3% توفير عربات نقل النفايات 14.4% توفير محارق 5% هذا ساعد في توفير عمل لبعض العمالة المحلية بنسبة 9%.

جدول رقم (26)

دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في التخلص من مخلفات الانسان والحيوان بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
تشييد مراحيض عامة	54	15.8	113.7	-59.7-
توفير الصرف الصحي المناسب	48	14.1	113.7	-65.7-
توعية وتثقيف المواطن بطرق التخلص من المخلفات	239	70.1	113.7	125.3
قيمة كاي تربيع 207.455		درجة الحرية (2)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (26) دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في التخلص من مخلفات الانسان والحيوان بمنطقة فلوج تتمثل في توعية وتثقيفالمواطن بطرق التخلص من المخلفات حيث أكد ذلك 70.1% من العينة بفروقات تكرارية 125.3 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 207.455 عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يلاحظ ان نسبة تشييد مراحيض 15.8% وتوفير الصرف الصحي المناسب 14.1% لأن طبيعة المنطقة منطقة ريفية ولا يهتمون بكيفية استعمال المراحيض لأنهم يتبرزون في العراء فلذلك كان لا بد من توعيتهم بطرق التخلص من مخلفاتهم الصحية تجنباً بعدم تلوث البيئة مما يجلب كثير من الأمراض.

المحور الخامس: الثقافي :

جدول رقم (27)

ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية في النشاط الرياضي بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
نعم	79	23.2	170.5	-91.5-
لا	262	76.8	170.5	91.5
قيمة كاي تربيع 98.208		درجة الحرية 1	مستوى المعنوية (.000)	

يوضح الجدول رقم (27) 76.8% من العينة أكد أنمشروعات المسئوليةالاجتماعية لم تساهم في النشاط الرياضي بمنطقة فلوج بفروقات تكرارية 91.5 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 98.208 عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يتضح من الجدول أعلاه أن برامج المسئولية الاجتماعية لم تولي الدورالأكبر في الأنشطة الرياضية لذلك أجاب 76.8% من المبحوثين بلا و23% من المبحوثين أجابوا بأن هنالك برامج النشاط الرياضي بمنطقة فلوج ولكنه بمستوى ضئيل تنشأ أحياناً بإقامة أنشطة رياضية في موسم الأعياد.

جدول رقم (28)

نوع مساهمة مشروعات المسئولية الاجتماعية في النشاط الرياضي بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
دعم الفرق الرياضية	46	13.5	39.5	6.5
تنظيم النشاط بالمنطقة	33	9.7	39.5	-6.5-
قيمة كاي تربيع2.139		**درجة الحرية (1)**	**مستوى المعنوية (.144)**	

يوضح الجدول رقم (28) نوع مساهمة مشروعات المسئولية الاجتماعية في النشاط الرياضي بمنطقة فلوج في دعم الفرق الرياضية حيث أكد ذلك 13.5% من العينة بفروقات تكرارية 6.5 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 2.139 عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 0.144 وهي قيمةأكبر من 0.05

يلاحظ أن دعم الفرق الرياضية بالأحياء والملابس الرياضية والأدوات الرياضية يقوم بعض الشباب والناشطين بالمنطقة والعاملين بالشركة الاستفادة من هذا الدعم وإقامة مباريات رياضية بين الأحياء والمناطق المجاورة وأحياناً مع الموظفين والعاملين بالشركة كما ذكـــر سابقاً هذه الأنشطة تكون في المناسبات .

جدول رقم (29)

ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية في النشاط الثقافي بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
نعم	121	35.5	170.5	-49.5-
لا	220	64.5	170.5	49.5
قيمة كاي تربيع 28.742		درجة الحرية (1)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (30) أن 64.5% من العينة أكد على عدم مساهمة مشروعات المسئولية الاجتماعية في النشاط الثقافي بمنطقة بفروقات تكرارية 49.5 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 28.742 عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

إن دور المسئولية الاجتماعية في الأنشطة الثقافية ضئيل فلذلك أجاب أكثر من 64.5% بلا إلا أن 35.5 % من المبحوثين أجابوا بنعم أن هناك نشاط ثقافي بمنطقة فلوج ولا يظهر هذا النشاط إلا في مناسبات زيارات أعيان المجتمع بمنطقة فلوج فيقوم مسئولي برامج الاجتماعية بدعم هذه الأنشطة أحياناً قد يكون الزائر للمنطقة من مناطق البترول .

جدول رقم (30)

نوع الانشطة الثقافية التي ساهمت بهامشروعات المسئولية الاجتماعية بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
تشييد مجمعات ثقافية	18	5.3	40.3	-22.3-
اقامة مناشط ثقافية بالاندية والاحياء	84	24.6	40.3	43.7
دعم الجمعيات الادبية والثقافية بالمدارس	19	5.6	40.3	-21.3-
قيمة كاي تربيع 70.926		درجة الحرية (2)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (30) نوع الانشطة الثقافية التي ساهمت بها مشروعات المسئولية الاجتماعية بمنطقة فلوج تمثلتفي اقامة مناشط ثقافية بالاندية والاحياء حيث أكد ذلك 24.6% من العينة بفروقات تكرارية 43.7 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية حيث بلغت قيمة كاي تربيع 70.926عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

الباحث لاحظ أن برامج المسئولية الاجتماعية تدعم الأندية الرياضية والثقافية بالملابس الرياضية والأدوات سنوياً ولكن بصورة ضعيفة جداً بالنسبة لمنطقة فلوج.

جدول رقم (31)

ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية في دعم الامن والاستقرار بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
نعم	235	68.9	170.5	64.5
لا	106	31.1	170.5	-64.5-
قيمة كاي تربيع 48.801		درجة الحرية (1)	مستوى المعنوية (.000)	

يوضح الجدول رقم (31) ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية في دعم الامـــن والاستقرار بمنطقة فلوج حيث أكد ذلك 68.9% من العينة بفروقات تكرارية 64.5 وهـــي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 48.801 عند درجة حرية 1 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

يلاحظ من الجدول أن دعم الأمن نال حظاً أوفر كون المنطقة كان فيهـــا صـــراعات وتمرد وكان لا بد من حماية البترول ومنشآتها ولذلك كان الجانب الأمني أكبر والذين أجابوا بنعم أكبر ، أما الذين أجابوا بعدم توفير الأمن كانوا نسبة ضئيلة والذين تضرروا بالأوضاع الأمنية فقدوا أبقارهم وممتلكاتهم .

جدول رقم (32)

نوع مساهمة مشروعات المسئولية الاجتماعية في دعم الامن والاستقرار بمنطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
توفير حماية أمنية بالاحياء السكنية	33	9.7	76.3	-43.3-
توفير الاحتياجات الاساسية	110	32.3	76.3	33.7
دعم وبناء وحدات الشرطة والامن بالمنطقة	86	25.2	76.3	9.7
قيمة كاي تربيع 40.672		درجة الحرية (2)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (32) نوع مساهمة مشروعات المسئولية الاجتماعية في دعم الامن والاستقرار بمنطقة فلوج تمثلت في توفير الاحتياجات الاساسية حيث أكد ذلك 32.3% من العينة بفروقات تكرارية 33.7 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 40.672عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

مشروعات المسئولية الاجتماعية بعد أن عملت على توفير الاحتياجات الأساسية بنسبة 32.3% قامت بدعم الشرطة وبناء المنشآت وتوفير وسائل الحركة لهم في منطقة فلوج بنسبة 25.2% وترك الحماية الأمنية لرجال الإدارة الأهلية (مقابلة سابقة مع العمدة (أجينق دينق أجينق).

جدول رقم (33)
توجد مشروعات للمسئولية الاجتماعية خاصة للمرأتب منطقة فلوج

البيان	التكرارات	النسبة%	التكرار المتوقع	الفروق التكرارية
تمويل مشاريع المرأة المنتجة بالمنطقة	46	13.5	113.7	-67.7-
إقامة جمعيات نسوية تطوعية	133	39.0	113.7	19.3
فتح فصول محو الامية للمرأة بالمنطقة	162	47.5	113.7	48.3
قيمة كاي تربيع 64.123		درجة الحرية (2)		مستوى المعنوية (.000)

يوضح الجدول رقم (33) توجد مشروعات للمسئولية الاجتماعية خاصة للمرأة بمنطقة فلوج تتمثل في فتح فصول محو الامية للمرأة بالمنطقة حيث أكد ذلك 47.5% من العينة بفروقات تكرارية 48.3 وهي فروق ذات دلالة احصائية معنوية جيث بلغت قيمة كاي تربيع 64.123 عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05

اولت برامج المسئولية الاجتماعية بشركات البترول الاهتمام الاكبر لبرامج محو الأمية تليها إقامة جمعيات نسوية طوعية بنسبة 39% وذلك لمساعدة المرأة مثل الخياطة وإعطائهم طواحين في الأحياء وذلك لرفع القدرات وكان نسبة المشروعات للأسر المنتجة بنسبة 13.5% .

المبحث الثالث

الخاتمة والنتائج والتوصيات والملاحق

أولاً: النتائج :

من خلال البحث توصل الباحث إلى النتائج الاتية:

1. ساهمت شركات النفط في توفير خدمات الكهرباء بمنطقة فلوج.
2. ساهمت شركات النفط انعكست إيجاباً على الخدمات الاساسية بمنطقة فلوج حيث ساهمت في تحسين خدمات التعليم والصحة والمياه.
3. ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط بتحسين الأوضاع الاقتصادية لسكان منطقة فلوج وذلك من خلال توفير فرص العمل وتخفيف حدة الفقر .
4. هنالك مشكلات تعليمية كانت تواجه افراد مجتمع البحث قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط تمثلت في عدم توفر معينات البحث .
5. قامت شركات النفط في تحسين التعليم بمنطقة فلوج تمثل إنشاء مدارس وصيانتها وتوفير معدات إجلال طلاب بالاضافة إلى توفير إعانة مدرسية.
6. المشكلات الصحية التي تواجه أفراد المجتمع قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط في عدم وجود مراكز صحية ومستشفيات نقص الكوادرالطبية وعدم توفر العلاج وتدني المستوى الصحي وانتشار الامراض.
7. دور شركات النفط في تحسين المستوى الصحي بمنطقة فلوج تمثل في إنشاء مراكز ومستشفيات صحية وتوفير العلاج وتنظيم الحملات الصحية.
8. مشاكل المياه التي كانت تواجه سكان منطقة فلوج قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط وتمثلت في عدم توفر مياه شرب صالحة وتلوث المياه وبعد مناطق المياه من المساكن.
9. معالجة مشكلات المياه بمنطقة فلوج تمثلت في تركيب محطة مياه وحفر آبار وتوفير محطات تزويد المياه مع توصيل شبكات.
10. لم تساهم شركات النفط في توفير خدمات الكهرباء بمنطقة فلوج عامة.
11. المشكلات الاقتصادية التي تواجه افراد المجتمع قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط تمثلت في الفقر.
12. دور مشروعات المسئولية الاجتماعية في تقليل الفقر بمنطقة فلوج تمثل تقديم مساعدات مادية

13. دور مشروعات المسئولية الاجتماعية في تخفيف البطالة بمنطقة فلوج في فـــتح فرص عمل
14. تمثل دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في رفع مستوى دخلال فرد بمنطقـــة فلوج بفتح فرص عمل للعمالة المحلية
15. مشروعات المسئولية الاجتماعية لم تساهم في برامج تمويل أصغر
16. مشروعات المسئولية الاجتماعية تقوم بتوفير معدات زراعية بمنطقة فلوج مثل تركترات للعمل الزراعي
17. المشكلات البيئية التي تواجه المنطقة قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط بمنطقة فلوج تمثلت في التلوث البيئي
18. دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة مشكلات التلوث البيئي بمنطقة فلوج يتمثل في توعية المواطنين بأهمية الاصحاح البيئي
19. دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة الغازات النافذة من النفط الخام تمثل في تحديد فترة زمنية لعمل العاملين داخل مناطق إنتاج البترول
20. دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في معالجة مشكلة الحرائق بمنطقة فلـــوج تمثلت في تدريب افراد المجتمع المحلي لحماية المنطقة من الحرائق
21. دور مشروعات المسئولية الاجتماعية في التخلص من النفايات بمنطقـــة فلـــوج تمثل في عمل مستودعات لتجميع النفايات السامة
22. دورمشروعات المسئولية الاجتماعية في التخلص من مخلفات الانسان والحيوان بمنطقة فلوج تتمثل في توعية وتثقيف المواطن بطرق التخلص من المخلفات.
23. مشروعات المسئولية الاجتماعية لم تساهم في النشاط الرياضي والثقافي بمنطقة فلوج
24. توجد مشروعات للمسئولية الاجتماعية في دعم الامن والاستقرار وخاصة للمرأة بمنطقة فلوج تتمثل في فتح فصول محو الامية للمرأة بالمنطقة.
25. تكنولوجيا حفر الآبار بكميات واسعة أنهكت الأراضي الزراعية بل لـــم تتـــرك أراضي واسعة للزراعة والرعي وهذا يؤثر سلباً على المنطقة.

ثانياً: التوصيات :

من خلال النتائج السابقة توصل الباحث إلى التوصيات التالية :

1. نوصى بعمل طرق أسفلتية للتواصل بين المدن والقرى المربوطة بمناطق البترول.
2. إنشاء مدن نموذجية بعيداً عن مناطق التلوث على قرار تجربة سد مروي.
3. ضرورة إنشاء مدارس صناعية لتدريب الشباب المهن الفنية لكي يخلق فرص عمل بمناطق البترول .
4. نوصي بعدم ضخ المياه الملوثة للأرض مرة أخري حيث أثبت علمياً بأنها تزيد على طفح كميات البترول في المنطقة وبالتالي يساعد على عدم تلوث البيئة.
5. نوصي أيضاً بمعالجة مياه البرك واستخدامها لزراعة الأشجار المفيدة للإنسان والحيوان.
6. نوصى بتكوين جمعية لمكافحة البيئة من أبناء المناطق المتأثرة بتلوث البترول.
7. عمل أسوار محكمة حول آبار البترول وبرك المياه الملوثة وبرك الركات وذلك لمنع دخول الحيوانات والمجتمع المحلي لهذه المناطق الملوثة.
8. ضرورة إعادة صيانة كاميرات المراقبة التي كانت تعمل بالتحكم والمراقبة في زمن بترودار السوداني .
9. عدم حفر آبار بترولية على أطراف النيل وخاصة منطقة حقل موليتة حيث تسرب في سنة من السنوات أدي إلى إسهالات كثيرة في مناطق لا يعالج فيها مياه النيل.
10. إنشاء أربعة مستشفيات يستفيد منها مقاطعات البترول بدلاً من مستشفي واحد الموجود بفلوج .(م. الصداقة الصيني)
11. نوصى بإنشاء مصنع حديث لصناعة الغاز المنتشر في الهواء في مناطق البترول حتى يستففاد منه في الأغراض الإنسانية.
12. عمل أندية ثقافية ورياضية لترفيه الشباب ومد القري والمدن بالكهرباء .

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب.

1. العسل ،إبراهيم ، التنمية في الفكر الإسلامي،2006م (مفاهيم ، عطاءات ، مقومات، أساليب)، لبنان، بيروت، مجد المؤسسة للدراسات والتوزيع، شارع أميل، ط1،.
2. رجب ،إبراهيم عبد الرحمن ، مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة، القاهرة، مؤسسة الشرق الأدنى، 1999م.
3. الحسن ،إحسان محمد (2005م.)، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل الأردن، عمان، الطبعة الأولى،
4. الحسن ،إحسان محمد (2005م.)، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل الأردن، عمان، الطبعة الأولى،
5. أبو زيد ،أحمد(1967م) ، البناء الاجتماعي ، مدخل لدراسة المجتمع، الأنساق، دار الكتب العربية للطباعة والنشر،
6. خاطر ،أحمد مصطفى (2000م.)، تنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،
7. بخوصي مجذوب ويخوش مديحة (2013م) ، مداخلة بعنوان: ماصفة الأيزو 26000 في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية، الملتقى الدولي الثالث: لمنظمات الأعمال، المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار.
8. البكري ، تامر ياسر (2009م)، التسويق والمسئولية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة .
9. الدوري ، حسين(2008م) ، المسئولية الاجتماعية ، دار المطبوعات الجديد، القاهرة.
10. الأسرج، ، حسين عبد المطلب ،(2001م) المسئولية الاجتماعية للشركات: التحديات والآفاق من أجل التنمية في الدول العربية.
11. دويدار ، حمد (1963م)،التنمية الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي – الملكة المتحدة – مصر،مكتبة الانجلو المصرية .
12. عبد اللطيف ، رشاد أحمد، (2007م)، التنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجماعية.
13. الحارثي ، زيد بن عجير (2015م)، واقع المسؤولية الشخصية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبيل تنميتها، عن المسؤولية الاجتماعية تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير.
14. إبراهيم ، سعد الدين ، (1999م)، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، من إستراتيجية التنمية في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

15. شارلز وجاريث جونز، ترجمة رفاعي محمد رفاعي و عبد المتعال ، محمد سيد أحمد،(2001م)، الإدارة الإستراتيجية الجزء الأول " مدخل متكامل"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية.
16. الشنواني ، صلاح (2010م)، المفهوم المعاصر للمسئولية الاجتماعية، دار النهضة المصرية، القاهرة.
17. خامرة، الطاهر، (2007م) المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، حالة سوناطراك، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر.
18. عائشة بقدور ، بكار، آمال ، (د.ت)، مداخلة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية بين الإلزام والالتزام ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– جامعة بشار، الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير .
19. عبد المحسن ، عبد الحميد،(1986م) ، دليل معياري لملاحظة أدوار أعضاء الجماعة، برنت سنتر، القاهرة.
20. الرحاحلة، عبد الرازق سالم،(2011م) ، المسؤولية الاجتماعية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
21. عبد المنعم شوقي، فؤاد ، على ،(د.ت)، محاضرات في التنمية الريفية، القاهرة، مكبة القاهرة الحديثة.
22. عبد العزيز ، علي(2006م) ، دور القطاع الخاص في التنمية م تطبيق على مصر، مركز دراسات والدول النامية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
23. علي لطفي،(د.ت) ،التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية، القاهرة ، المطبعة ا لكمالية.
24. يونس ، فاروق زكي(1967م)، "تنمية المجتمع في الدول النامية" – مكتبة القاهرة الحديثة .
25. العادلي ، فاروق محمد (د.ت) ، دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،دار الكتاب الجامعي للنش،القاهرة ،
26. الحوري ، فالح عبد القادر ، ممدوح الزيادات (د.ت)، هايل عبابنه، إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية"دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية.

27. ليلة علي، (2006م) ، النظام العربي المعاصر، متغيرات الإصلاح..وحدوده ، دار الوافي للطباعة والنشر.
28. إبراهيم ، محمد عباس،(2000م) ، التسويات والتنمية الحضارية ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
29. إبراهيم ، محمد عباس ،(2000م)، التسويات والتنمية الحضارية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
30. محمد ، محمد عبد الفتاح ،(2007م) ، ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية (التقليدية والمستحدثة)، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
31. نجاتي ، محمد عثمان ،(2002م)، الحديث النبوي وعلم النفس، دار الشروق ، بيروت .
32. عبد الرزق ، محمد قيلي،(2006م) ، التنمية الريفية المستدامة وقضايا الغذاء في العالم ، الفقر، الجوع، سوء التغذية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، السودان سلة غذاء العالم، سوريا.
33. محمد نبيل جامع،(1999م)، المفتتح في علم الاجتماع ، الإسكندرية، دار المطبوعات الجددية.
34. مكتب العمل الدولي، (2006م) المبادرة المركزية بشأن المسئولية الاجتماعية للشركات اللجنة الفرعية المعنية بالمنشآت متعددة الجنسية.
35. نهال الغربل، فؤاد، ياسمين(2008م) ، المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر، بعض التجارب الدولية.
36. هبة نصار،(2007م)، المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال في مصر، بحث ميداني استطلاعي ، كتاب الإهرام الاقتصادي.

ثالثاً: الرسائل العلمية :

1. ضحية ، أبو بكر كوكو(2015م) ، دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الحضرية في السودان ، رسالة د كتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
2. البكري ، تامر ياسر، (د.ت) ، المسئولية الاجتماعية بمنظور تسويقي، دراسة تسويقية لآراء عينة من المدرين العاملين في المنشآت التابعة لوزارة الصناعة والمعادن، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

3. رجب ، جيهان عبد المنعم إبراهيم ،(1990م)، المسئولية الاجتماعية للتسويق كأساس لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية مع التطبيق على القطاع المنزلي والتجاري بمحافظة القاهرة الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة.
4. سامي عبد العزيز،(2009م)، المسئولية الاجتماعية للقطا الخاص، المؤتمر السنوي الحادي عشر بعنوان: المسئولية الاجتماعية والمواطنة، المركز القويم للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة.
5. سمير عبد الغاني محمود(2008م)، المسئولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال، كتاب الأهرام سلسلة قضايا ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، القاهرة.
6. طاهر الغالي، د. العامري ، صالح (2011م)، المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات، دراسة تطبيعية لعينة من المصارف التجارية في جمهورية مصر العربية، بحوث وأوراق عمل، مؤتمر المسئولية الاجتماعية لمنظمة الأعمال، جامعة بيروت .
7. عبدالمنعم شوقي،(1978م) ، نحو استراتيجية لتنمية الحضرية في مصر، دراسة غير منشورة ، وزارة الحكم المحلي ،الامانة العامة القاهرة .
8. الطيب ، عز الدين أحمد ،(2007م)، دور مشروعات المناطق المختارة في التنمية الريفية (حالة مشروع أم كدادة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين.
9. علي ليلة،(2009م)، المسئولية الاجتماعية ، تعريف المفهوم وتعيين بنية المتغير، المؤتمر السنوي الحادي عشر بعنوان: المسئولية الاجتماعية والمواطنة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائي، القاهرة.

رابعاً: المراجع الإنجليزية:

1. Burr Stewart,(2010) Draft ISO 26000 Standard for Social Responsibility Chair, TRB Aviation sustainability, Subcommittee AV03.
2. UNIDO (2002) and the World Summit on Sustainable Development, Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries, Vienna.
3. 1Parsons. Talcott,(1922) the Social System. The Free Press. Glencose. Llimois.

4. Holmes, Sundra,(1985) Corporate social performance and present areas of commitment, Academy of management journal
5. F ,1Drucker, Peter (1977)." n Introductory View of management" , Harper's college Press. USA.
6. 1Georg Multer-,(2011) Christ, Sustainable Management Copingwith the Dilemmas of Resource Orientd Management . springer, Lodon
7. Strier, Franklin,(1979) The Business Managers Dilemma Defining Social Responsibility" Journal of Engineering Management, Vol.2
8. [1]Patrick Bond,(2008), Social Movements and Corporate Social Responsibility in South Africa, Blackwell Publishing Limited. Institute of Social Studies
9. Peter Newell & Jedrzej George Frynas,(2007), Beyond CSR? Busincess, Poverty and social justice An introduction
10. John L. Campbell,(2004), why Would Corporations Behave in Socially Responsible Ways? Intuitional Theory of Corporate Social Responsibility conference on Political Economy, McGill University.
11. J. Maksimainen, P. Saariluoma, and P. Jokivouril,(2009), Corporate social Responsibility and Values in Innovation Management, Proceedings of World Academy of Science, Engineering and Technology, Volume, 41 May
12. N.Y.(1967), Department of Economic and social Affairs , planning " United nation "Local participation in Development
13. Turner, J.,(2015), Developing Community, Vital Speeches of The Day.
14. OHIO State University,(2001), Citizen Participation in Community Development , OSU, extension.
15. Blackman, T(1995), Urban Policy in Practice, Routledge London.

16. Abd- Elghany, A.,(1995) Participatory Planning and Contingency Analysis: A Proposed Methodology for Participatory Planning in Upgrading Projects, PhD. Thesis, Cairo University.
17. Percy Marquina,(2007), measuring the impact of corporate social responsibility on consumer behavior (the case of Peruvian consumers), school of management, Peru.
18. Pride, M., William and Ferrell,(1997), C.O, Marketing concepts and strategies, Ninth Edition, Houghton, Mifflin company, Boston.

خامساً: المواقع الإلكترونية :

1. Donna Wood, Corporate Social Responsibility – The big picture ,on the web site: www.mhcinternational.com.
2. www.csrkuwait.com/AbutCSR.aspxkuwait
3. www.wbcsd.org
4. Wolfgang, Corporate Social Responsibility, on the web site: http://www.infinion.com.
5. Plazzi, Marcello and Starcher, George, “Corporate social responsibility and business success”, 2001.
6. Guest Author, ISO 26000 and the Definition of Social Responsibility, March 14th, 2011, on the web site: http://www.triplepundit.com.
7. ISO ,Discovering IS026000,P:3.on the web site: www.iso.org.
8. https://sites.google.com/site/alitiela/-
9. www.iso.org
10. https://sites.google.com/site/atiliela/-2.
11. Henry.G.Manne&Henny C.Wallich.Op.Cit.P.13

سادساً: المقابلات الشخصية :

1. سايمون فونج، مدير تنفيذي إدارية فلوج، مارس 2011م.
2. ميك أجانق ، من أعيان منطقة الرنك، ديسمبر، 2010م.
3. العمدة كون شول ميدوم، عمدة فلوج.
4. ترجمة وتعليق وتقديم محمد الجوهري وعليا شكري وآخـــرون، الطبعـــة الرابعـــة، 1980م، دار المعارف القاهرة.
5. الناظر رج شول، الإدارة الأهلية ، قيام فلوج.
6. نيوك فديت : مدير الخدمات والتنمية بشركة دار للبترول ، مقابلة شخصية بتـــاريخ 2019/6/15م .
7. شال دينك أكوك ، عمدة منطقة جيت كير (جوار مجمع معالجة البترول) ، مقابلـــة شخصية بتاريخ 2019/3/25م .
8. أجينق دينك أجينق، عمدة سابقة لمنطقة بنج جوار فلوج ، مقابلة شخصـــية بتـــاريخ 2019/3/22م .
9. أمانويل لواج ، مراقب بيئة بشركة دار لعمليات البترول ، مقابلة شخصـــية بتـــاريخ 2019/7/20م .

الـــمـــلاحـــــــــق

ملحق رقم (1) (الاستبيان)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

معهد تنمية المجتمع

قسم علم الاجتماع

السيد/.....الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استمارة استقصاء

نفيدكم بأن استمارة الاستبيان خاصة بإعداد بحث لنيل درجة الدكتوراه بعنوان: **(أثر برامج المسئولية الاجتماعية لشركات البترول في تنمية المجتمع المحلي– دراسة حالة منطقة فلوج بجمهورية جنوب السودان).**

ولتكملة الجانب النظري تطلب الأمر الحصول على البيانات اللازمة حول موضوع البحث ، وعليه يشرفني مشاركتكم في ملء استمارة الاستقصاء لما تتمتعون به من خبرات علمية وعملية، ونؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال إجاباتكم ستحاط بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض هذا البحث فقط.

وجزاكم الله خيراً

الباحث: رمضان ميك أجانق

تلفون: 00249966028885

00211912828478

المحور الأول : البيانات الأساسية

1. النوع:

ذكر( ) أنثى ( )

2. العمر:

أ/ من 18-25سنة ( ) ب/ 26-35سنة ( ) ج/ 36-45 سنة ( )

د/ 46-50 سنة ( ) هـ/ 51-60 سنة و/ 65 سنة فأكثر

3. التعليم:

أ/ ثانوى( ) ب/ ابتدائي ( ) ج/ جامعي ( ) د/ دبلوم عالي ( )

هـ/ ماجستير ( ) و/ دكتوراه ( ) ح/ أخرى ( )

4. المهنة:

أ/ مزارع ( ) ب/ موظف ( ) ج/تاجر ( ) هـ/ أعمال حرة ( )

و/ أخرى ( ).

5. الحالة الاجتماعية:

أ/ أعزب ( ) ب/ متزوج ( ) ج/ مطلق ( ) د/ أرمل ( )

المحور الثاني: الدور الاجتماعي لبرامج المسئولية الاجتماعية

7/ ما المشكلات التعليمية التي تواجه أفراد المجتمع قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية لشركات النفط:

أ. قلة مدارس لتعليم الأساس ( ).

ب.عدم وجود مدارس الثانوية ( ).

ت.نقص المعلمين بالمدارس ( ).

ث.تدهور البيئة المدرسية ( ).

ج. عدم توفر معينات للدراسة ( ).

ح. كل ما ذكر ( ).

خ. أخرى حدد.....

8/ ما دور شركات النفط في تحسين التعليم بمنطقة فلوج؟

أ. إنشاء مدارس ( )

ب.صيانة مدارس ( )

ت.تحسين وضع المعلم (المادي) ( )

ث.توفير إعانات مدرسية (كتب، إجلاس، وغيرها( )

ج. توفير معدات إجلاس طلاب ( )

ح. كل ما ذكر ( )

خ. أخرى.....

9/ ما المشكلات الصحية التي كانت تواجه أفراد المجتمع بمنطقة فلوج قبل تنفيذ مشروعات المسئولية الاجتماعي؟

أ. عدم وجود مراكز ومستشفيات صحية ( )

ب.نقص في الكوادر الطبية المعالجة ( ).

ت.تدني المستوى الصحي وإنتشار الأمراض ( ).

ث. عدم توفر العلاج ( ).

ج. كل ما ذكر ( ).

ح. أخرى.....

10/ ما دور شركات النفط في تحسن المستوى الصحي بمنطقة فلوج؟

أ. إنشاء مراكز ومستشفيات صحية ( ).

ب.توفير الكوادر الصحية ( ).

ت.توفير العلاج ( ).

ث.تنظيم الحملات الصحية ( ).

ج. كل ما ذكر ( ).

ح. أخرى حدد.....

11/ ما نوع مشاكل المياه التي كانت تواجه سكان منطقة فلوج؟

أ. عدم توفر مياه صالحة للشرب ( ).
ب. بعد مناطق المياه من المساكن ( ).
ت. تلوث المياه ( ).
ث.كل ما ذكر ( ).
ج. أخرى.....

12/ ما دور المسئولية في معالجة مشكلات المياه بمنطقة فلوج؟

أ. تركيب محطة مياه ( ).
ب. حفر آبار ( ).
ت. توصيل شبكات ( ).
ث. صيانة وإنشاء حفائر ( ).
ج. إنشاء صهاريج ( ).
ح. توفير محطات تزويد المياه ( ).
خ. كل ما ذكر ( ).
د. أخرى حدد.....

13/ هل ساهمت شركات النفط في توفير خدمات الكهرباء بمنطقة فلوج؟

أ/ نعم ( ) لا ( )

المحور الثالث: الاقتصادي

14/ ما المشكلات الاقتصادية التي كانت تواجه سكان منطقة فلوج قبل قيام مشروعات المسئولية الاجتماعية؟

أ. الفقر ( ) ب. البطالة ( ) ج. تدني مستوى المعيشة ( ) د. تدني مستوى دخل الفرد ( ) و. أخرى حدد.....

15/ ما دور المسئولية في تقليل الفقر بمنطقة فلوج؟

أ. تقديم مساعدات مادية ( ) ب. تقديم مساعدات عينية ( ) ج. حصر ودعم الأسر الفقيرة ( ) د. مشروعات تنموية صغيرة

هـ/ أخرى.....

16/ ما دور المسئولية الاجتماعية في تخفيف البطالة بمنطقة فلوج؟

أ. فتح فرص عمل ( ) ب. تدريب أفراد المجتمع المحلي للعمل ( )
ح. إنعاش السوق المحلي ( ) د. أخرى حدد.....

17/ ما دور مشروعات المسئولية الاجتماعية في رفع مستوى دخل الفرد بمنطقة فلوج؟

أ. فتح فرص عمل للعمالة المحلية ( ) ب. توفير تركترات في موسم الزراعية ( ) ج. فتح جمعيات تعاونية ( ) د. أخرى.....

18/ هل ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية في برامج تمويل الأصغر لسكان منطقة فلوج المحلي؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( ).

19/ إذا كانت الإجابة بنعم فما نوع المشروعات التي تم تمويلها؟

أ. زراعية ( ) ب. صناعية ( ) ج. تجارية ( ) د. خدمية ( )
هـ. أخرى.....

20/ هل تقوم المسئولية الاجتماعية بتوفير معدات للنشاط الزراعي بمنطقة فلوج؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( ).

21/ إذا كانت الإجابة بنعم فما نوع تلك المعدات؟

أ. توفير تركترات للعمل الزراعي ( ) ب. توفير حاصدات ( )
خ. توفير وسائل نقل المواطن من إلى مناطق الأسواق إلى القرى ( )
د. توفير طلمبات على الذيل لزراعة الخضروات ( )
ذ. توفير معدات لصيد الأسماك ( )
ر. توفير طواحين لطحن الغلال ( ).
ز. كل ما ذكر ( ).
س. أخرى.....

المحور الرابع : المحور البيئي

22/ ما المشكلات البيئية التي تواجه المنطقة قبل قيام برامج المسئولية الاجتماعية بمنطقة فلوج؟

أ. التلوث البيئي ( ).

ب.مخلفات صناعية ( ).

ج. مخلفات اقتصادية ( ).

د. مخلفات خدمية ( ).

ه. مخلفات الحيوان والإنسان ( ).

و. أخرى.....

23/ ما دور المسئولية الاجتماعية في معالجة مشكلات التلوث البيئي؟

أ. نظافة البيئة ( ) ب. حفر برك لتنقية المياه الملوثة ( ) ج. حملات إصحاح البيئة( ) د. توعية المواطنين بأهمية الإصحاح البيئي ( )

هـ. أخرى حدد.....

24/ ما دور المسئولية الاجتماعية في معالجة الغازات النافذة من النفط الخام؟

أ. توفير غاز يحرق الغازات السامة ( ).

ب.توفير معدات حماية للعاملين ( ).

ت.تحديد فترة زمنية لعمل العاملين داخل مناطق إنتاج البترول ( ).

ث.فرص رسوم إضافية كنوع من العقوبات ( ).

ج. أخرى.....

25/ ما دور المسئولية الاجتماعية في معالجة مشكلة الحرائق بمنطقة فلوج؟

أ. توفير عربات الإطفاء ( ).

ب.توفير معدات الإطفاء والسلامة ( ).

ت.تدريب أفراد المجتمع المحلي على معدات الاطفاء لحماية المنطقة من الحرائق ( ).

ث.إقامة حملات توعوية على أخطار الحرق الجائر ( ).

ج. أخرى.....

26/ ما دور برامج المسئولية الاجتماعية في التخلص من مشكلات النفايات بمنطقة فلوج؟

أ. عمل مستودعات لتجميع النفايات السامة ( )

ب.توفير عربات لنقل النفايات الصلبة خارج منطقة فلوج ( ).

ت.توفير محارق للنفايات الصلبة بمنطقة فلوج ( ).

ث.تشغيل عمالة محلية لجمع النفايات بالمنطقة ( ).

ج. تكوين جمعيات للعمل في إصحاح البيئة ( ).

ح. أخرى حدد.....

27/ ما دور المسئولية الاجتماعية في التخلص من مخلفات الإنسان والحيوان؟

أ. تشييد مراحيض عامة بمنطقة فلوج ( ).

ب.توفير الصرف الصحي المناسب ( ).

ت.الاستفادة من مخلفات الحيوان ( ).

ث.توعية وتثقيف المواطن بطرق التخلص من المخلفات ( )

ج. أخرى.....

المحور الخامس : الثقافي :

28/ هل ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية في النشاط الرياضي بمنطقة فلوج؟

أ. نعم( ) ب. لا ( )

أ. 29/ إذا كانت الإجابة

ما نوع المساهمة؟

ب.دعم الفرق الرياضية بمنطقة فلوج تنظيم النشاط الرياضى بالمنطقة( )

ت.إنشاء أندية رياضيةوثقافيةبالمنطقة ( )

ث.تشييد ملاعب رياضية بالمنطقة ( )

ج. تشجيع روح المنافسة الرياضية ( )

ح. كل ما ذكر ( ).

خ. أخرى.....

30/ هل ساهمت مشروعات المسئولية الاجتماعية في النشاط الثقافي بمنطقة فلوج؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( ).

31/ إذا كانت الإجابة بنعم: ما نوع الأنشطة الثقافية التي تمت ؟

أ. تشييد مجمعات ثقافية ( ).

ب.إقامة مناشط ثقافية بالأندية والأحياء ( ).

ت.دعم الجمعيات الأدبية والثقافية بالمدارس الابتدئية والثانوية ( ).

ث.كل ما ذكر ( ).

ج. أخرى.....

32/ هل ساهمت المسئولية الاجتماعية في دعم الأمن والاستقرار بمنطقة فلوج؟

أ. نعم( ) ب. لا ( )

33/ إذا كانت الإجابة بنعم: وضح ؟

أ. توفير حماية أمنية بالأحياء السكنية ( ).

ب.توفير المقومات الأساسية للسكن ( ).

ت.دعم وبناء وحدات الشرطة والأمن بالمنطقة ( )

ث.كل ما ذكر ( ).

ج. أخرى.....

34/ هل هنالك برامج للمسئولية الاجتماعية خاصة للمرأة بمنطقة فلوج؟

أ. نعم ( ) ب. لا ( )

35/ إذا كانت الإجابة بنعم: وضح ؟

أ. تمويل مشاريع المرأة المنتجة بمنطقة فلوج ( )

ب.إقامة جمعيات نسوية تطوعية ( ).

ت.فتح فصول محو أمية للمرأة بمنطقة فلوج ( ).

ث.دعم رياض الأطفال ودور كبارالسن والمشردين بالمنطقة ( )

ج. كل ما ذكر ( ).

ح. أخرى.....

أسئلة المقابلة:

1. ما المشكلات التي كان يعاني منها المجتمع المحلي قبل نشاط شركات البترول.
2. ما الخدمات الأساسية التي قامت بتنفيذها شركات البترول.
3. ما دور شركات البترول في تحسين البنية التحتية بالمنطقة.
4. ما المشكلات البيئية التي تعاني منها المنطقة.
5. ما دور شركات البترول في معالجة المشكلات البيئية بالمنطقة.
6. ما دور شركات البترول في تحسين المستوى المعيشي للسكان المحليين.
7. ما دور شركات البترول في إحداث التغير الاجتماعي بالمنطقة.
8. ما دور شركات البترول في تحسين النشاط الرياضي والثقافي في المنطقة.
9. ما دور شركات البترول في تحسين أوضاع المرأة والطفل بالمنطقة.
10. ما دور شركات البترول في تحسين الصحية بالمنطقة.
11. ما دور شركات البترول في تحسين الأوضاع التعليمية.
12. ما دور شركات البترول في توفير فرص عمل للسكان المحليين.
13. ما دور شركات البترول في توفير خدمات المياه والكهرباء بالمنطقة.

ملحق رقم (2) محكمي الاستبانة

الاسم	الصفة	عنوانه
د. جبارة محمد جبارة	أستاذ مساعد	جامعة النيلين
د. آسيا محمد شريف	أستاذ مشارك	جامعة النيلين
د. إبتسام محمد أحمد	أستاذ مشارك	معهد تنمية الأسرة والمجتمع جامعة السودان
د. عز الدين دفع الله عيسى	أستاذ مشارك	جامعة النيلين

ملحق رقم (3)

حوض تجميع مخلفات مياه البترول بمنطقة فلوج

صورة توضح إنفجار خط أنبوب بترول جوار إحدى الأحياء بمنطقة فلوج

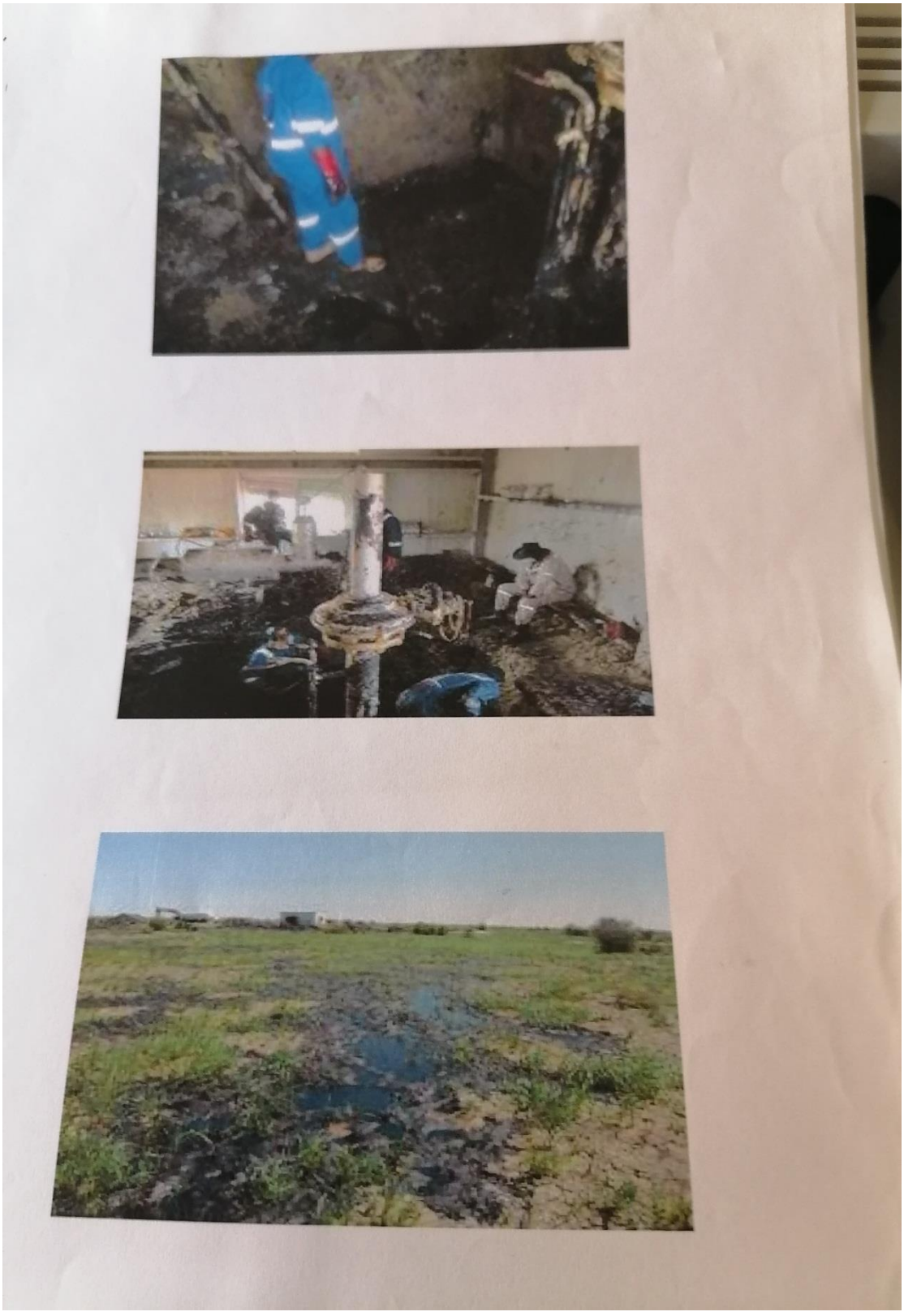

صورة توضح كيفية إتلاف المياه الملوثة للأشجار والنباتات بمنطقة

فلوج

صورة توضح

إنفجار إحدي أنابيب البترول بمنطقة فلوج 2018م

صورة توضح

المياه المعزولة بعد معالجة البترول بمنطقة فلوج 2018م

صورة توضح

إنفجار إحدى مجمعات البترول بمنطقة فلوج

صورة توضح

بئر خالية من السور وخلف المناطق السكنية في إحدي حارات فلوج – هذه البئر في عام 2019م لوثت مراعي المواشي مما تسبب بموت عدد من الحيوانات – يظهر في الصورة مدير إصحاح البيئة في شركة دارة بتروليوم أمانويل لواج وهو يوجه بعمل ردميات

Republic of South Sudan
Northern Upper Nile State
Maluth County
Paloch Friendship Hospital

جمهورية جنوب السودان
ولاية شمال اعالى النيل
مقاطعة ملوط
مستشفى الصداقة فلوج

Statistic of diseases related to environment		(1)		احصاء الامراض المتعلقة بالبيئة
2016				
Disease	المرض	Below 5 years دون الخامس سنة	Above 5 years اكثر من 5 سنة	Total الجملة
Respiratory tract infection	امراض الجهاز التنفسى	843	1315	2158
Abscesses	خراجة	312	266	578
Conjunctivitis	التهاب العيون	448	400	848
Skin disease	امراض جلدية	5 97	610	1207
Diarrhea	اسهالات	521	439	960

Statistic of diseases related to environment		(2)		احصاء الامراض الماعلقة بالبيئة
2017				
Disease	المرض	Below 5 years دون الخامس سنة	Above 5 years اكثر من 5 سنة	Total الجملة
Respiratory tract infection	امراض الجهاز التنفسى	610	508	1118
Abscesses	خراجة	318	201	519
Conjunctivitis	التهاب العيون	312	222	534
Skin disease	امراض جلدية	411	301	712
Diarrhea	اسهالات	410	205	615

Statistic of diseases related to environment		(3)		احصاء الامراض الماعلقة بالبيئة
2018				
Disease	المرض	Below 5 years دون الخامس سنة	Above 5 years اكثر من 5 سنة	Total الجملة
Respiratory tract infection	امراض الجهاز التنفسى	600	531	1131
Abscesses	خراجة	312	251	577
Conjunctivitis	التهاب العيون	513	272	785
Skin disease	امراض جلدية	503	214	717
Diarrhea	اسهالات	421	433	854

ملحق رقم (4)

التدريب على الآلة الزراعية

التدريب على الآليات الزراعية

صورة رقم (3)

التدريب على التركترات الزراعية

ملحق رقم (5)

مستشفي الصداقة بمنطقة فلوج الجديد

صورة رقم (5)

بعض معدات مستشفي الصداقة بمنطقة فلوج الجديد

ملحق رقم (6)

دعم المدارس بكنب الجلوس بمنطقة فلوج الجديد

صورة رقم (8)

الأنشطة الرياضية بمنطقة فلوج الجديد

ملحق رقم (7)

صورة رقم (10) توضح التدريب المهني بمنطقة فلوج الجديدة